جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

فرع الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان:

الاستبداد وآثاره عند الكواكبي

من إعداد الطالبة: **إشراف:**

توام حفيظة الأستاذة: براهيمي جيجيكة

السنة الجامعية:2014/2013

- **مدخل**

تعيش الأمّة العربية عامّة والإسلامية خاصّة خلال الوضع الرّاهن أزمة ثقافيّة وسيّاسية. ويعود السّبب في ذلك إلى عدم التجديد في مختلف المجالات؛ بما في ذلك المجال السياسي.فهي لازالت في تخلف دائم ومستمر والسّبب يعود بالدّرجة الأولى إلى أنواع أنظمة الحكم السّائدة فيه، والتي اتخذت أشكال الحكم المطلق. نجد أنّ هذا الأخير سيطر على العقول وجعلها خاضعة له.وهذا نتيجة لإفرازاته التي نجد من أهمّها "الاستبداد، والذي يعتبر من أسوا أنواع النّظم السياسية.

لقد ظهر الكثير من مفكرين عرب الذين حاولوا دراسة الوضع السيّاسي الذي يتّجه من سوء نحو الأسوأ، كما أنّهم حاولوا وضع مشاريع وبرامج سيّاسية تقود الدّولة العربية إلى التقدم والتطور واللحاق بدول الغرب.فقد دعوا إلى التجديد والإصلاح السيّاسي وتنوير عقول الأفراد،لكون هذه الأخيرة بحاجة إلى تلك الأفكار التنويرية التي تعيد الاعتبار للعقل وترفض ذلك الانغلاق الذاتي حول العادات والتّقاليد، احتذاء بالدّول الأوروبية المتقدمّة في جميع المجالات لأنّها أعطت الأولوية للعقل.فعلى الضفة العربية لا نجد تشخيصا ملائما للوضع الموبوء سوى ما ورد في الفقرة التالية: "منذ نهاية القرن الرابع الهجري بدأت عوامل الضعف والانحلال تدب في كيان العرب وتوالت عليهم المحن والنكبات فتعرضوا للموجات التركية المتوالية التي لم تعر للفكر والعلم أي اهتمام يذكر" [1]

لابد أن تلك الموجات قد كانت من بين أسباب تخلف العرب إلى يومنا هذا، وهذا التخلّف رافقه انحلال وانحطاط في مختلف المجالات؛ ممّا أدّى إلى عدم التجديد في العلوم حيث أنّها اقتصرت على العلوم القديمة في أصول الدّين والفقه والنحو والصرف، وكلّ ذلك أدّى إلى تفكك في الولايات العربية وانتشار الفوضى والاستبداد ناهيك عن تحجر العقول. لقد أصبح لزاما على العرب أن يتحرّروا من ذلك الظلم الذي حل بهم، وجعلهم دون وعي ودون علم وعقل ولا أخلاق.ظهرت دعوة للتجديد وذلك بعد مجيء العصر الحديث الذي بدا فيه الصراع بين الغرب المتقدم والشرق المنغلق على الظلم والخرافة، فقد ظهرت عقول نابضة

[1] علي المحافظة،الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النّهضة الأهلية للنشر والتوزيع 1987 ص:11

بالحياة والأمل وأرجعت ذلك الأمل المفقود في النفوس العربية، وحاولت بث الفكر التنويري في الأمّة ونجد من بين هؤلاء"رفاعة الطهطاوي" بدعوته الصارخة للتجديد ودعوته للعروبة والإسلام، وكذا "خير الدّين التونسي" و"علي مبارك"، وعندما تزامن الاحتلال الغربيّ والاستبداد العثماني للعالم الإسلامي ظهر "جمال الدّين الأفغاني" داعيا إلى محاربة أشكال الطغيان. وعندما حقق الاستعمار الغربيّ بعض انتصاره نهضت موجة جديدة من قادة النّهضة والتنوير في العالم العربي، فدعا "محمد عبده" إلى الإصلاح الديني والشيخ عبد الحميد بن باديس بدعوته للجهاد في الجزائر لمكافحة الاستعمار. لقد ضمت قافلة دعاة التغيير الكثير من الأسماء على شاكلة "عبد الرحمن الكواكبي"الذي حمل شعلة الكفاح ضد الاستبداد العثماني. لقد طغت ظاهرة الاستبداد على العقول العربية وعلى الفكر العربي بصفة عامة، وعليه سنحاول في بحثنا هذا أن نتطرق لدراسة تلك الظاهرة، وما مدى تأثيرها في الفكر العربي. وما هيّ المكانة التي تبوأتها هذه الظاهرة في انشغالات الكواكبي الفكرية؟.

خاض عبد الرحمن الكواكبي(1854 -1902) حربا ضد الاستبداد العثماني، فقد بمشروعه الطموح لقهر الاستبداد برؤية إسلامية، فهوّ يرى أن القرآن مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والمساواة.اهتم بالفكر السيّاسي اهتماما كبيرا خاصّة بظاهرة الاستبداد التي كانت الوجه الوحيد للدولة العثمانية حسبه. وهذا ما نجده في أهم كتابيه ″طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد″ و″أم القرى″ فعصر الكواكبي كان عصرا حافلا بالظلم والاستبداد حيث أن الدّولة العثمانية كانت سلطة مستبدة ترفض أي دعوة للتجديد، وهذا ما دفعه للكتابة في هذا المجال″إن معركة الكواكبي لم تكن من فراغ، حيث أن ممارسات الأتراك العثمانيين في بلاد العرب جاوزت كلّ حد معقول ومسموح من أوجه الظلم والاضطهاد والاعتداء على روح وجوهر ديننا الحنيف الذي جعل العدل والمساواة جوهر الإيمان وسياجه المتين″[1]

إن كتاب ″طبائع الاستبداد هوّ متن دراسي اهتم فيه الكواكبي بتعريف الاستبداد.وبين علاقته بمختلف المجالات كالدين والعلم والمجد والمال والتربية والأخلاق، كما أنّه بين كيفية التخلص منه. وقبل طرح آراء الكواكبي حول هذه الظاهرة وما موقفه منها وما الحلول التي

[1]علي المحافظة: نفس المرجع. ص 49

جاء بها كبديل عنها، نجد أنّه من الضرورة الملحة التطرق إلى مدى تأثّر العرب بظاهرة الاستبداد،تبيان آثاره في الحكم العربي. وبما أن دواليب بحثنا هذا تدور في فلك فكر الكواكبي نرى أنّه من الضرورة طرح الإشكالية التالية: ما هيّ تجليات ظاهرة الاستبداد عند الكواكبي، وما هيّ الحلول التي يقترحها للقضاء على هذه الظاهرة ضمن مؤلفه الشهير الموسوم ب" طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"؟.تتفرع الإشكالية الرئيسة التي أشرنا إليها آنفا إلى إشكاليات جزئية وهي: ما مفهوم الاستبداد وما هيّ مكانته في الفكر العربي؟.ما الدافع الأساسي لاهتمام المفكرين بهذه الظاهرة؟.هل يمكن إرجاع هذه الفكرة إلى الاستعمار الأجنبي الذي احتل الأراضي العربية؟ أي بصيغة أخرى ما مرجعية هذه الفكرة؟ هل هيّ فكرة شرقية أم غربية؟. ما هيّ آثار هذه الظاهرة على مختلف مجالات الحياة؟ .وما الحلول التي يقترحها الكواكبي للحد منها؟ وهل يمكن تطبيقها في عصرنا الحالي ؟.

نعتمد لمعالجة هذه الإشكالية المنهج التحليلي النقدي والتاريخي، حيث أننا نحاول تحليل بعض آراء المفكرين العرب حول هذه الظاهرة، وتبيان المفهوم الذي قدموه لها خاصّة آراء الكواكبي التي تعتبر كثورة ضد تلك الظاهرة وصرخة لإيقاظ الإنسان العربي ووعيه لإدراك سوء الحالة السيّاسية والاجتماعية السّائدة في عصره آنذاك.لقد قسمنا بحثنا على النحو التالي:

الفصل الأول الذي يحتوى على ثلاث مباحث حيث نتطرق في أوّلها إلى مفهوم الاستبداد. أما المبحث الثاني فهو يتضمن آراء بعض المفكرين حول ظاهرة الاستبداد.أما المبحث الثالث فهو يرصد هذه الظاهرة خلال ما أصطلح عليه"عصر النهضة العربية". أما الفصل الثاني الذي ارتأينا أن يكون عنوان على النحو التالي: تجليات الاستبداد عند الكواكبي. فهو ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول: ظاهرة الاستبداد الديني ونتطرق المبحث الثاني إلى معضلة الاستبداد والمال. بينما يرصد المبحث الثالث: الاستبداد والتربية وقد تطرقنا من خلاله إلى المقارنة التي عقدها الكواكبي بين الشّرق والغرب.

ارتأينا أن نبحث في الفصل الثالث عن المشروع البديل الذي اقترحه الكواكبي، هذا المشروع الذي نفذنا فيه من خلال المبحث الأول إلى مشروع التجديد والإصلاح السيّاسي. واقتضت الضرورة أن نعرج في المبحث الثاني إلى المكانة التي تبوأها الكواكبي بين الإصلاح الفعلي

تارة والإصلاح الذي يعتمد التنظير.أما خاتمة هذا البحث المتواضع فقد احتوت النقد والتقييم في الآن نفسه. وفي الأخير أدرجنا حسب ما تقتضيه المنهجية البحثية قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها أثناء قيامنا بهذا البحث وبعدها يأتي فهرس المحتوى الذي يرشد القارئ إلى صفحة كل مبحث من مباحث هذا البحث.

- **المبحث الأوّل: مفهوم الاستبداد**

إن "كلمة الاستبداد أو المستبد مشتقة من الكلمة اليونانية ديسيبوتيسDespotes، فهيّ تعني رب الأسرة أو سيّد المنزل أو السيّد على عبيده. فقد خرجت من النطاق الأسري لتدخل إلى النطاق السيّاسي لتطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق" [1] إنّ المطابقة بين سلطة الأب وسلطة الحاكم يؤدّي حتما إلى ظهور الاستبداد فالأب لا يجوز معارضته في أي أمر كذلك الحاكم الذي تقيد بمثل تلك السّلطة فهوّ يحكم بإرادته وعلى المحكومين أن لا يخالفونه في حكمه، فطاعة الأب واجب أخلاقي واحترامه مفروض على الجميع، فهذا التصور نفذ إلى المجال السيّاسي وتأثر به الحكّام لأنّه يخدم مصالحهم الخاصة، فالحاكم يبرر حكمه بأبوته للمواطنين أي أنّه يستعمل تلك المطابقة بين سلطة الأب وسلطة الحاكم على الرعايا فهوّ يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله فإن أخطئوا من حقه أن يعاقبهم ومن حقه تسليط رأيه وقوله عليهم. لكن جون لوك فرق بين السلطتين أي سلطة الأب والسّلطة السيّاسية، فالأب يكون ولي أمر على أطفاله لهم حقوق كإطعامهم وتربيتهم ورعايتهم وعليه نجد أن سلطة الأب تتمثل بسلطة الأم فهيّ تساعده في تربيتهم كذلك إذا توفي الأب فالسّلطة تعود إليها خاصّة إذا كان الأطفال صغار لم يبلغوا سن الرشد.

يرفض جون لوك أن تكون سلطة الأب أو الأم بمثابة السّلطة السيّاسية أو التشريعية، لأنّ الأطفال عندما يبلغون سن الرّشد يخرجون عن نطاق تلك السّلطة وتنتهي سلطة الأب عليهم ويصبحون مسئولين عن أنفسهم."هكذا يستقل الابن ويبدأ مثل أبيه في الخضوع لسلطة القانون السيّاسي في البلاد" [2] نستخلص من هنا بأنّ طاعة الأب تختلف تمام الاختلاف عن طاعة القانون، فالأولى أخلاقية وهيّ واجب أخلاقي فمهما كان الأب ومهما كانت صفاته وسماته فاحترامه أمر ضروريّ وأخلاقي، حتى بلوغ الأولاد سن الرّشد وخرجوا عن سلطة أبيهم لكن يبقى ذلك الاحترام والطاعة قائمة لا تزول، لكن القانون إذا كان مجحفا في حق الأفراد والشعوب فذلك يؤدّي إلى عدم احترامه ومحاولة تغييره، وفي هذا الصدد نورد رأي

[1] إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية،دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي،عالم المعرفة 1978،ص:109 .
[2] امام عبد الفتاح امام،الطاغية ص 44

جون لوك في هذه المسألة بالذات " يقول جون لوك أن هاتين السلطتين مختلفتين ومتمايزتان لأنهما تقومان على أسس مختلفة وتهدفان إلى أغراض مختلفة".

إن أول ظهور لهذا المصطلح كان إبان الحرب الفارسية الهيلينية في القرن الخامس ق. م. ويعتبر أرسطو أول من طوره وقارن بينه وبين الطّغيان فيعتبرهما نوعان من الحكم يعاملان المحكومين والرعايا كعبيد، فهو يرى أن الاستبداد نظام ملكي عند البرابرة له سمة الخضوع بالإرادة"[1] نفهم من خلال هذا التعريف بأنّ المواطن يخضع للحاكم بكلّ إرادته لأنّه ولد عبدا أي أن الطبيعة هي التي جعلت من المواطنين عبيدا يخضعون لسلطة الحاكم، فبهذا نجد أرسطو تأثّر بالإمبراطورية الأسيوية حيث أنّها كانت مستبدة لأنّها تعتمد على مبادئ وراثية فهيّ تعتبر سلطة طويلة الأجل لا تزول وحاكمها مطلق وحرّ. نجد بأنّ المستبد عند أرسطو – مثلا- يتمثّل في ثلاثة أشخاص هم: "رب الأسرة. السيّد على عبيده، ملك البربري الذي يحكم رعاياه كالعبيد"[2].

إن الاستبداد والطغيان نظامان متشابهان من جهة، ومختلفان من جهة أخرى، فأرسطو يستخدم مصطلح الطّغيان على اغتصاب السّلطة في المدينة، وذلك حين يتم اللّجوء إلى استخدام الفرد الخداع والقوّة للوصول إلى سدة الحكم؛ و مصلحتهم الخاصة ويستخدمون في ذلك أبشع الطرق كالقتل والحروب دون الاكتراث بالقانون أو حقوق المواطنين. إن الفكر السيّاسي الغربيّ سيطرت عليه هذه الفكرة، حتى أصبحت الفكرة الأكثر أهمية، ويظهر ذلك في النظريات السيّاسية التي درست هذه الظاهرة، وأعطت مبررات لقتل الحاكم الذي يعتمد هذا الحكم، فقد أصبح هذا المصطلح أكثر استخداما لوصف الحاكم الشرير والمغتصب والظالم. وعليه يمكن القول بأنّ مصطلح الطّغيان ظهر قبل ظهور مصطلح الاستبداد ، حيث أن هذا الأخير ظهر في مؤلفات أرسطو أثناء ترجمتها خاصّة كتاب " السيادة" إن الظروف السيّاسية التي سادت في القرن السادس عشر أدت إلى بروز هذا المصطلح في الفكر السيّاسي واحتل مركز الصدارة وكان ماكيافيلي أول من قارن بين الاستبداد والطغيان ثم تبعه بوادان Bodin ثم برنية Bernier.

---

[1] نفس المرجع ص:46

[2] نفس المرجع، ص 46.

أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر "يرجع ظهور مصطلح الاستبداد إلى مونتيسكيو، فقد جعله أحد الأشكال الأساسية الثلاثة للحكم فهوّ يرى أنّه نظام طبيعي بالنسبة للشّرق لكنّه غريب وخطير على الغرب"[1]، وهنا يظهر تأثره بالفكرة الأرسطية القائلة بأنّ للشّرق أنظمة خاصّة بما لا تصلح إلاّ لها فهيّ بطبيعتها استبدادية. وكذلك للغرب أنظمة سيّاسية خاصّة به حيث أن ظاهرة الاستبداد أصبحت تهددها، وعليه نجد الفرق الموجود بين الشّرق والغرب من حيث النّظام ومن هنا نستنتج أن الاستبداد ظاهرة شرقية وضعتها الطبيعة. نجد ايضا المفكر الفرنسي "بنيامين كونستانتB.Constant (1767-1830) الذي اعتبر الاستبداد والطغيان نظامان قديمان يطبقان فقط القديمة، فالأنظمة الحديثة قائمة على مبدأ الحرّية والمساواة والعدل؛ لذا لا يجوز الاعتماد على ذلك النّظام الذي يقف حاجزا أمام حقوق وحريات الفرد.

لقد دعا هذا المفكر إلى إقامة نظام أو حكم يكون فقط مالكا وليس مشرع فالتشريع والسّلطة تكون للشعب فقد تابع هذه الفكرة المفكر الكسي دي توكفيل (1805-1859) alexis de toque ville واعتبر أن الاستبداد والطغيان نظامان قديمان لا يمكن تطبيقهما على الأنظمة الجديدة" [2] أمّا هيغل وماركس فيعتبرانهما الحكم الطبيعي للشرق، فالطبيعة هيّ التي جعلت من الإنسان الشرقي عبيد يخضع لسلطان الحاكم. فمن هنا يمكن القول بأنّ الاستبداد ظاهرة سيّاسية أو بالأحرى نظام يستقل به فرد واحد وهو الحاكم؛ حيث أنّه يحكم بكلّ إرادته وذلك دون الخضوع لأي قانون أو دستور مهما كان نوع النظام، فكل حاكم يسعى للوصول إلى السّلطة من أجل تلبية رغباته وحاجياته الخاصة، فهوّ يجعل الشعب أو المواطنين عبيدا له يستخدمهم كوسيلة للوصول إلى أهدافه وأغراضه. لكن هناك من يرى بأنّ الاستبداد ضروريّ كالفيزيوقراطيين الذين يعتبرون أنّه ضرورة طبيعية واجتماعية، لأنّ من طبيعة المجتمع وجود أمير يأمر ورعايا تطيعه، وعليه لا يجب أن تكون سلطة ذلك الأمير واحدة ولا يجب الخلط بين مهام الأمير ومهام الشعب، أي لا يجب للشعب أن يتدخل في شؤون الأمير؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى إلغاء تلك السلطة، إذ تعتبر في نظرهم مهمة تلك الدّولة

[1] امام عبد الفتاح امام،الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السيّاسي ،ص :47
[2] امام عبد الفتاح إمام،نفس المرجع،ص: 48

الاستبدادية هيّ نشر الأنوار، أمّا أهم مبادئه فهيّ الملكية والحرية، وهذا المجتمع بحاجة إلى أمير مستبد " فهم يرون أن الاستبداد الشرعي القانوني هدفه جعل المواطنين نافعين وسعداء"[1]

يسمى هذا بالاستبداد المستنير وهذا نوع من أنواع الاستبداد، فالقرن الثامن عشر هو القرن الذي ساد فيه هذا النظام، فهو يستلزم التعليم لأنّه يعتبر مصدر السعادة حيث أن مصلحة المستبد الشرعي لا تنفصل عن مصلحة الأمة، أي آن الحاكم يكون مستبدا من أجل الوصول إلى سعادة الأمّة بكاملها، ومهمته الحفاظ على ترتيب الدّولة أو المجتمع ففي هذا الحكم نلاحظ أنّه لا وجود لمبدأ المساواة فكل حسب قدراته ومكانته في المجتمع، فالفيزيوفراطيون رفضوا أي نوع من المساواة فهم يرون أن هناك تفاوت طبيعي بين الناس. هناك أيضا ما يسمى بالاستبداد الشرقي فهوّ حكم يسوده شخص واحد، بلا قوانين ولا أحكام يسير كلّ شيء بإرادته، فهوّ قائم على مبدأ الخوف.

يرى مونتسكيو بأن هذا النّظام لا يستمر ما لم يستمر الخوف، لأنّه أساسه الذي يقوم عليه. فلكلّ حكم مبدأ فإذا زال ذلك المبدأ فحتما سيزول النظام، فهذا المبدأ عند مونتسكيو هوّ الذي يفسر العلاقة بين الحكّام والمحكومين، فمادام مبدأ هذا النّظام قائم سيظل الاستبداد قائما ومستمرا في الهيمنة والسيطرة، فهوّ نظام لا يوفر السعادة لأحد زائف ليس فيه قانون ولا توجد أية بنية اجتماعية تبين درجات الناس. نجد هذا النوع من الأنظمة لا يوجد معنى للحريّة، فالناس يعاملون كالعبيد ليس لديهم حقوق ولا حريات، فوصفه مونتسكيو أنّه النّظام الأضعف في الوجود التاريخي كما أنّه يعتبر كتهديد للأنظمة الفاسدة الأخرى" فهوّ تعبير يطلق على حكم البيروقراطية الزراعية أو الإدارية التي تملك السلطات الفعلية في غياب مؤسسات دستورية أو اجتماعية قوية تستطيع أن تمارس دورها في التأثير في المجتمع.."[2]يظهر هذا النّظام عادة خارج إطار القانون، لأنّ هذا الأخير سيكون مراقبا وحاجزا له، فمهمة المؤسسات الدستورية هيّ مراقبة الحكومة والحكام بصفة خاصّة، وعليه

[1] دولة خنافرفي الطّغيان والاستبداد والديكتاتورية بحث فلسفي في مسألة السّلطة الكلية ، ط1، دار المنتخب العربي الدراسات والنشر والتوزيع 1415هـ/1995م،ص:174.
[2] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة سيّاسية ، ج1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ص: 167.

نجد هذا النوع من الأنظمة أنّه يظهر في غياب تلك المؤسسات، ونجده يظهر عادة في المجتمعات الأسيوية التي تعرف بالشرق الأقصى والأدنى. أمّا الاستبداد المطلق فهوّ من أسوأ أنواع هذا النظام، فهوّ يطلق على نظم الملكية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ فالحاكم في هذا النّظام ينفرد بالسلطة والسيادة ولا يهتم بالقانون؛ ولا تكون له أي حدود فهوّ بذلك يحكم بكلّ حرية وإرادة ودون أية مسؤولية. يعود سبب ذلك إلى فكرة الحق الإلهي التي تأثّر بها الحكام؛ والتي تعتبر الحاكم بمثابة شخص مقدس في مقام الإله "فالاستبدادية المطلقة يمكن اعتبارها في مقام الدكتاتورية والأوتوقراطية فهما متقاربتان في المعنى والمفهوم بالرغم من اختلافهما في خلفيات قيامها وتبريرها"[1]

يمكن أن نلاحظ بأنّه لكل منهما عوامل وأسباب قيامها، لكن هدفها واحد وأثارها واحدة، فهيّ أنظمة تؤثر في مسار الدولة، وتقف حاجزا أمام التقدم والتطور. إلاّ أننا نتفاءل بأنها تسير نحو الزوال لأنّها قائمة على أسس وقواعد غير قابلة للاستمرار. إن الاستبداد بكلّ أنواعه عبارة عن نظام فاسد يجعل من الإنسان حيوان لا شخصية له وغير متخلق، ويسلب منه حريته وحقوقه، فكل دولة تعتمد هذا الحكم أو النّظام ستظل متخلفة في جميع المجالات وضعيفة لا تعرف طريقا نحو التقدم.يطغى في ظل السّلطة الاستبدادية الفساد الأخلاقي وتظهر أبشع طرق الكسب." فالمستبد يعيش لأجل ملذاته إنما يعيش في اللحظة"[2]

انطلاقا ممّا يمكن أن نلاحظه في الوضع السيّاسي الدولي الرّاهن للكثير من الدّول يجعلنا نؤكد على مدى صدق هذه الفكرة التي أدرجناها آنفا، إذ نجد أنّه من أجل الوصول إلى تكوين ثروات طائلة يعتمد المستبد في ذلك على طرق غير شرعية خارجة عن إطار القانون، فكل حكم لا يحترم القوانين والحرّية فهوّ حكم استبدادي، فالفرد الذي لا يمارس حقوقه وحرياته داخل الدّولة لا يعتبر مواطنا وعليه تنعدم الدّولة لأنّ المواطنة أساس قيام الدّولة والحرّية تعتبر المبدأ الأساسي للمواطن فالمستبد يعتمد على أبشع الطرق فهوّ يحكم بهواه.إن مفكري عصر النّهضة أيضا، ونخص بالذكر المفكرين العرب تطرقوا لهذه الظاهرة، فقدموا لها تعاريف ومفاهيم لكل منهم نظرة تعتبر كردة فعل ضد هذا النّظام أو ذاك. لقد عرف محمد

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، المرجع السابق،ص:168

[2] دولة خنافر، في الطّغيان والاستبداد والديكتاتورية بحث فلسفي في مسالة السّلطة الكلية ، 149.

عبده " المستبد على النحو التالي: من يفعل ما يشاء غير مسئول ويحكم بما يقضي به هواه وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أو نابذها، ومن اجل هذا ترى النّاس كلّما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه على هذا المعنى ونفروا من ذكره وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار"[1].

[1]عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة سيّاسية ص: 167.

المبحث الثاني: آراء بعض المفكرين حول ظاهرة الاستبداد

يعتبر موضوع الاستبداد من المواضيع الأساسية التي يتناولها الفكر السياسي؛ وقد لا يكون من باب المجازفة القول بأنّ جذوره تعود إلى حقبة ما قبل الميلاد. لكنّه للأسف لم ينل الدراسة والمعالجة بما فيه الكفاية؛ والتي من المفروض أن تكون على قدر أهميته وخطورته في الآن نفسه، خاصّة وأنّ هذه الظاهرة باتت مسيطرة على الكثير من أنماط الحكم؛ بما في ذلك تلك التي تدعي جزافا تطبيق الديمقراطية.وانطلاقا من هذه النقطة بالذات رأينا أنّه لا بد من التطرق لهذه الظاهرة من أجل فهمها أولا،والإحاطة بحيثياتها ثانيا ورصد تداعياتها ثالثا. فعلى سبيل المثال نجد بأنّ العالم الثالث قد عاش تاريخ طويل تحت حكم المستبدين والطغاة،وهذا ما جعل الإنسان في منزلة الحيوان فهوّ يعتبر السّبب الرئيس في التخلّف العلمي والفكري والاقتصادي، والمصدر الأساس للرذائل الخلقية والاجتماعية والسياسية، فالمواطن في ظل هذا الحكم يفقد فرديته وأخلاقه، لأنّ الحاكم الذي يحكم بإرادته يسعى دائما لسد حاجياته ومصالحه الخاصة به، ويسلط قوته على المحكومين فهوّ يستعمل بذلك القوّة والعنف والسيطرة، ففي العصور القديمة كان الحاكم يعتبر: إما إلها أو ابن إله أو مفوض من طرف الله. وعليه يحق له أن يحكم بكلّ حرية وإرادة، فالمحكومين في هذه الحالة ما عليهم سوى الإذعان لسلطته، وبذلك يتحول ممن يمتلكون مقاليد السّلطة إلى حكام مستبدين.

إذا تمعننا جيدا في هذا المفهوم أي "الاستبداد" فإنّنا نجد بأنّه يحتوي تعاريف ومفاهيم كثيرة مختلفة من مفكر لأخر، فلكلّ منهم نظرة خاصّة إزاء هذه الظاهرة.لقد وجد الاستبداد منذ ظهور كيان «الدّولة» أي منذ أول اجتماع حدث بين البشر، فالإنسان البدائي حين استوعب مدى خطورة الإنسان على الأخر، فكر في طريقة لحماية أملاكه وصيانة حقوقه وحرياته لذا وضعها في يد شخص واحد يتمثّل في حاكم يفترض أنّه سيحمي تلك الحقوق والحريات ويحافظ عليها. لكن الملاحظ أنذلك الحاكم استولت عليه رغباته وغرائزه وأصبح حاكما مستبدا.وعليه قبل التطرق لمفهوم الاستبداد عند "عبد الرحمان الكواكبي" لابد من معرفة الأوضاع السيّاسية في العصور والحضارات القديمة، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه الظاهرة على تلك الرغبة في التغيير؛والتي أصبحت هاجس كلّ مفكر سواء في العصور القديمة أو

الحديثة وحتى في عصرنا الحالي. إذا عدنا إلى النّظام السيّاسي في أثينا فإنّنا نجده بأنّه تميز بالديمقراطية المباشرة التي ساهمت في ازدهار الفكر السياسي. لكن ومع هذا ظهر العديد من المفكرين الذين انتقدوا هذا النّظام من بينهم "أفلاطون" الذي اعتبر الديمقراطية من أسوء أنواع الأنظمة السياسية؛ لأنّها قائمة على مبدأ الحرية. فالحاكم في هذه الحالة يتهافت على الحكم ويستولي على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة؛ فهوّ بذلك يتحول إلى حاكم مستبد.

يرفض أفلاطون هذا النوع من الحكم، وجاء بما يسمى بالحكم "الأرستقراطي" الذي يقوم على مبدأ شيوعية النساء والأولاد والأموال، وفوض الفلاسفة للحكم لأنهم يملكون الحكمة ويعتمدون على العقل في حكمهم. فهوّ يرى أن الدّولة المثالية هيّ الدّولة التي يحكمها الفيلسوف أو الفلاسفة، وظهر أرسطو تلميذ أفلاطون حاول دراسة الوضع السيّاسي القائم في أثينا، ولاحظ أن القانون هوّ المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدولة. فهو انتقد أفلاطون في بعض الآراء والأفكار، لكن ما نلاحظه أن الوضع السيّاسي في أثينا كان سببا في ظهور الأفكار السيّاسية وخاصة المشاريع السيّاسية التي تدعوا إلى قيام دولة مثالية قائمة على العدل والمساواة، فهذا لدليل على أن الأوضاع في تلك المدينة كانت متدهورة سيطر عليها الحكام.

نجد في الفكر السيّاسي الإسلامي، أنه فبرغم من أن القرآن جاء بمبادئ خلقية تقوم عليها الدّولة كالعدل والمساواة، وخاصة مبدأ الشورى، فإن الإسلام أقر بوجود دولة عادلة يجب أن يرأسها إمام أو خليفة يكون فاضلا وذو أخلاق؛ يحكم بالعدل والمساواة ويتقيد بمبدأ الشورى. ويكون منصفا وعاقلا، فكل هذه الصفات يجب أن تتوفر في الإمام، إلاّ أنّها بقيت شروط مثالية لأنّها لم تتحقق على ارض الواقع. فالتاريخ الإسلامي دليل على ذلك، إذ أنّه كان حافلا بالظلم، فالكثير من الحكّام العرب كانوا ظالمين ولم يعرفوا العدل في حكمهم، فنجد العديد من الحكّام اتخذوا الزي الإسلامي لكن في الحقيقة لم يتقيدوا بتعاليم الدّين الإسلامي، فهؤلاء الحكّام خرجوا عن مبادئ الخلافة وتعاليم القرآن، ممّا أدّى إلى ظهور الاستبداد في الحكم العربي، فهذه الظاهرة كانت ولا زالت الحاجز الكبير أمام حريات وحقوق الأفراد في مختلف

الحكومات ومختلف العصور. وعليه ظهر العديد من المفكرين حاولوا دراسة ظاهرة الاستبداد، بيدا ن لكل واحد منهم آراء وأفكار مختلفة حول هذه الظاهرة بالذات، وذلك من حيث المفهوم والأسباب والآثار.وعليه نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم هذه الظاهرة عند بعض هؤلاء المفكرين مع التنويه سلفا بأنّ حصة الأسد ستكون لعبد الرحمان الكواكبي بحكم أن دواليب بحثنا هذا تدور حول فكره وعلى دراسة نصية مباشرة لمؤلفه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".

- **المبحث الثالث: جذور الاستبداد في الحكم العربي**

كانت الحضارة الإسلامية من بين الحضارات المتقدمّة والمتألقة، خاصّة في مجال فن العمارة وما يتصل بها من فنون النقش والزخرفة، ناهيك عن النجاح الباهر والمبكر في فصل الدّين عن الدّولة والذي ظهر جليا في حضارة الأندلس. إلاّ أنّها كانت تعاني من انحطاط وتخلف في المجال السيّاسي فهيّ لم تعرف أي تطوّر في هذا المجال الذي يعتبر سبب تأزم هذه الأمة، فتاريخها السيّاسي كان ولا زال ضعيفا إلى العصر الحالي، أنّه ليس من الأمور المدهشة على الإطلاق أن نجد بأنّ الواقع السيّاسي هوّ نفسه، سواء تعلق الأمر بالماضي أو بالحاضر، فهوّ لم يتغير ولم يتطور وهو ما يشخصه جابر الأنصاري على هذا النحو "إن الإعاقة السيّاسية التي تعاني منها الحضارة الإسلامية أصبحت تهدد طاقتها من الداخل. وإلى يومنا هذا تبدو الأمّة العربية بملايينها البشرية والمادية وبامتدادها القاري وبكل طاقته الهائلة المعطلة، جسما عملاقا برأس سياسي ضئيل في منتهى الصغر...[1]".إنّ الأمّة العربية برغم من القوى البشرية والمادية التي تملكها، إلاّ أن المحرّك الأساس لهذه القوى ضعيف لا يمكنه تسيير شؤون تلك الدّول على أحسن وجه،فالسياسة بصفة عامّة تعتبر المبدأ الأساس الذي تقوم عليه الدولة، فالأمة الإسلامية تزعم بأنّها قائمة على مبادئ وقواعد جاء بها القران كالعدالة والمساواة والشورى،لكن الواقع المعاش يدلّ على عكس ذلك تماما، حيث الدّولة الإسلامية يجب أن يرأسها رئيس يكون ذو أخلاق يحكم بالعدل والمساواة، ويتقيد بمبدأ الشورى ويكون منصفا وعاقلا.صحيح أن الإسلام ألح على ضرورة اعتماد مبدأ الشورى إلاّ آن التاريخ يثبت حدوث انزلا قات خطيرة بسبب التخلي عن هذا المبدأ منذ الفتنة الكبرى إلى غاية الدّولة الأموية مرورا بالعباسية وصولا إلى العثمانية.

يمكننا القول فيما يتعلق بالعصر الحديث؛ بأنّ التغيير الذي شاهدته الأمّة الإسلامية في ضل الدّولة العثمانية مثلا، لم يكن تغييرا إيجابيا، بل كان كدعوة للمستعمر الأجنبي لاحتلالها والسّيطرة عليها، لأنّ ما نلاحظه هوّ انه لم يكن تغييرا من اجل التطور، حيث أن العرب لم يعرفوا أي تطوّر في أي مجال،فقد اقتصروا على المعلومات القديمة في أصول الدّين والفقه

[1] محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة : أين الخلل؟ جذر العطل العميق ط1، دار الساتي 1998 ص :8

والنحو والصرف، فكل ذلك أدّى إلى تفكك الدّولة العثمانية وانحلال في الولايات العربية والتمرد على السلطة؛ ممّا أدّى إلى انتشار الظلم والاستبداد، وهذا ما أدّى إلى ظهور المنافس الخارجي وظهور المستعمرات الأوروبية والسّيطرة على الحكم العربي من طرف الحكّام الأجانب حيث أن الحضارة الأوربية شهدت تطورا كبيرا في مختلف العلوم ومختلف المجالات وشهدت نهضة فكرية وعلمية وحركة استعمارية كانت كضمانة للسيطرة على العالم وعليه ظهرت فكرة الاستبداد داخل الأمّة العربية؛ التي عرفت انحطاطا في حكمها وتخلفا في المجال السياسي.وهنا نطرح السّؤال التالي: ما سبب ذلك الانحطاط ؟ وما الدافع لظهور الاستبداد في العالم العربي حين كان تحت وطأة العثمانيين؟

قبل التطرق للإجابة عن هذا السؤال؛ لابد لنا من العودة إلى تاريخ نشأة الدّولة العثمانية وعلاقتها بالعرب،وعن أصل هذه التسمية يقول محمد علي الاحمد: « ظهرت نسبة إلى جدهم عثمان بن ارطغل،فبداية ظهورهم كان قبل نهاية القرن الحادي عشر الميلادي الخامس الهجري،فعثمان يعتبر مؤسس الدّولة العثمانية حيث أن إمارة بني عثمان أصبحت في عهده على شكل دولة، فقد عمل على توسيع إمارته،ووضع النّظم الإدارية ثم أعلن استقلالها عن دولة السلاجقة؛ بعد أن كانت تابعة لها.كان يطلق على أمراء العثمانيين وقادتهم قبل اعتناقهم الإسلام لقب "ألب" بمعنى البطل أو المحارب، أمّا بعد اعتناقهم الإسلام فقد اتخذوا لقب غازي كلقب ديني يطلق من باب التشريف على المجاهدين الدعاة للإسلام، كما أطلق على المؤسسين الثلاثة الأوائل من العثمانيين وهم ارطغل وعثمان واورخان لقب بكوات، وأطلق على من جاؤوا بعدهم سلاطين،وولى الدّولة العثمانية طوال مدتها التي استغرقت ستمائة وثلاثة وعشرين عاما من 1299م حتى 1922م أربعون حاكما، فلقب السلطان أطلق على مراد الأوّل بن اورخان حتى آخر السلاطين عبد الحميد الثاني بن عبد العزيز»[1].

توسعت الدّولة العثمانية شمالا وغربا،فقد ضمت دول أوروبا الشرقية وبلغاريا ورومانيا والمجر والبوسنة وصربيا وألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا، وقسم من أراضي اليونان.وتوسعت شرقا حتى حدود بلاد فارس لتمتد وتتوسع جنوبا، لتضم أقطار الوطن

[1] محمد علي الأحمد:سقوط الخلافة ،عرب بلاد الشام والدولة العثمانية.ط1428،1م2007 دار الاسراء للنشر والتوزيع ص:37،35

العربي بدءا من بلاد الشام فمصر والحجاز واليمن. أمّا علاقتها بالعرب فهناك من يعتبر الإمبراطورية العثمانية بمثابة رمز للتخلف والرجعية والانحطاط، وأنّ ارتباطها بالعالم العربي يعتبر احتلالا واستعمارا. فقد برز هذا التيار المعارض للتاريخ العثماني قبل القرن الماضي "نجد بأنّه في النصف الأوّل من القرن العشرين قد ظهر فكر معارض للحكم العثماني، وابرز مؤسسيه ورواده ساطع الحصري،وجمال عبد الناصر. وهناك من يعتبران دخول العثمانيين لم يكن عند حسن ظن البلاد العربية، وأضاعوا الحلم الجميل الذي راود تلك البلاد عن نشر الإسلام، وتحقيق الرخاء والحماية. بل أكثر من هذا كلّه فثمة من يراها نظرة أكبر من هذا بكثير مثل محمد علي الأحمد الذي قال في هذا الصدد: «كانت الدّولة العثمانية دولة استعمارية. احتلت الوطن العربي قرونا عدة، وقضت أيامها في الفوضى والاستبداد. »[1]نجد من جهة أخرى مدرسة تاريخية تنظر إلى التاريخ العثماني نظرة ملؤها الإكبار والإعجاب، والتقدير لجهود العثمانيين ودورهم الحضاري في ربط البلاد العربية بهم، وذلك من اجل الحفاظ على هويتها وحفظها من الخطر الاستعماري الصليبي الغربي.لكن أصحاب هذه المدرسة يركزون على الجوانب الايجابية للتاريخ العثماني دون الإشارة إلى ما يشمله من أخطاء وسلبيات، باعتبار أن العثمانيين لهم الكثير من الأخطاء فالسلاطين العثمانيين كالخليفة عبد الحميد الثاني ارتكبوا الكثير من الأخطاء، حيث أن التزام دولتهم بالإسلام لم يكن الالتزام الكامل،«أن التدقيق في تاريخ بلاد الشام وباقي الأقطار العربية في إطار الدّولة العثمانية؛ يؤكد وجود تجاوزات من الولاة لسلطاتهم القانونية، وارتكابهم أعمالا يمكن تسميتها فظائع في حالات معينة وممارستهم الظلم والقسوة تجاه السكان، خاصّة ضد أعداء أولئك الولاة وخصومهم السياسيين والعسكريين"»[2]

لكن في المقابل فهناك شهادات عصرية تؤكد على أن العلاقات العربية العثمانية أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني مرت في أفضل مراحلها من المتانة والقوة، فيشير« احمد قدري، وهو من مؤسسي جمعية العربية الفتاة عام 1909م ومن المعاصرين للسلطان عبد الحميد،إلى نجاح السلطان عبد الحميد في إطفاء النعرة العصبية القومية لدى الطرفين العربي

[1]المرجع السابق ص: 44
[2]محمد علي الاحمد:سقوط الخلافة عرب بلاد الشام والدولة العثمانية،ص46

والعثماني طوال فترة حكمه. ويصف كرد علي متانة العلاقات العربية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بقوله أن السلطان عبد الحميد يصطنع العرب وغيرهم من العناصر ليقوى بهم على الترك وهؤلاء كانوا يبغضونه ومازالوا به حتى خلعوه،ففي ظل حكمه خفت وطأة الأشقياء واستراحت الشام قليلا وأخذت تدخل في نظام الأمم الأوروبية وأبطل الحكم بالقتل. »[1]

إلى جانب تلك المواقف هناك مواقف معارضة للحكم العثماني أبرزها موقف الكواكبي الذي اظهر موقفه العدائي الصريح من العثمانيين، ومن الخلافة العثمانية خاصّة خلافة السلطان عبد الحميد وموقفه من العلاقات العربية العثمانية. فقد كان يشير بشكل واضح إلى تأخر المسلمين في جميع الميادين الناتج عن تدهور النّظام السيّاسي لديهم والحل يكمن في العودة إلى نظام سياسي ثوري يعتمد النهج السيّاسي في العصور الإسلامية الأولى وشرط النجاح لذلك هوّ الابتعاد عن الاستبداد، فهوّ يرى أن العثمانيين انتزعوا الخلافة من العرب، وذلك بعد استيلاء السلطان سليم الثاني على مصر، كما أنّه يرى أن العثمانيين هم السّبب في وقوع كثير من ديار العرب والإسلام تحت سيطرة الأجانب.

فعلاقة الدّولة العثمانية بالعرب في نهاية عهد الخليفة عبد الحميد الثاني إلى مرحلة ازداد فيها النفور بين الطرفين .

- **<u>ظاهرة الاستعمار</u>**

إن الحياة السيّاسية التي عاشها العرب تعتبر المعضلة الأساسية التي أصيبت بها الأمّة العربية، هذه الأمّة كانت ولا تزال تعيش إخفاقات سيّاسية متلاحقة؛ فتدني المستوى السيّاسي على امتداد الوطن العربي يدعو إلى القلق حيث أن الأزمات السيّاسية التي عاشتها الأمّة العربية والإخفاقات المتتالية في العمل السياسي، والتأزم في الأوضاع السيّاسية هيّ حالات علينا أن نفهم ونتفهم عوامل قيامها وجذورها السيّاسية،فهذه المأساة يجب أن تتحول إلى موضوع قيد الدراسة وذلك لمعرفة أسبابها وعواملها، والوصول إلى معالجة هذا الداء الذي

[1] <u>المرجع السابق</u> ص 218

أصيبت به الأمّة العربية.« بدأ في نهاية القرن الرابع عشر الضعف والانحلال يدخل كيان العرب والسّبب يمكن في الحروب والأزمات كالموجات التركية المتوالية والحروب الصليبية وهذا ما أدّى بالعثمانيين إلى فتح البلاد العربية وظلت طوال القرون الثلاثة الأولى في حكمهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي »[1]لقد سيطرت الدّولة العثمانية على الحكم العربي في جميع مجالات التقدم والتطور. وأصبحت دولة مستبدة حاولت القضاء على الهوية والشخصية العربية، فهناك العديد من المفكرين كانوا ضحايا هذا الحكم الذي يرفض أي فكرة تدعو إلى الإصلاح والتجديد، فبرغم من قوتها وجهودها إلاّ أنّها لم تستطع أن تعيد مجد الإسلام، بل بالعكس أدت إلى انهيار الحضارة الإسلامية وتخلفها. وكانت السّبب في ظهور الاستعمار الأوروبي الذي كان بدوره مجحفا في حق الشعوب العربية. برغم من المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية كالعدل والمساواة والحرية، خاصّة حملة نابليون بونابرت على مصر التي أيقظت الشعوب العربية من سباتها، فقد كان نابليون يحاول توعية الشعب المصري عن الاستبداد الذي يمارسه ويسلطه الممالك، « لقد أذاع نابوليون منشوره الأوّل على المصريين، فتكلم باسم التجار الفرنسيين وذلك من أجل توعية الشعب المصري فقد وصفه على أنّه يعيش بالذل والاحتقار وشوه صورة المماليك ونادى بالمساواة والحرية. فقد قال أن جميع النّاس سواسية عند الله وما يفرقهم عن بعضهم البعض هوّ العقل والفضائل والعلوم فقط، فبهذا تمكن من تغيير نظرة الشعب المصري للحكم ممّا أدّى إلى تغييره، فقد اعتمد في ذلك على المبادئ والقيم الدينية وذلك من أجل كسب ثقة الشعب المصري.»[2]

صحيح أن الشعب العربي والمصري خاصّة أبهر بالمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية، لكن من جهة أخرى لم يتقبل ذلك القتل للأرواح البريئة وفتكها للدماء لذلك عمل على إخراج ذلك الاستعمار من بلاده. إلاّ أن ملامحه لازالت قائمة إلى يومنا هذا تلك التي تتجلى ضمن وصف الأفغاني لها« لقد وصف جمال الدّين الأفغاني العالم الأوروبي أنّه عالم في غاية التوحش، فبالرغم من التطوّر والتمدن الذي وصل إليه ما هوّ إلا جهل وهمجية وغاية التوحش وذلك مقارنة بالحروب التي قام بها وقتله للأرواح البريئة والاستبداد الذي يمارسه

[1] علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص: 11.
[2] المرجع السابق ص :15

على الشعوب الضعيفة»[1] إن الاستعمار الأوروبي برغم من المبادئ التي نادى بها، إلاّ أن ذلك يعتبر أداة أو سلاح غير مباشر من أجل الوصول إلى أهدافه، فهوّ بذلك يستغل الشعوب الضعيفة، ويسيطر عليها ويسلط عليها استبدادها المشئوم ممّا أدّى إلى تخلف الأمّة العربية وانحطاطها.عرف العرب العديد من الثورات والحروب، وما نلاحظه أنّهم لا تنقصهم الشجاعة والتضحية في محاربة العدو الخارجي وإخراجه من الأراضي العربية، فقد ناضلوا وكافحوا وأحرزوا بطولات واسقطوا الاستعمار، والكثير من الأنظمة التي كانت سبب بلائهم كالثورة الجزائرية(1954-1962) مثلاً فقد ناضل الشعب الجزائري وكافح من أجل إخراج الاستعمار الفرنسي فقد تمكن من إسقاط نظامه داخل الدّولة الجزائرية.

لكن المثير للاهتمام والتساؤل أن الشعب العربي الذي تمكن من خوض العديد من الحروب والثورات وتحقيق الانتصارات، لم يتمكن من تحقيق أي بطولة في المجال السيّاسي وفي البناء الوطني «لم تكن المسألة مسألة نظم ارستقراطية أو استعمارية كما هو الشائع في الخطاب العربي السائد»[2]انطلاقا من هذه المقولة التي أدرجناها آنفا؛ يمكننا القول بأنّه صحيح أن الاستعمار اثر في تغيير النّظام حيث أنّه هو في حد ذاته يعتبر مستبدا بالشعوب الضعيفة التي احتلها.لكن ما نلاحظه هو أن ذلك الاستعمار برغم من سلبياته له أيضا إيجابيات، فمثلا الثورة الفرنسية 1789 قد تركت أثرا كبيرا في تاريخ الفكر العربي، فالمفكرين العرب تأثّروا بما حملته هذه الثورة من مبادئ وقيم سيّاسية كالحرية والعدالة والمساواة.

ضف إلى ذلك حملة نابليون على مصر 1798 لها أثر كبير في تغيير النّظام المصري وإسقاط نظام الممالك.أيقظت هذه الحملة الشعب المصري وأصبح ينادي بحريته وإحلال العدالة والمساواة، فالحرية تعتبر أول حقوق الإنسان وعليه عملت الثورة الفرنسية على إرساء مبادئها، ونقلها إلى العالم العربي، وذلك يظهر كما قلنا سابقا عند المفكرين العرب الذين تأثّروا بتلك المبادئ وحاولوا جعلها كمبادئ أساسية للدولة العربية، فقد دعوا إلى

[1] مفيد محمد ابراهيم : عصر النّهضة العربية بين الحقيقية والوهم،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع / عمان 1419هـ /1999م ص ص:19،22.

[2] محمد جابر الأنصاري: العرب والسياسة اين الخلل جذور العطل العميق ص:34.

الإصلاح والتجديد. ومن هنا يمكن القول أن الحكم العربي لم يكن قائما على فكرة الحرّية التي كانت هدف كلّ مفكر إصلاحي ظهر في الدّولة العربية، حيث أن فكرة الاستبداد طغت على الحكم العربي، فقد قلنا سابقا أن الأمّة العربية الإسلامية كانت تعاني من انحطاط وتخلف في المجال السيّاسي برغم من التطورات التي شهدتها في مختلف المجالات خاصّة بعد "طفرة البترول"

لابد للإنسان العربي أن يستوعب ذلك التخلّف والانحطاط والبحث عن أسبابه، أو بالأحرى سببه الذي يكمن في الاستبداد الذي كان مصدر كلّ فعل سلبي، ومصدر الانحلال الخلقي الذي مس جميع فئات المجتمع العربي فحوله إلى مجتمع مصاب بداء الفساد والمحسوبية وعدم الاحتكام إلى الكفاءات بل الاحتكام إلى الرابطة الدموية.فبرغم من هذا التخلّف الذي أصيبت به الأمّة العربية بسبب الاستعمار الأوربي الذي سبقها إلى التطوّر والتمدن، إلاّ أنّه ظهر دعاة الفكر النهضوي الذين يدعون إلى الإصلاح والتجديد، وذلك تأثرا بالحضارة الأوروبية.إلاّ أنّه يمكن اعتبار هذه الدعوة كتقليد لتلك الحضارة التي جعلت من الأمّة العربية أمة متخلفة ومستبدة في جميع المجالات.

إن الاستبداد الذي ظهر في العالم العربي يمكن حقا أن تكون مرجعيته أوروبية، لأنّ الاستعمار الأوروبي مارس أبشع الطرق للوصول إلى أهدافه وأغراضه السيّاسية،وعليه نجد بأنّ الحكّام العرب تأثّروا بسجل ذلك الاستعمار فيما يتعلق بالتعذيب والقهر والإكراه، ممّا أدّى بهم إلى استعمال العنف والقوّة للوصول إلى سدة الحكم وتحقيق أغراضهم بشتى الطرق. نجد كذلك عامل من العوامل المهمة حيث أنّه عندما كانت أوروبا تسير نحو التقدم وتطور في مجالات مختلفة،كانت الدّول العربية منغلقة على نفسها في ظل الحكم العثماني، ممّا أدّى إلى ظهور ذلك التفكك داخل الدّولة العثمانية وانتشر الظلم والاستبداد، فيمكن القول أن الاستعمار الأوروبي كان سببا من أسباب ظهور الاستبداد في العالم العربي، حيث أن الدّول الأوروبية حولت المجتمع العربي إلى مجتمع تابع لها ومجرد عبيد. وحتى في المجال السيّاسي أصبح الحكّام العرب يتقيدون بمبادئ الحكم الأوروبي، لكن من الجانب السلبي القائم على القوّة والعنف والمستمد من أنماط الحكم المطلق.

يمكن القول أن دخول الاستعمار الأوروبي إلى الدّول العربية يعتبر فجوة من الفجوات التي أغلقت باب الاجتهاد والتجديد الذي جاء به دعاة النّهضة.« فهيّ تعتبر موجات من الظلام والاستبداد أمسكت بقيادة الأمة، فعطلت إعمال العقل،وأغلقت بغير رحمة باب الاجتهاد» [1] إلاّ أنّه لا يمكن اعتبار ذلك الاستعمار العامل والسّبب الوحيد في ظهور فكرة الاستبداد، فالعصور التي جاءت ما بعد الخلافة الرشيدة كانت حافلة بالظلم، فالابتعاد عن التعاليم الدينية التي جاء بها القرآن يعتبر سبب من أسباب ظهور الاستبداد في الدّولة العربية، خاصّة فيما يتعلق بمبدأ الشورى.

يقول صلاح زكي في هذا الصدد: «إن سبب الانحطاط يعود إلى التحجر الديني، فبعض أعلام النّهضة رأوا أن سبب الانحطاط يعود للانحلال الذي أصاب الإسلام من الداخل بكثرة البدع والجمود والتقليد » [2]إن الانحطاط والانحلال الذي أصيبت به الأمّة الإسلامية مرجعه الأساسي؛ هو عدم التقيد بالمبادئ والقيم الدينية فهذا ما أدّى إلى ظهور الحروب ودخول الاستعمار الأوروبي واحتلاله للدول العربية ومارس استبدادا شنيعا على تلك الدّول التي أصبحت دول ضعيفة لا مبادئ لها ولا قيم منذ أن تخلت عن الخلافة، وغيرت نظم الحكم فتحولت إلى أنظمة مستبدة.يمكن القول بأنّ الجذور الأولى للاستبداد في الحكم العربي تعود إلى العصور ما بعد الخلافة الراشدة، فمنذ تخلي المسلمين عن تلك الخلافة وابتعادهم عن مبدأ الشورى بدا الانحطاط والتخلف يدخل كيان الدّولة الإسلامية، وبدأت تظهر أنظمة حكم جديدة لكل منها مبادئها وقواعدها الخاصة بها التي تخدم مصالحها لا المصلحة العامة أو مصلحة الدولة.

لهذا تعيش الدّول العربية دائما في أزمة سيّاسية مستمرة من العصور الماضية إلى العصور الحديثة، فلا نجد أي تطوّر سياسي في التاريخ العربي خاصّة بعدما عاشته من حروب وثورات، فبرغم من جهودها لإخراجها المستعمر، إلاّ أنّها لا تملك الشجاعة الكافية لبناء وطن أو أمة تقوم على العدل والمساواة والحرية.ولم تتمكن من قيام مبادئ خاصّة بها إنما تستمدها من المستعمر الذي أخرجته من أراضيها،فخروجه يعتبر خروجا جسديا فقط. لقد

[1] صلاح زكي احمد أعلام النّهضة العربية الإسلامية ص :11
[2] د/جورج كتورة: طابع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص 11.

خلف أثارا معنوية لازالت قائمة إلى يومنا هذا. لذا يمكن القول أنّها لازالت مستعمرة إلى يومنا الحالي، لكن بطريقة غير مباشرة؛ فالواقع الذي نعيشه يعتبر بمثابة دليل قاطع على ذلك« إن المجتمع العربي خاض كفاحا مريرا مع الذات وفي مواجهة الأخر ممّا أدّى إلى ظهور فجوات واسعة وعميقة بين حلم التغيير في عصر النّهضة والواقع الهزيل الذي يعيشونه في نهاية القرن العشرين »[1].

نجد أنّه برغم من ظهور المصلحين في عصر النهضة، إلاّ أن الواقع المرير الذي تعيشه الدّول العربية لازال قائما ومستمرا، حيث أن الشعوب العربية أصبحت مهشمة، وغير قادرة على المشاركة في الحياة السياسية. فالأنظمة الاستبدادية حرمته من جميع حقوقه الإنسانية،وألغت دوره في خدمة المجتمع «إلاّ أن احتكار الحكّام للسلطة ليس بالأمر الجديد »[2] فعلا هذا ليس أمرا جديدا كما توضحه هذه الفقرة السابقة الذكر، فمنذ القديم سيطر الحكّام على السّلطة واستولوا على جميع مبادئ قيام الدّولة والعائلات الحاكمة فرضت هيمنتها على المجتمع والشعب.

وعليه لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة – بشكل مطلق- بأنّها دخلية على الحكم العربي، إنما بدأت مع ظهور أول حكومة عربية تخلت عن المبادئ الدينية والتعاليم التي جاء بها القرآن الذي أقر بوجوب قيام دولة مثالية قائمة على العدالة والمساواة والحرية، إلاّ أن الفرق بين المثال والواقع واضح وكبير. « إن عهد الأمويين ملئ بأنواع إساءة السلطة، فمصدر الاستبداد هوّ خروج الحكّام على قواعد الخلافة الشرعية» [3]

[1] حليم بركات: المجتمع العربي في نهاية القرن العشرين مركز دراسات الوحدة العربية ص17.
[2] حليم بركات المرجع السابق،ص: 923
[3] إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية،ص :157.

- **المبحث الرابع: ظاهرة الاستبداد في عصر النهضة**

قبل التطرق إلى البحث عن ظاهرة الاستبداد في العالم العربي، والتي اتصلت بفترة ظهور الفكر النهضوي؛ نجد أنّه لزاما علينا أولا التطرق إلى معنى النّهضة وتحديد مفهوم هذا المصطلح. يمكن الجزم في بداية المطاف بأنّ مصطلح الاستبداد ومصطلح النّهضة متناقضان، فالاستبداد ناتج عن تخلف الأمم، بينما إذا نظرنا إلى مفهوم النّهضة التي يقابلها التخلّف فهي تعني أن الإنسان خرج من دائرة التخلف. ولكن عندما نقول أن الإنسان متخلف، فالسؤال يطرح على النحو التالي: هو متخلف عن ماذا؟ من المسلمات أن لكل إنسان أهداف يسطرها في حياته، لكنّه يحدث أن يخفق في تحقيقها، أو يمكن القول أنّه تأخر عن تحقيقها. ومن بين الأهداف التي تسطرها الشعوب في الحياة السياسية؛ نجد الحرّية مثلا. فإذا لم يتمكن الإنسان من الوصول إليها، حينها يمكن القول أنّه متخلف. كذلك الشأن بالنسبة للوصول إلى درجة عالية من العلم والتقدم والتطور،ومع التنويه بأنّ الحكم على التخلّف يختلف حسب المعايير التي يعتمدها صاحب الحكم؛ فالإنسان الذي يحكم على مجتمع ما أنّه متخلف ماديا؛نجده ينظر إليه من الجانب المادي، الذي يعتمد عليه صاحب الفلسفة المادية، أمّا المؤمن بالخلق الذي يعطي للجانب الروحي مقاما هاما، نجد بأنّه كثيرا ما يكتفي أثناء حكمه على مجتمع ما بالعودة إلى القيم الأخلاقية والروحية.

إن تعلم القراءة والكتابة مثلاً لا تعني الخروج من دائرة الجهل، وذلك أن الإنسان الذي يعرف الكتابة والقراءة، لا يدلّ ذلك على أنّه غير متخلف. فذلك يظهر إذا نظرنا إليه من الجانب الروحي والإيمان بالله. فالعصر الجاهلي سمي بهذا الاسم لا على أساس عدم معرفة القراءة والكتابة، بل على أساس معرفة الخالق والإيمان به، فالجهل بهذا المعنى يلازمه التخلّف وفي هذا السياق ندرج رأي مفيدة محمد إبراهيم التي أكدت ذلك على النحو التالي: «حيث أن الله وضع للإنسان شريعة تحوي قواعد ومبادئ إذا تقيد بها وطبقها فهو حتما سيصل إلى درجة من التقدم والتطور والنهضة»[1]

[1]مفيدة محمد إبراهيم، عصر النّهضة العربية بين الحقيقة والوهم ،ط1، ص: 11.

جاءت شريعة الله بقواعد تحدد العلاقات الإنسانية والتوازن بين الحقوق والواجبات بين الأفراد، فالإيمان بهذه القواعد والمبادئ وتطبيقها سيحقق الازدهار والتقدم والدّليل على ذلك ما حققه الإسلام في أول عهد الدعوة من العزة والقوّة والتقدم.إن العقيدة الإسلامية لم تحرص على الجمود، ولم تمنع التحرك والتغيير أو التقدم، بل بالعكس هيّ عقيدة تدعو إلى العلم والتطور في جميع المجالات.ولم تقف كحاجز ضد رجال العلم أو ضد الاكتشافات كما كانت حالة الكنيسة في أوروبا، فالأمة الإسلامية لم تكن أمة جامدة أو متخلفة، إلاّ أن القرن الثامن عشر أو التاسع عشر العصر الذي يسميه البعض بعصر النهضة، ويسميه البعض الأخر بعصر الانحطاط الذي انتشر فيه الفساد وعمت فيه روح اللامبالاة واللامسؤولية، وهناك ما أدّى إلى ظهور المصلحين الذين سعوا إلى التغيير والإصلاح، فالأمة الإسلامية في هذا العصر أصبحت متخلفة ولكن تخلفت عن ماذا ؟

يمكن القول آن هناك هدف تخلفت عن تحقيقه وفق معيار معين فإن كان هذا المعيار هوّ الإسلام فالعلاج لا يكون إلاّ بالعودة إلى تعاليمه وقواعده والمبادئ التي جاء بها، فالإصلاح يكون بالعودة إلى أصل الأمة. أمّا إذا كان المعيار هوّ الاحتذاء أوروبا والهدف هوّ الوصول إلى اكتساب الحضارة الأوروبية ، فإن قلنا أن النّهضة العربية تدل على ان هذه الأمّة تسعى للوصول إلى درجة التقدم والتطور التي وصلت إليه الحضارة الأوروبية، فهذا الهدف والمعيار يكون خارجها، فكيف لأمة إسلامية ترض بغير الإسلام معيار؟ فهيّ تستمد قوتها من أسسه وتتغير وتتطور في حدوده.لكن العالم الغربيّ زحف نحو الشّرق الإسلامي، وكان زحفا عسكريا سياسيا اجتماعيا وثقافيا،فقد استعرضوا كلّ ما لديهم من قوة لفرض السيطرة وحتى حضارتها وأصولها وحقيقة هذا ما نلاحظه في الأمّة العربية.

ظهر مصلحين حاولوا إصلاح الأمّة والتجديد من نظامها وذلك ممّا شاهدوه من تخلف وانحطاط في النّظام والحكم العربي، وما ظهر من فتن ومطامع وخاصة الاستبداد، فهذه الظاهرة جعلت من المفكر العربي خاصّة في عصر النّهضة مصلحا وداعيا للتجديد ومرشدا للحرّية والعدل، فما هي مكانة الاستبداد عند هؤلاء المفكرين؟ وكيف كانت ردة فعلهم حول هذه الظاهرة وهل جاءوا بحلول بديلة؟

لقد كان القرن التاسع عشر حافلا بأحداث خطيرة كان لها أثر كبير في حياة الإنسان العربي، فيمكن القول أن هذا القرن اتسم بغزو عسكري للبلاد العربية وحركة إصلاحية واسعة«تمثلت في انفتاح مصر في عهد أسرة محمد علي على الحضارة الغربية، وفي ظهور حركة التنظيمات العثمانية » [1]. ومن نتائج هذه الحركات أن العرب تعرفوا على المبادئ السيّاسية وأنظمة الحكم الغربية، فقد اقتبسوا منها مفاهيم سيّاسية جديدة كالحرية والديمقراطية « لقد أعجب الكثير من المفكرين أول الأمر بالحرّية والمساواة والإخاء، ولكنهم ذهلوا لما جلبته الثورة الفرنسية من فتن وقتل وخراب»[2]

إن الشعب العربي تأثّر بمبادئ الثورة الفرنسية من جهة، وذهل لما شاهده من عنف وقتل للأرواح البريئة من جهة أخرى، وهنا بدأ ما يسمى بالصدام الحضاري بين الشّرق والغرب،ومن هنا ظهر العديد من المصلحين، وذلك من اجل إنقاذ الشّرق من الخرافة والجهل فقد دعوا للتجديد، وأتوا بمشاريع تنويرية، وظهرت أفكار تدعوا إلى العدل والمساواة السيّاسية وذلك بعد معرفة مساوئ الحكم العربي وجوانب التخلّف التي سادت الدّولة العثمانية، فقد ظهر رفاعة الطهطاوي (1873/1801) وهو العام الذي غادرت فيه فرنسا الديار المصرية تاركة وراءها مبادئ سيّاسية أيقظت العقل العربي وجعلته ينادي ويطالب بالحرّية المسلوبة منه من طرف الحكّام المستبدين. كان الطهطاوي من بين الباحثين عن العلم والمعرفة، والداعين للإصلاح والتجديد، خاصّة وانه عايش وتأثر بالحضارة الأوروبية، وبنظامها ومبادئها التي تدعو إلى العدل والمساواة. فقد جاء بمشروع سياسي مستمد من النّظام الأوروبي، وحاول تحبيب تطبيقه في العالم العربي، فصلاح زكي أحمد يقول في هذا الصدد بالذات: «أن الفرد الذي لا يتمتع بحقوقه وحرياته لا يعتبر مواطنا؛ والدولة بدون مواطنين ليست دولة، فالشعب دائما هوّ مصدر السلطة، وعليه لا يمكن لأي حاكم الحد من حريته أو استلابها منه. فالطهطاوي شاهد وعاش نظام المجتمع الفرنسي، وكتب عنه وتأثر

[1] صلاح زكي أحمد، إعلام النّهضة العربية في العصر الحديث، ص 23
[2] نفس المرجع ،ص 97.

به، وهذا لدليل على أن الدّولة العربية كانت دولة استبدادية، فبذلك حاول أن يغير ذلك النّظام القائم على الطّغيان والاستبداد من طرف الحكام»[1]

يمكن أن نفهم - انطلاقا- من الفقرة التي أشرنا إليها؛ بأنّ الطهطاوي قد أتى بتيار الفكر السيّاسي الليبرالي؛ حيث أنّه بدأ بنشر أفكار الحرّية والعدالة والمساواة، ووضع موضوعات جديدة للفكر الوطني؛ مثل التقدم والدولة والدستور؛ وتحدث أيضا عن الزراعة والصناعة والتعليم، وذلك من أجل تأسيس دولة حديثة، فقد حاول إصلاح الدّولة من نواحي ومجالات مختلفة، فكل منها لها دور في بناء وتأسيس دولة عادلة وصالحة.فهوّ يعد رائد الفكر السيّاسي والاجتماعي الحديث.

تمكن الكواكبي من التعرف على أساليب الحياة الحديثة في الحضارة الأوروبية بكاملها وعرفها على الشعوب العربية وذلك من اجل الوصول إلى بناء حضارة عربية ودولة قائمة على العدل والمساواة وخاصة الحرية، فالدعوة التي أتى بها كان لها دور فعال في الأمّة العربية وذلك بظهور مفكرين آخرين يدعون إلى الإصلاح والتجديد، فقد ظهر خير الدّين التونسي (1889/1812) فقد كان رجل دولة تمكن من معرفة الأمور السيّاسية وخبايا الحكم وهذا مادفعه إلى كتابة مؤلفه" أقوم المسالك في معرفة أمور الممالك".يمكن اعتبار هذا الكتاب كبرنامج صالح لكي تستعين به الأمّة الإسلامية؛ وكمشروع نهضتها فقد عمل بنفس الإطار الذي أتى به الطهطاوي، و قد كان ذلك بمثابة الخروج من عزلة القرون الوسطى؛ والدعوة للعمل بمبادئ الحضارة الأوروبية. لكن ذلك يكون وفق حدود الشريعة الإسلامية. كان سبيله في ذلك هوّ الاعتماد على الشرع؛ والعقل حيث أن هدفه الأساسي هوّ إنشاء وتأسيس دولة قوية، فهوّ يربط قوة الدّولة بالحكم الصالح. إذ أن نظام الحكم هوّ أساس قيام الدولة، وهنا تظهر مهمة الحاكم لأنّه المعني بذلك، فإذا استولت عليه رغباته تحول إلى حاكم مستبد، ويكون ذلك بالسلطة والقوة، وعليه ربط خير الدّين التونسي قوة الدّولة بقوة الحكم، فكلما كان الحكم قويا قائما على العدل والمساواة والحرية، كلّ ما ازدادت قوة الدولة؛ وازدادت الأمّة تقدما وهنا نستحضر رأيه في هذا المجال تحديدا « لقد بدأ خير الدّين التونسي

[1] محمد مينار، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلّ ية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط،ص:49.

مشروعه لبناء الدّولة الإسلامية؛ وذلك بمحاولة إرساء مفهوم للعدل، حيث أنّه ذكر هذه الكلمة أي العدل في بداية كتابه: سبحان من جعل من نتاج العدل العمران»[1]

لقد كان العدل عنده هوّ أساس قوة الدولة، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: « إن الله يأمر بالعدل والإحسان» إن الشريعة الإسلامية جاءت بمبادئ قيام الدّولة وأولها العدل. ولذلك اعتبرها التونسي المبدأ الأساس الذي تبنى عليه الدولة، أمّا المبدأ الثاني فهوّ الحرية. ولهذا دعا إلى نقل نظم الحرّية الأوروبية إلى الدّول العربية، والعمل بها والاعتماد عليها في الحكم العربي. فبرغم من أن الشريعة جاءت بهذه المبادئ إلاّ أنّها لم تطبق على أحسن وجه ولم تحترم. فهو يتقيد بالمفهوم الأوروبي للحرّية الذي « يطلق في عرفهم بإزاء معنيين أحدهما يسمى الحرّية الشخصية، وهو إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم. بحيث أن الإنسان لا يخشى حرمان ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقضية قوانين البلاد المقررة لدى المجالس النيابية »[2]

يتجلى لنا من خلال هذه الفقرة السّبب الوجيه الذي جعل التونسي؛ يعود دائما إلى هذا التعريف لأنّ الشريعة الإسلامية -حسبه- وضعت اعتبارا لهذه الحرّية أي الحرّية الشخصية، فهوّ يرى ان الوسيلة المثلى للإعلاء من شأنها هوّ تكوين المجالس النيابية، وذلك يكون بالانتخاب ويعتبر أن الحكم المباشر لا يجب أن يكون للحاكم، بل للوزراء؛ لأنّ الحاكم إذا انفرد بالسلطة فإنه سيتحول إلى فرد مستبد.

حذر التونسي أيضا من خلال كتاباته من خطر الاستعمار الأوروبي، وهذا للحد من الخطر. إذ يجب الوصول إلى ما وصلت إليه تلك الحضارة، وان نسلك طريق نهضتها، فهوّ يدعو إلى تقليد أوروبا في جميع المجالات خاصّة السيّاسية،وهذا بعدما تبين له بأنّ الحكم بالشريعة الإسلامية هوّ مجرد حبر على ورق. فبالنسبة له يعتبر النّظام السيّاسي الأوروبي نظاما قائما على العدل والحرية. إذا تمعننا جيدا في التقليد بالنسبة لعصر النّهضة والإصلاح،فلماذا

[1] المرجع السابق ص: 35.
[2] صلاح زكي أحمد، اعلام النّهضة العربية في عصر النهضة،ص ص: 32-33.

استخدم خير الدّين التونسي هذه الكلمة، مع العلم أن الإصلاح آنذاك يكون بالعودة إلى أصل الأمّة وذاتها؟

كانت الأمّة الإسلامية أمة متقدمة فيما مضى، إلاّ أنّها وصلت إلى درجة من التخلّف والانحطاط، وعليه من اجل إصلاح أحوالها لابد من العودة إلى الأصل الذي كانت عليه، فالشريعة الإسلامية نادت بالشورى وذلك لعدم الوقوع في الفتن والسّيطرة التي تؤدي إلى الاستبداد وحقيقة، هذا ماحدث وهذا ما أدّى إلى ظهور هؤلاء المصلحين في عصر النهضة، العصر الذي ساد فيه سبات عميق في الأمّة الإسلامية وعليه ظهر مفكر ومصلح جديد أيقظ الشّرق ووقف في وجه الطّغيان والاستبداد والاستعمار، وهو جمال الدّين الأفغاني الذي يعتبره صلاح زكي: « صاحب النداء العميق لإيقاظ الأمّة من سباتها العميق»[1]، لقد سار على النهج الذي انتهجه خير الدّين التونسي وهو الدعوة للإصلاح السياسي، فقد تأثّر بمبادئ الثورة الفرنسية وعليه حاول « التوفيق بين الدعوة للحرية؛ فهوّ مثل خير الدّين التونسي يدعو للحرّية كمبدأ أساسي لقوة الدولة،ومبدأ الديمقراطية المستمد من الثورة الفرنسية، كذلك نظام الشورى في الإسلام »[2]،

نفهم من هذه الفقرة بأنّ الافغاني قد أعتبر الأمّة مصدر السلطة، والشعب هوّ مصدر القانون، ولذا لابد للحاكم أن يخضع لإرادة الشعب.واجه الأفغاني الاستعمار في كلّ مكان، حيث أنّه غادر وطنه من أجل التصدي؛ والوقوف ضد الحصار الذي شنه ذلك الاستعمار. كذلك الاستبداد الذي ظهر في الحكم العربي، فأصبح حكما طاغيا بأتم معنى الكلمة.لذلك نادى بالحرّية لكن ليست الحرّية الشخصية التي نادى بها خير الدّين التونسي، بل جاء بمفهوم آخر وهو" الحرّية القومية" ويقصد بها الاستقلال الوطني، سواء من الحكّام المستبدين ومن الاستعمار الأوروبي.

إن مواجهته للاستعمار لم تكن محصورة في وطنه، فقط بل امتدت وشملت بلاد الشّرق بكاملها فقد اهتم بالأمة الإسلامية عامة، فهوّ مثل المفكرين النهضويين أو المصلحين، يسعى

[1]صلاح زكي احمد اعلام النّهضة العربية في العصر الحديث ص35
[2]علي المحافظة ،الاتجاهات الفكرية في عصر النّهضة ص : 102.

لتغيير النّظام أو بالأحرى يمكن القول إصلاحه من الفساد والتخلف الذي حل به، وذلك يكون دائما بالدعوة إلى الحرّية فما نلاحظه إن الحرّية تعتبر هاجس كلّ مصلح يسعى لبناء دولة قوية وغير مستبدة. والى جانب التونسي والأفغاني نجد المفكر الذي اقترن اسمه بمحاربة الاستبداد، هذه ظاهرة التي وقفت حاجزا أمام حرية الشعب.وهو المفكر الذي قد أشرنا إليه سابقا ونوهنا بكون بحثنا هذا سيدور حول دواليب فكره. أنّه عبد الرحمن الكواكبي الذي نستعيده على مدار ما تبقى من بحثنا. لقد ولد هذا المفكر في جو مفعم بالظلم والاستبداد، لكن شجاعته جعلته يصارع طغيان العثمانيين،وهذا ما يظهر في مؤلفه الشهير" طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" الذي بين فيه أثار تلك الظاهرة على حياة الفرد في مختلف المجالات، وهو يعتبر كصرخة ضد تلك الظاهرة من أجل توعية وإيقاظ الشعب العربي من سباته وكتابه " أم القرى " الذي تناول فيه أهم المشاكل التي تعاني منها الشعوب.وما يهمنا الآن هوّ المؤلف الذي وصف فيه نظام الحكم المستبد.

لقد أتى بمشروع حاول فيه الحد من تلك الظاهرة، واستهله بتعاليم القرآن التي جاء بها، فهوّ يقول ما يلي:«أن القرآن مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي» وبذلك دعا الشعب العربي كافة لمحاربة هذا الضلال؛ الذي حل بالأمة العربية الإسلامية.ودعا إلى تغيير الواقع السيّاسي المتمثل في سيطرة الدّولة العثمانية، ضف إلى ذلك توسع حملات التدخل الأجنبي بأشكالها المختلفة، ومحاولة إيجاد حل نهائي للداء، الذي حل بالأمة الإسلامية وهو الاستبداد بكلّ أشكاله خاصّة السياسي.أن التجربة التي عاشها شخصيا يمكن اعتبارها السبب الرئيس لاهتمامه بهذا الموضوع.لقد عان من هذه الظاهرة في سن مبكرة جدا، كذلك مكنه عمله من التعرف على ملامح تلك الدولة، وعلى هموم ومشاكل النّاس « فقد عمل في حقلي الإدارة والتجارة وبذلك ازداد التصاقا بهموم الإدارة بقدر ما عانى منها وبتفكير جمهور العامة »[1]

واجه الكواكبي بحد ذاته مشاكل مع السلطة، فوعيه بظاهرة الاستبداد بدا في وقت مبكر، فقد واجهه في جميع أعماله ومؤلفاته، وبحث عن أسباب الانحطاط والتخلف.فهوّ يرى السّبب

[1] محمد عمارة: عبد الرحمن الكواكبي الأعمال الكاملة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1975 ص 19
[1]طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987 ص : 22.

الرئيس لذلك الانحطاط هوّ التهاون عن العمل بالدين والابتعاد عن التعاليم التي جاء بها. لذا بقي الإنسان العربي في جمود تام لم يسعى للجد والعمل ولا التجديد. فقد كان يعتمد على العلوم القديمة، برغم من أن الدّين حث على العلم والتقدم والتطور « حاول الكواكبي إظهار أثر الدّين -منذ نشأته الأولى- على حياة المسلمين وعلى أعمالهم وأفكارهم»[1].كانت الحضارة الإسلامية في عصورها الأولى؛ الحضارة الأكثر تقدما وتطورا. لكن مع مر العصور المتأخرة ساد فيها ذلك التخلف؛ الذي لازال قائما وسائدا في الأمّة العربية، كذلك التشتت الذي أصاب الأمّة بظهور مذاهب دينية وسيّاسية مختلفة فيما بينها، ممّا يؤدّي إلى ظهور أراء متناحرة حول موضوع واحد. فهذا يعتبر سببا من أسباب الانحطاط. وهنا يمكن القول أن هذا السّبب يعتبر سياسيا، وعليه نادى الكواكبي بالاجتهاد في علم السياسة، فهوّ يعرفه أنّه إدارة الشؤون بمقتضى الحكمة، ومن جهة أخرى يعرف الاستبداد أنّه التصرف في الشؤون بمقتضى الهوى، ومن هنا يظهر نقيض علم السيّاسة وهو الاستبداد؛ الذي اعتبره كداء سياسي أصيبت به الدّول العربية.

حاول إيجاد العلاج الذي يتمثّل في العودة إلى الخلافة الإسلامية، والعمل بمبدأ الشورى كما كان الأمر في زمن الخلفاء الراشدين. وتحويل هذه الظاهرة إلى عدالة وحرية كانت أسيرة تلك الظاهرة.وأصبح الإنسان عديم الشخصية انتزعت منه أخلاقه وحقوقه وحرياته. وعليه جاء الكواكبي بمشروع إصلاحي وهذا ما نجده في المقال الأخير من كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" تحت عنوان "الاستبداد والتخلص منه وهو الذي يقول في شأنه جورج كتورة «يفترض أن يكون هذا الفصل تلخيصا للنتائج، وبابا للمستقبل الخاص من أيوضع استبدادي»[2]ونحن عندما التفتنا إليه وجدنا بأنّ الكواكبي؛ قد وضع فيه أهم الحلول والمبادئ التي يمكن أن تكون كنهاية وكبديل لتلك الظاهرة.

يتمثّل المبدأ الأوّل في تحديد شكل الحكومة، وقد اعتبرها من أهم الإشكاليات التي تعاني منها البشرية، وعليه جاء بقواعد بديهية تتمثل في المباحث التي تتناول قضية سيّاسية واحدة تتمثل في شكل الحكومة، فهوّ يعتبر أن صفتها الأساسية هيّ الانتخاب، ومن هنا يظهر دور الشعب

جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، ص :24

[2]جورج كتورة نفس المرجع،ص :130

في تكوين الحكومة لأنّ الشعب لا يمكن أن يكون مستبدا، على عكس الفرد الحاكم الذي تستولي عليه رغباته وأنانيته. فبذلك يتحول إلى حاكم مستبد، فهوّ يقول أنّه لابد من مراقبة الحكومة من طرف الشعب.كما أنّه ينادي بالحرّية بجميع أنواعها، ومن أجل تحقيق وتأمين تلك الحريات لا بد للحكومة أن تحمي وتحفظ حقوق المواطنين، وذلك يكون وفق مبدأ المساواة.فمن هنا يمكن القول أن موقف الكواكبي من هذه الظاهرة، كان موقفا جريئا بحيث أنّه كان المفكر الأكثر شجاعة الذي تمكن من إظهار ملامح هذه الظاهرة في الحكم العربي؛ خاصّة الدّولة العثمانية.لاسيما أنّه كان من ضحايا ذلك الحكم المستبد. وبين أثارها على الإنسان، كما أنّه حاول التخلص منها، وذلك بمناداته للتقيد بالعدالة والحرّية والمساواة والعودة إلى تعاليم الدّين وقواعده خاصّة مبدأ الشورى.

إن رجالات الفكر في عصر النهضة، كانوا مصلحين من جميع النواحي خاصّة السيّاسية والدينية، إذ يمكن القول أن هذان المجالان مترابطان فيما بينهما، وعليه لابد من التطرق إلى أحد المفكرين الذين ساهموا في الإصلاح الديني؛ خاصّة وأنّ الدّين الذي طور من الأمّة الإسلامية؛ قد أصبح مستغلا من طرف الحكّام المستبدين، وذلك من اجل الوصول إلى أغراضهم الشخصية.فالإمام محمد عبده من أهم مفكري عصر النّهضة الذين اهتموا بهذا الموضوع إذ يقول صلاح زكي في شأنه: « بقد كان أمينا على الدّين فقد جعله الله من ذوي العقول التي تسعى لإحياء العقل والتراث الإسلامي واستنهاضه من سباته العميق»[1]

لقد حاول هذا المفكر أن يبعد كلّ الشبهات التي يمكن أن تكون معيقا لديننا ونهضته، فقد كان شأنه شأن الكواكبي ثائرا على ما يجري في بلاده، خاصّة توغل الحكم الأجنبي فيه، وسعى إلى تجديد وإصلاح الدين، وما حل به خاصّة الجاهلية في فهم القرآن، فهوّ يرفض التفاسير القديمة وعمل على فهم القرآن على النحو الذي يتمكن من ارتقاء وتقدم المجتمع. لقد وضع المبادئ الأساسية التي تعتبر القاعدة الأساسية، لتطور المجتمع وتتمثل أولا في العودة إلى الأصول الدينية والتقيد بما جاء به القرآن من تعاليم ومبادئ تخدم جميع مجالات الحياة، وهناك التربية التي بدورها تساهم في بناء دولة قوية، وذلك يكون بتغيير الأفراد ما في

[1] صلاح زكي احمد، اعلام النّهضة العربية في عصر النهضة،ص :63.

نفوسهم من سمات رديئة وسيئة وغرس الفضائل والخصال التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

يتقيد الإنسان العربي بتلك المبادئ والقواعد ويحكم بالعدل والمساواة.أن الإصلاح السيّاسي مرتبط بالإصلاح الديني فالدين أساس قيام الدّولة والحكومة العادلة «إن طريق التقدم بالنسبة للأمة الإسلامية لا يكون إلاّ بالعودة إلى الإسلام في براءته الأولى»[1] إن الاعتماد على تعاليم الدّين والعمل بها في حكمهم؛ سيؤدي حتما إلى تأسيس دولة قوية ومزدهرة في جميع المجالات، فالإسلام حسب محمد عبده لا يناقض العلم، بل دعا إلى الاجتهاد والتجديد. نستخلص ممّا أشرنا إليه آنفا بأنّ إصلاح السّلطة السيّاسية التي تحولت إلى سلطة استبدادية مرتبطة بالإصلاح والتجديد الديني.

إن عصر النّهضة كان عصر بروز ملامح التخلّف والانحطاط وأيضا ظاهرة الاستبداد التي استولت على الحكم العربي وعليه ظهر العديد من المصلحين للتصدي لهذه الظاهرة، فلكلّ منهم آراءه ومبادئه التي نادى بها للحد من تلك الفكرة التي دخلت إلى الفكر العربي ويمكن القول أنّها أصبحت الفكرة الأساسية لأنّ جميع المفكرين الذين ظهروا في هذا العصر كان هاجسهم وهدفهم الوحيد هوّ محاولة بناء وتأسيس دولة قوية قائمة على العدالة والحرّية التي كانت منعدمة في ظل ذلك النّظام المستبد المسيطر على عقول الأفراد وعلى حقوقهم، فهؤلاء المصلحين نادوا بمبدأ الحرّية والعدل، لأنّ الفرد الذي لا يتمتع بجميع حقوقه وحرياته لا يمكن اعتباره مواطنا كما يقول الطهطاوي، كما أنّهم نادوا بالعودة لتعاليم الدّين لأنّه يعتبر أصل الأمّة الإسلامية فالأمة التي تتخلى عن أهلها فحتما تتحول إلى أمة متخلفة تظهر فيها أسوء أنواع الأنظمة المتمثلة في الاستبداد.

[1] أحمد برقاوي، محاولة في قراءة عصر النّهضة ط2، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع 1999،ص :61.

- **المبحث الأوّل : ظاهرة الاستبداد الديني**

لقد كان عبد الرحمن الكواكبي مصلحا ومجددا في الفكر العربي، حيث أنّه قام بدراسة ومعالجة أهم أسباب انحطاط الأمّة العربية؛ إذ لم يخش لومة لائم في اعتبار الاستبداد كداء سياسي، ومظهر من مظاهر التخلّف الذي بقي حاجزا أمام حرية الفرد، التي تبقى هاجسا لكل مصلح يسعى للتغيير والتجديد إذ قال عبد الله العروي في هذا الشأن "إن الحرّية تعتبر أكثر الكلمات استعمالا في القاموس السيّاسي العربي"[1]، لقد تبنى الكواكبي؛ شأنه شأن الكثير من المفكرين بمشاريع سيّاسية هدفها التغيير وإخلال الحرّية محل تلك الظاهرة التي استولت على الحكم العربي إلاّ وهيّ المتمثلة في "الطغيان".إذ أنّه في ذلك الواقع السيّاسي المتمثل في سيطرة الدّولة العثمانية؛ التي ظهرت فيها ملامح ذلك النّظام القائم على الاستبداد. والذي أصبحت فيه الحرّية مجرد من خالية من المفهوم لهذه الأسباب بالذات.

نجد بأنّ الكواكبي كما قلنا سابقا نصير الحرّية يهدف إلى توعية الشعوب بتلك الظاهرة التي كانت سببا في عدم تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم وسببا في ضياع السّلطة السيّاسية،لذلك حاول أن يفضح هؤلاء الظالمين ومساند المظلومين. فعمله في الصحافة مكنه من فهم الواقع المزري والمتردي، وأدرك أن التخلّف سيطر على الأمّة بكاملها، وهذا ما دفعه إلى تأليف كتابة " أم القرى " حاول فيه مناقشة أسباب ذلك التخلّف الذي أصيب به العالم الإسلامي. كما أنّه حاول أن يبين أهم الطرق والوسائل التي تتقدم وتطوريها.

اختار لكتابه شكلا أقرب إلى الرواية منه إلى دراسة أكاديمية، حيث أنّه تخيل جمعية تضم أعلام المسلمين تعقد اجتماعا في مكة، و ذلك من أجل مناقشة أحوال المسلمين، فبين أن سبب الفساد هوّ تلك السياسة التي اتبعها الحكام، والتي جعلوا غايتها أن يبقي الشعب جاهلا. إلاّ أنّه رأى آن العيب أيضا يكمن في الشعب، فهوّ مسئول عن ضعفه وجهله. أمّا كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد " الذي اشرنا إليه سابقا ووظفنا بعض أطروحاته، فهوّ يعد استمرارا لكتابه الأوّل إذ تقول ماجدة محمود في هذا المنوال: "فقد حاول فيه البحث عن احد

[1]عبد الله العرويمفهوم الحرّية ط5 المركز الثقافي العربي 1993 ص 5

ابرز أسباب تخلف المسلمين وهو الاستبداد[1]لقد قدم دراسة دقيقة لهذه الظاهرة وبين علاقته بمختلف مجالات الحياة كالدين والعلم والتربية كذلك كيفية التخلص منه وعليه يطرح السّؤال التالي: فيما تتمثل أراء وموقف الكواكبي من هذه الظاهرة وفيما تتمثل تلك الدراسة التي وضعها للاستبداد. تعتبر كمعالجة للمسالة الاجتماعية التي كان الشّرق يعاني منها. فقد خاطر بحياته في سبيل البحث عن أصل الداء،لذا أعتبر بأنّ الاستبداد السيّاسي هوّ سبب الانحطاط؛ الذي حل بالآمة العربية،.كما أنّه بحث في أسباب انحطاط المجتمع الإسلامي وارجع ذلك إلى عدة أسباب منها الدينية؛ والسياسية وأهمها تلك السيّاسة التي تستمد من الحكم المطلق، وهناك أيضا أسباب أخلاقية وتربوية.وبحث في مساوئ الاستبداد التي تتمثل في أثره على الدين، فهوّ يفسده.

يرى الكواكبي بأنّ الاستبداد السيّاسي تعود أصوله إلي الاستبداد الديني، فهوّ بذلك "اقتبس آراء بعض الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان فهوّ اطلع علي الأبحاث الانتروبولوجية التي تبحث في نشأة التدين"[2] انطلاقا من هذا الموقف يمكن اعتبار هذا الاقتباس؛ بأنّه في غاية الأهمية؛ لأنّه عاد إلي تاريخ الأديان القديمة منذ نشأتها.فهو يستعين برأي أحد العلماء، معتبرا من خلال ذلك بأنّ الاستبداد السيّاسي يتولد من الاستبداد الديني. فهوّ يرى تمثيلا لذلك خاصّة فيما جاء في التوراة والإنجيل. لقد اعتبرها ديانات استبدادية لأنّها تقف حاجزا أمام إرادة الفرد.إذ يقول عن هذين النوعين من الاستبداد (السياسي والديني) ما يلي: "إنهما حاكمان؛ احدهما في مملكة الأجسام؛ والآخر في عالم القلوب "[3]

يستدل الكواكبي حول هذه الفكرة بالرجوع إلي تاريخ الأديان؛ التي كانت تولد الاستبداد السياسي، وهذا ما يظهر في الديانة المسيحية التي كانت تقتل كلّ مفكر أو عالم يسعي للتقدم والتطور ويخاف الكنيسة.ولابد من تسجيل ملاحظة مفادها أن الكواكبي يري في هذه الديانات،أن لها جانب أخلاقي لا يمكن نقده. ولها رسالة أخلاقية للشعوب. كما أنّه انتقد الذين استغلوا الإسلام لأغراض الطغيان، مبينا بأنّ هذه الديانة لم تولد الاستبداد السياسي، بل

[1]ماجدة حمود فارس النّهضة والأدب عبد الرحمن الكواكبي ص 51
[2]جورج كتورة طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص 36
[3]عبد الرحمن الكواكبي طبائع الاستبداد ص 45

بالعكس جاءت بتعاليم ومبادئ أخلاقية التي تجعل من الأمّة عادلة ومستقرة، تسودها الحرّية والمساواة. وعليه نجد بأنّه في نظر الكواكبي لا يمكن اعتبارها ديانة استبدادية أو مؤيدة للاستبداد فالسبب الذي جعل هؤلاء البعض يدرج القرآن ضمن الديانات الاستبدادية، يكمن في عدم الفهم والتفسير الصحيح لما جاء به من آيات وتعاليم، ونظرا لكون أصحاب هذه الأطروحة قد تأثّروا بما شاهدوه من المسلمين كالانحطاط والتخلف واستعانة الحكّام المستبدين بعباءة الدين، وذلك من اجل بلوغ مصالحهم الخاصة، ناهيك عن الاغتيالات السيّاسة والفتن. فهم بذلك يقتنعون بالمبادئ والقواعد الدينية، لجعل الشعب يثق بهم.

يرى الكواكبي أن الاستبداد لا يكون مصدره الدين،وإنما سببه هوّ التفسير الخاطئ له؛ وسوء استغلاله. فهوّ يقول "أن الإسلام قائم علي أساس الحكمة، والعزم هادما للتشريك بالكلية.ومحكما لقواعد الحرية السيّاسية المتوسطة بين الديمقراطية والأرستقراطية.فهوّ يرفض أي سلطة تتحكم في النفوس أو في الأجسام. وجاء بشريعة صالحة لكل زمان وقوم ومكان. واوجد مدنية فطرية سامية. واظهر حكومة الخلفاء الراشدون الذين فهموا معني ومغزى القران الكريم النازل بلغتهم وعملوا به، وأقاموا حكومة قضت بالتساوي.ويري أن هذا الطراز السامي من الرياسة هوّ الطراز النبوي المحمدي الذي تطلبه الأمّة. ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب التي استفادت من الإسلام أكثر ممّا استفاد المسلمون"[1].

يبين لنا الكواكبي أحوال المسلمين في عصره حيث أنّهم ابتعدوا عن تعاليم القرآن ومبادئه، وذلك ما أدي بهم إلي الهلاك، وتفشي ظاهرة الاستبداد في الحكم العربي. وانتشار التخلّف والانحطاط في الأمّة الإسلامية العربية، وهذا نتيجة لعدم تقيدهم بمبدأ الشورى، فهوّ بذلك كشف عن الأحوال السيئة التي تعيشها الأمّة ثم يبين لهم كيفية العلاج حيث أن أكثر المجددين والمصلحين يلتقون إلي حد كبير عند تلك النقطة فيكشفون أولا عن الأحوال السيئة ثم يأخذون في تحديد وسائل تلاقي تلك الأحوال وبيان أوجه العلاج".[2]

[1] المصدر السابق ص 51
[2] عاطف العراقي العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر ص 176

يتبين لنا انطلاقا من هذا الموقف بأنّ الكواكبي بين مساوئ ذلك النّظام الذي كانت تتقيد به الدّول الإسلامية، وبالأخص الدّولة العثمانية التي سيطرت على العالم العربي. وقضت على مبادئ قيام الدّولة. وعليه أكد على أن القرآن الكريم جاء للحد من هذه الظاهرة، حيث أنّه جاء بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي .فقد استشهد علي ذلك بالقصص النبوية كقصة بلقيس ملكة سبا وقصة موسي مع فرعون، كما أنّه ذكر الآيات التي تدعو إلي الشورى كقوله تعالي '"وشاورهم في الأمر ".

تدل هذه الآيات على أن القرآن دعا إلي التعامل بين النّاس بالشورى والعدل والتساوي، فبذلك يبتعد عن الاستبداد وينهي عنه. فالاستبداد الديني كما يشرحه الكواكبي عبارة عن نزعة فطرية تدفع بالإنسان أن يؤمن بقوة غيبية، فهذه القوّة تكون حاكمة للإنسان الذي يدفعه الخوف، فهوّ يرى أن الخوف هوّ الذي يدفع إلي التدين، إلاّ أنّه استثني في ذلك الدّين الإسلامي كما قلنا سابقا، فبهذا الاستثناء يريد فصل الدّين النص عن الدّين الممارسة [1] فالنص الديني لا يطبق كما جاء إنما الحكّام المستبدين يحرفونه، ويفسرونه حسب ما يرضي حاجاتهم ومصالحهم الشخصية وما نلاحظه في الواقع، أنّه حتى الدّين الإسلامي لم يسلم من هذه الممارسة السيئة المستبدة،فالحكام يستغلون التعاليم الدينية من اجل كسب ثقة الشعب، فبذلك يسيطرون على فكرهم، وحتى على إرادتهم،فالنص الديني حسب الكواكبي مارسه الحكّام لكن بشكل استبدادي .

يرى الكواكبي بأنّ الاستبداد الديني ظهر قبل الاستبداد السياسي. وهذا انطلاقا ممّا تطرقنا إليه أعلاه ، والجازم بأنّ أصل الاستبداد السيّاسي هو الدين، لأنّ هذا الأخير قائم على الخوف، فالرعية يدفعها الخوف من رجل الدّين الذي يمارس سياسة الإرهاب، فالخوف حسب الكواكبي هوّ مصدر التدين، كما أن الدّين اسبق إلى الوجود من السياسة،لذلك يرى أن أول إصلاح يجب أن يكون إصلاح الدين، والرجوع إلى القيم والمبادئ التي جاء بها وذلك من اجل الوصول إلى الإصلاح السيّاسي .يعتبر كذلك بأنّ العيب لا يكمن في الدّين لأنّ هذا الأخير جاء بتعاليم ومبادئ أساسية تقوم عليها الدّولة كالشورى والديمقراطية،وعليه يرى أن

[1] جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد : 38.

السّبب الرئيسي يكمن في الجهل والتفسير الخاطئ للدّين ، " فقد كشف عن الأسباب التي أدت إلى تدهور أحوال وشعوب العالم الإسلامي من بينها الاعتقاد من جانبهم بالجبر، أي بالعقيدة الجبرية "[1]، وهنا يظهر ذلك التفسير والفهم الخاطئ لتعاليم الدين، فقد بين أن الديانة الإسلامية هيّ أول ديانة حثت على العلم فهوّ يقول "أن الإسلام أول دين حث على العلم، وكفى شاهدا أن أول من أنزلت من القرآن هيّ الأمر بالقراءة أمرا مكررا....، وبذلك صار العلم في الأمّة حرا مباحا للكل لا يختص به رجال الدّين أو الأشراف، وبذلك انتشر العلم في سائر الأمم أخذا عن المسلمين"[2] ، وهنا حرص على أن يبين أن الدّين الإسلامي يخالف الديانات الأخرى، التي تقف حاجزا أمام العلم كالديانة المسيحية التي ترفض أي تقدم علمي ، لأنّ العلم لا يخدم المستبدين ورجال الدين.

ينتقل الكواكبي إلى قيمة أخرى من القيم التي تأثرت بالاستبداد وهيّ **المجد**، حيث أنّه وضح مصطلح يناقضها وهو **التمجد** ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بشرح ماجدة محمود: " لقد وضح الكواكبي مدى الزيف والافتعال الذي أصاب هذه القيمة العليا في الحياة على يد الاستبداد ،أن الاستبداد حسب الكواكبي يفسد هذه القيمة، ويقيم مقامها التمجد، لذلك نجده أنّه تطرق لمفهوم المجد، وعرفه أنّه إحراز المرء مقام رفيع، واحترام في القلوب، كما أنّه اعتبره مطلب طبيعي لكل إنسان، فهوّ القيمة التي تسعى إليها النفوس البشرية، أمّا التمجد فقد جعله صفة خاصّة بالإدارة المستبدة حيث ان أعوان المستبد يتظاهرون ،ويلقبون بألقاب فخمة ومظاهر مزيفة لا هدف منها سوى النفاق، لقد جعله صفة خاصّة للإدارة المستبدة لأنّه يرى أن الحكومة الحرة لا تجعل محلا لمثل هذه الصفة ولا تتعامل بالألقاب أو المظاهر"[3].

إن المتمجد عند الكواكبي يعتبر عدو للعقل، لا دين له ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة. يستخدمهم المستبد من اجل إغراء الأمّة باسم خدمة الدّين أو حب الوطن أو توسيع المملكة.لذلك المستبد يسعى لأنّ يستمجد الأفراد الضعيفة، فهوّ يستغلهم من اجل بلوغ أهدافه ورغباته فيجعلهم أداة يستخدمها للقضاء على مجد الأمّة التي يعيشون فيها، و هنا نعود إلى

[1] عاطف العراقي: العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصرص : 171.
[2] عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الإستبعاد ص : 71
[3] ماجدة حمود : فارس النّهضة والأدب عبد الرحمن الكواكبي ص :60.

فكرة الخوف فالشعوب الضعيفة التي يسيطر عليها الخوف من الحاكم،والجهل بما يسلطه عليهم خاصّة استغلالهم للسيطرة والقضاء على القيم الخلقية، ومبادئ قيام الدّولة فالاستبداد يعتبر بمثابة عدو لهذه القيم، كما أن المستبد يحاول أن يستمجد العلماء الأذكياء، وذلك طمعا منه في لاستفادة من علمهم، كما أنّه يحاول أن يجعلهم مثله مستبدين وإذا حدث وأنّ انصاعوا له فإن النتيجة ستكون حتما على النحو الذي أقره الكواكبي: " سيكون له أعوان،خبثاء ينفعونه بدهائهم"[1]

أن المستبد يسعى دائما وراء منافعه، لذلك يستعمل أبشع الطرق، وأهمها القضاء على القيم الأخلاقية، كذلك محاربة العلم والعلماء، والسعي إلى أن تصبح الرعية حمقاء جاهلة، لأنّه يغشى من العلماء أن ينوروا عقول الشعوب، وبذلك سيسعون للبحث عن حقوقهم، وحرياتهم المفقودة، والمسلوبة من طرف المستبدين. فالعلم كما يقول الكواكبي "قبسة من نور الله و قد خلقه كشافا مبصرا"[2]يعتبر العلم مبصرا للشعوب وقوة كلّ فرد مظلوم لا يملك في يده إلاّ العلم وتلك المعارف التي تولد فيه الإرادة والعزيمة من اجل بلوغه للخير العام.فأي سلطة كان حاكمها جاهلا تعتبر سلطة ضعيفة يستغلها المستبدون،ويسعون للاستيلاء عليها لأنّ الجهل يعتبر السّبب الرئيسي في ظهور ملامح ذلك الحكم الفاسد.

صنف الكواكبي العلوم التي لا يخشى منها المستبدون، كعلوم اللغة والعلوم الدينية والعلوم الصناعية. فتلك العلوم لا يخاف منها المستبدون، لأنّها لا توقظ الشعوب ولا تمكنها من استيعاب مدى خطورة الحالة السيّاسية على الحياة الاجتماعية. إنما يخاف من علوم الحياة كالحكمة النظرية، والفلسفة العقلية وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل، والخطابة الأدبية التي تكبر النفوس، و تعرف الإنسان ماهي حقوقه و حرياته و كيفية استرجاعها والحفاظ عليها. يمكّن العلم الإنسان من فهم الحياة بمجالاتها المختلفة لذلك نجده يسعى للإصلاح والتغيير، وعليه نجد بأنّ المستبد يخاف من هؤلاء العلماء المصلحين الذين يسعون للتجديد والتغيير، وهذا ما نلتمسه في حياة الكواكبي الذي وقف وقفة شهيد أمام الحكومة العثمانية، التي كانت حكومة مستبدة وظالمة في حق الشعوب. وفي الأخير تمكنت

[1] عبد الرحمن الكواكبي:طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد ص: 78
[2]المصدر السابق ص:65

من إخماد شمعة ذلك المفكر والعالم المصلح، الذي أراد أن يكون جسرا ما بين الشعوب المظلومة والحرّية المفقودة.إن الحكومة المستبدة تسعى دائما للسيطرة على هؤلاء المصلحين الذين استوعبوا؛ ورأوا ما يجب رؤيته وأرادوا أن يبصروا الشعوب؛ و يكونوا سببا في بناء وقيام امة صالحة قائمة على العدل والمساواة والحرّية فيسعى العلماء في تنوير العقول ويجتهد المستبد في إطفاء نورها [1]"

يسعى المستبد لنشر الجهل داخل الأمة؛ وجعلها تسير في ظلام دائم؛ لأنّه يعتبر نصير الجهل والظلام لذلك نجد الديانة الإسلامية، أول ديانة حثت على طلب العلم، فيقول الكواكبي ان العلم انتشر في سائر الأمم عن طريق المسلمين، فأصبح كحق لجميع الأفراد لأنّه بالعلم فقط يمكن النهوض بالأمة وجعلها امة عادلة قائمة على المساواة. لذا أكد بأنّ الإنسان لن يستطيع حماية حقوقه إلاّ إذا كان متعلما فكما قلنا أن الإسلام أول دين أمر بطلب العلم والدّليل على ذلك هيّ أول من أنزلت على الرسول(ص)و هيّ (اقرأ) في سورة العلق فهيّ تعتبر أمر الهي، وبهذا أصبح العلم أمر واجب دون خصوصية، و غير مقتصر على رجال الدّين أو الأشراف كما في الأمم السابقة. لأنّه يعتبر كسلاح أساسي في مقاومة الخوف والتخلف والضعف"يؤكد الكواكبي على ضرورة تعميم التعليم الإجباري، من اجل نشر الوعي لمقاومة الاستبداد[2]لابد أن ذلك عائد إلى كون قوة سلطة معينة؛ وضعفها قيمتان مرجعهما يعود إلى العلم؛ فبالعلم فقط تسترجع هبة الأمة، وسيادتها وقيمها؛ لذلك لا بد للعلماء أن يجتهدوا في تنوير عقول الناس. إلاّ أن مهمتهم لن تكون سهلة أمام المستبد حيث أن هذا الأخير يسعى لإعاقة تلك المهمة التنويرية؛ والتي يقوم بها هؤلاء العلماء المصلحون.

[1]:عبد الرحمن الكواكبي. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص:67

[2] ماجدة حمود. فارس النّهضة والأدب عبد الرحمن الكواكبي ص : 74

- **المبحث الثاني: الاستبداد والمال.**

مس الاستبداد جميع مجالات الحياة منها الاجتماعية والأخلاقية، وحتى الاقتصادية؛ لذلك نجد بأنّ الكواكبي حاول وضع دراسة عن علاقة المال بالاستبداد، لقد اعتبر المال قبل كلّ شيء قيمة، وبذلك فإن كلّ إفراط أو تلاعب في المال، يعتبر تلاعبا بالقيم و بالإنسان بحد ذاته، فعندما يصبح المال محصورا في يد السلطان المستبد فبذلك يتحكم في الإنسان بحد ذاته؛ فتصبح الحالة الاقتصادية ليست تلاعبا بالقيم الإنسانية فقط؛ إنما يمكن القول أن الإنسان عاد إلى الحالة البدائية "عاش الإنسان دهرا طويلا يتلذذ بلحم الإنسان؛ إلى أن تمكن الحكماء من إبطال أكل اللحم كلّيا سدا للباب؛ فتدرج الإنسان إلى نسيان لذة لحم إخوانه" [1]

يمكن القول أن الإنسان قد تخلى عن ظاهرة أكل لحم البشر، فقد انقرضت هذه العادة و ذلك عن طريق العادات والتقاليد؛ كذلك الأديان التي حرمت لحم الإنسان، وهذا ما يظهر في قصة إبراهيم عليه السلام حينما استبدل ابنه بكبش و هبه إياه الله. فالله تعالى جعل للإنسان قيمة يجب الحفاظ عليها إلاّ أن الاستبداد لم يقم وزنا لهذه القيمة فأهدرها بشتى الطرق وأساء إليها من جميع الجوانب"إن الاستبداد المشئوم لم يرض أن يقتل الإنسان ذبحا ليأكل لحمه أكلا؛ بل تفنن في الظلم: فالمستبدون يأسرون جماعتهم ويذبحونهم، ويمتصون دماء حياتهم بغصب أموالهم.....وهكذا لا فرق بين الأولين والآخر ينفي نهب الأعمار وإزهاق الأرواح إلاّ في الشكل"[2]

نفهم انطلاقا من هذا الطرح أن تراجع القيم الإنسانية أساسه مادي؛ فالكواكبي يرى أن القيم الإنسانية الايجابية قد طغت عليها القيم السلبية؛ كالظلم القائم بين النّاس التي اعتبرها كقيمة فطرية في الإنسان، وعليه يمكن القول أن الاستبداد السيّاسي ناتج عن الاستبداد الأخلاقي والاجتماعي، فالمجتمع عبارة عن علاقات تربط بين أفراده، ولذا يعتبر كبناء تحتي قبل ظهور أي علاقة فوقية مثل السياسة؛ التي تعتبر البناء الفوقي وعليه إذا انحلت تلك العلاقات

[1] عبدالرحمنالكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارعالاستعبادص: 90
[2] المصدر السابق ص 91

التحتية، فحتما يؤدّي ذلك إلى انفكاك ذلك البناء الفوقي. لأنّ المجتمع هوّ القاعدة الأساسية الذي تبنى عليه الدولة.

نجد بأنّ الكواكبي تطرق لدراسة أولى العلاقات الاجتماعية، وهيّ علاقة الرجل بالمرأة باعتبارهما المجتمع الأصغر وانطلاقا من هذه العلاقة تتحدد العلاقات السياسية أن المجتمع كما يقول الكواكبي منقسم إلى قسمين متساويين؛ إلاّ أن هذه المساواة غير متوازنة مع الواقع.أي أن المرأة تعيش على حساب الرجل، وذلك يرجع إلى الطبيعة الإنسانية حيث ان المرأة ضعيفة بالطبع مقارنة بالرجل، فهيّ بذلك تقوم بالأعمال الهينة والسهلة. فقد اعتبر الكواكبي هذه الفئة أنّها الفئة المضرة، فهذا الضرر يزداد باستمرار أي أنّه ولد بالفطرة فكلما ترقت المرأة وتطورت زاد الضرر. فالبدوية تشارك الرجل في أعماله أمّا الحضرية فهيّ تقوم بسلب نسبة عالية من معاش الرجل، أمّا المدنية فبرغم من أنّها لا تقوم بأي عمل، إلاّ أنّها تعتبر المستهلك الأساسي في العائلة فهيّ لا تبقي شيئا يذكر للرجل والعائلة فكما يقول الكواكبي لا تود أن تقوم من الفراش، ومن هنا تظهر نظرة سلبية للمرأة من طرف الكواكبي، وذلك من حيث الإنتاج. فحسب نظرته نستنتج أنّه دعا إلى مشاركة المرأة للرجل في الإنتاج، وذلك من اجل التطوّر والتقدم.

لم يقم الكواكبي بذم المرأة كامرأة بقدر ما يذم الكسل الذي تعيشه، ويجعل منها عالة على الرجل" [1]يمكن القول أن إعجاب الكواكبي بالمرأة البدوية، مرجعه مشاركتها للرجل في قسم من أعماله؛ فأفكاره التي صاغها حول المرأة لم تكن دراسة لذات المرأة وشخصيتها، إنما ذلك من أجل معرفة موقعها من الإنتاج.

لم يقم الكواكبي بنقد المرأة فقط في تصرفاتها، إنما نجده أنّه تطرق لإدانة الفئات الاجتماعية الأخرى كالأغنياء، وأهل السيّاسة والأديان، كذلك التجار وأهل الصنائع النفيسة والكمالية، والمحتكرون والسماسرة.وأكد بأنّ سبب التفاوت بين هذه الفئات والفئات الأخرى من المجتمع راجع إلى الظلم، وسعي المرء لإشباع غرائزه بشتى الطرق "إن الإنسان يحدد الهدف من

[1]جورج كتورة :طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص: 82:

جمع المال بحسب مقاصد الإنسان الفطرية فلا يجد سوى تحصيل اللذة والألم" [1] ،وما نلاحظه أن تحليل الكواكبي يعتبر تحليل وصفي وذلك احتجاجا وتعبيرا عن سخطه، وعدم رضاه للواقع الاجتماعي الذي يعيشه الذي أراد إصلاحه.

يقضي المال على الأخلاق، ويصبح الهاجس الوحيد الذي يسعى وراءه جميع الأفراد، خاصّة الذين تدفعهم غرائزهم فهم يسعون لكسب المال بشتى الطرق.لذا جعل الكواكبي تحصيل المال ثلاث طرق أو أصول التي تتمثل في الزراعة والصناعة والتجارة؛ فالمال كما يقول لا يتخصص بإنسان؛ إلاّ بعمل. فالعمل يعتبر القيمة الحقيقية للمال. لقد بين نمط التنظيم الذي يجب أن يسود المجتمع؛ حيث أنّه تحدث عن الاشتراكية، إلاّ أنّه لا يشير إلى كيفية ذلك التملك الذي تدعو إليه الأحزاب الاشتراكية، و لا لنمط الصراع الطبقي الذي تخوضه تلك الجمعيات مع السلطة، فقد دعا إلى المساواة الطبيعية مع اعترافه بعدم إمكانية ذلك من ناحية مبدئية، فلا يمكن أن يتساوى العالم المجتهد مع الكسول النائم، فكل حسب عمله. لكن العدالة تقتصي غير ذلك التفاوت فالإنسانية،وتقتضي أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقربه من منزلته، ويقاربه في معيشته ويعينه على الاستقلال في حياته؛ فمن الناحية الأخلاقية يجب على الإنسان أن يساعد شقيقه الإنسان.

تعود منبع الأخلاق عند الكواكبي إلى الدين، وهذا حتى في الجانب الاقتصادي. وما نجده من مبادئ وممارسات تصلح أن تكون أساس الاجتماع؛ كالعدالة والحرية؛ والمبدأ الذي يعتمد عليه الكواكبي ويتخذه كمبدأ أساسي؛ هوّ ما يشير إليه تحت اسم الانتظام العمومي أو معيشة الاشتراك العمومي فهوّ يقول في هذا الشأن: "إن المراد بالانتظام العام معيشة الاشتراك العمومي؛ التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين. ولكن لم يكد يخرج ذلك من القوّة إلى الفعل. ثم احدث الإسلام سنة الاشتراك على أتم نظام .....وذلك أن الإسلام أسس حكومة ارستقراطية المبنى ديمقراطية الإدارة، فوضعت للبشر قانونا مؤسسا على قاعدة:أن المال هوّ قيمة الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء، إلاّ بأنواع من الغلبة والخداع. [2] يدعونا الكواكبي ويعيدنا إلى النموذج الإسلامي الأول؛ الذي يتمثّل في دولة الراشدين الذي

[1] المرجع السابق ص:83
[2] عبد الرحمن الكواكبي .طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص : 94

جسد وطبق ذلك النوع من الاشتراك؛ فتلك الدّولة جاءت بنوع من المساواة بين المواطنين؛ كما أنّها جاءت بما يسمى بالمشاركة السيّاسية التي تأمّنت بفضل الشورى والمشاركة الاقتصادية؛ التي تتمثل في التوزيع العادل للثروة؛ خاصّة ثروة الدّولة التي تعني الإنفاق من بيت المال."

لقد تم الإنفاق من بيت المال في زمن أبي بكر وكرسه عمر بدواوين وسجلات فيما بعد، واستمر بعد ذلك إلى حين ظهور المنازعات على السلطة، وانتقالها فيما بعد من يد الراشدين كلّيا. [1]إن الكواكبي اعتبر بيت المال كمؤسسة قائمة على مبادئ؛ لو تمت مراعاتها لاستمرت؛ فتلك المؤسسة تتمثل في الإسلام الذي يرتكز على مبادئ، وأصول كان يجب العمل بها. أهمّها تلك التي مورست في عهد الخلفاء الراشدين، خاصّة الأصول الاقتصادية، والتي أساسها تحصيل منظم للزكاة، وصرف ذلك على الفقراء. بحيث لا يؤدّي إلى تراكم في الثروة، الذي يشجعه الاستبداد، كذلك الإصرار بأنّ العمل هوّ القانون الوحيد للترقي الاجتماعي ،هذه المبادئ التي اقر بها الكواكبي تؤكد نظرته المثالية للدولة ؛التي تثبت حقيقة الواقع المرير الذي مر به في ظل السّلطة العثمانية، بل يمكن القول الحكومة العربية بكاملها، فهيّ حكومة مستبدة وعليه دعا للتقيد بمبادئ الخلافة الراشدة التي كانت الدّولة المثالية؛ كما أن تلك النظرة تؤكد إمكانية الإصلاح، و ذلك بالعودة إلى النموذج الذي اعتمدته الدّولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين. أعلن الكواكبي عن صعوبة الرجوع إلى تطبيق النموذج الأول، أي نموذج دولة الخلفاء الراشدين، كما أنّه مقتنع بصعوبة العودة إليه، فهوّ بذلك يقترح حلولا تقدم على التدرج وهيّ :

-أن يكون الإنسان حرا مستقلا في شؤونه كأنه خلق وحده.
-أن تكون العائلة مستقلة كأنها امة واحدة .
-أن تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

[1] جورج كتورة : نفس المرجع ص: 94

ـأن تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة، كأنها أفلاك كلّ منها مستقل في ذاته لا يربطا بمركز نظامها الاجتماعي، وهو الجنس أو الدّين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام أخر لا يلائم طبائع حياتها".[1]

اتفق الكواكبي مع الطهطاوي على أن المال الذي يحصل عليه الإنسان لقاء عمل يقوم به[2]أن المال لا يجوز إلاّ بمقابل الذي يتمثّل في عمل معين، أو جهد بشري. فهوّ يعتبر قيمة إنسانية لذلك يجب على الإنسان أن يحرص على جمع المال بطرق شرعية، والابتعاد عن الوسائل غير المشروعة كالاحتكار والمضاربات، والتغلب على المباحات والاستئثار بالملكية. لقد بين الكواكبي بأنّ كلّ ذلك يحصل إذا ابتعد الإنسان عن دينه، ووجدانه وحيائه،وينحط في أخلاقه؛ وكلّ ذلك من اجل أن يتماثل مع المستبد أو احد أعوانه" في زمن الاستبداد يطغى الفساد الأخلاقي. وتفتح أبواب الكسب غير المشروع بتشجيع من سلطة الاستبداد، ويبرز دور قيادة الاستبداد في سلب أموال الرعية، أو جعلها لقمة سائغة أمام اللصوص والمحتالين الذين يساندون المستبد فينعمون برعيته "[3]

يسعى المستبد لسد رغباته وحاجياته بشتى الطرق، وبذلك انتشرت أبشع طرق الكسب. وظهر ما يسمى بالفساد المالي في دولة الاستبداد التي تقهر الضعيف، وتقف إلى جانب الثري. وعليه أعلن الكواكبي وانتماءه إلى هؤلاء الضعفاء والفقراء ووقف إلى جانبهم، وساندهم في مقاومة الاستبداد، فما نلاحظه لم يقم بذم الثروة ذما مطلقا، إنما انتقد تكديسها أو جمعها بغير حق وذلك لا يكون مقابل عمل أو جهد بشري ." يجعل الاستبداد المال الذي في أيدي النّاس عرضة لسلب المستبد، وأعوانه وعماله غصبا، أو بحجة باطلة، وعرضة لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين في ظل أمان الإرادة الاستبدادية "[4]

يكون المال –حسب هذا الطرح- عرضة للاعتداء والسرقة والغصب، فكلما كثر المال كثرت الاعتداءات، وهذا ما يظهر في الواقع، وما نعيشه في عصرنا الحالي. إذ يمكن القول بأنّ

---

[1] عبد الرحمن الكواكبي : طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد ص:96

[2] جورج كتورة : طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص: 88

[3] ماجدة حمود: فارس النّهضة والأدب عبد الرحمن الكواكبي ص 62.

[4] عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص : 101.

المال نصير الاستبداد وعليه نجد الكواكبي أنّه تناول مسألة الاكتفاء في الرزق، فبرغم من تقديسه للعمل، فهوّ يرى أنّه يجب أن يكون ذلك العمل وفاء لحاجة الإنسان، أي أنّه يجب أن يعمل لسد حاجياته فقط وليس طمعا بعز أو غنى أو جاه أو مجد، فهوّ يرى أن للمال الكثير آفاق على الحياة الشريفة فقد دعا إلى الاكتفاء واعتبر المال الزائد بلاء، فهذه دعوة لعدم تكديس الثروة وتجميعها فهيّ بذلك دعوة مماثلة لدعوات ظهرت زمن خلافة الراشدين، فدعوته للعودة للاحتذاء بالنموذج الأول، يعني ذلك العودة إلى أخلاق تلك الفترة من اكتفاء وعدم الطمع.

لقد تعرض الكواكبي لإبراز المبادئ الاقتصادية التي تبنى على أساسها الدولة، فمن بين تلك المبادئ نجد مبادئ اشتراكية، حيث أنّه يعتبر من الأوائل المبشرين بهذه المبادئ، فدعوته تتمثل في الإصلاحات وليس في إرساء قواعد جديدة،فمن بين تلك المبادئ نجد المساواة،خاصّة المساواة في الثروة، فلا مبرر ديني ولا أخلاقي ولا اجتماعي يبرر ذلك الغصب للثروة من طرف فئة قليلة من الناس، فلو حصل فذلك يكون نتيجة خداع أو صراع بين أبناء الأمّة الواحدة. أنّه لا يعتبر الاشتراكية كمذهب اقتصادي أو كأداة لتغيير المجتمع، بل هوّ عبارة عن مجموعة من المبادئ؛ التي تؤدي إلى حل المسألة الناتجة عن سوء توزيع الثروة، وتحول الدّولة إلى طرف في الصراع فقد دعا إلى إحياء القواعد والمبادئ التي تبنى على أساسها الدّولة المثالية كالعدالة والمساواة.

كان تأثير الاستبداد واضح في مختلف المجالات التي عالجها الكواكبي؛ كالدين والاقتصاد والعلم، إلاّ أن أثره في الأخلاق لا يقل عن تلك المجالات. لذا يمكن القول أن الأخلاق هيّ المجال الأول، الذي يتأثر بتلك الظاهرة. لقد وصف حالة الإنسان الذي يعيش في ظل الدّولة المستبدة، حيث أن الاستبداد يضعف الأخلاق ويفسدها ويحل محلها الأخلاق السيئة كالكفر والحقد، فالإنسان في ظل الاستبداد يعتبر إنسان مسلوب من جميع النواحي فقد اعتبره الكواكبي أسيرا. فإذا تمعنا جيدا في هذه الفكرة حيث أن الأسير هوّ شخص يسيره أسياده فهوّ بذلك لا يعتبر مواطنا فقد حبه لوطنه ولا يمكنه الارتباط بعائلته ولا بأصدقائه كما أنّه فاقد الاطمئنان على أقربائه ومحبيه كما يقول الكواكبي، فالاستبداد سلب للإنسان مقومات حياته

وجعله جسد فارغ بلا أخلاق ولا قيم ولا مبادئ وأصبح فردا معزولا في مرتبة الحيوان وفقد علاقاته بالآخرين، حتى جسديا فهوّ يؤثر فيه حيث أن الإنسان يفقد راحته الفكرية ويصبح مريضا نفسيا وعقليا، فبذلك لا يمكنه التمييز بين الخير والشر. فكل ذلك ترافقه أعراض مرضية تصيب الجسد فيصبح ضعيفا وهرما.

- **المبحث الثالث: الاستبداد والتربية(مقارنة بين الشّرق والغرب)**

لقد شخص الكواكبي وضع أسير الاستبداد تشخيصيا بالغا، حيث أنّه جعل منه إنسانا مسلوبا غريبا عن ذاته، وعن وجوده وحتى في إرادته وروحه وجسمه. وما نلاحظه هوّ جعله من الإدارة الملكة الأساسية في العمل الأخلاقي، فالإنسان الذي يفقد إرادته تفسد أخلاقه " فلو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة "[1].تفترض الإرادة وجود الحرية،وبالتالي يمكن تحديد العمل الأخلاقي، وعليه نستنتج بأنّ الكواكبي دعا إلى إعادة الاعتبار للإرادة الإنسان وحريته. وأنّ يتصرف بكلّ إرادته دون تدخل الأخر، ودون التعدي على حقوق الآخرين.فإذا سلبت من الإنسان إرادته وحريته فذلك يخضع المجتمع لنوع من الإهانة والضياع.يمكن القول بأنّ للكواكبي نظرة تقليدية لأصل الأخلاق، حيث أنّه وصفها فيقول " الأخلاق أثمار بذورها الوراثة وتربتها التربية وسقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة، بناء عليه تفعل السيّاسة في أخلاق البشر، ما تفعله العناية في إنهاء الشجر "[2].

إن الأخلاق عنده كثمرة التربية التي تتمثل في الأخلاق السّائدة في المجتمع، التي يرثها الأبناء عن الآباء.حيث أن المؤسسة التربوية الأولى هيّ البيت الذي يعتبر القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الدولة. فبالأخلاق فقط تتحدد العلاقات الاجتماعية، ثم السيّاسية لأنّ أول علاقة تظهر هيّ علاقة الإنسان بذاته، ثم بعائلته ثم بالإنسانية.فالأخلاق لها وظيفة مرتبطة بقانون معين الذي يتمثّل في التربية أولا، وقبل كلّ شيء كذلك إتباع القوانين؛التي جاءت بها الشريعة الإسلامية. فأقوى ضابط للأخلاق كما يقول الكواكبي النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ. لذا يجب على الإنسان انيحرض على ضمان بقاء أخلاق المجتمع، ولا يجب المساس بها.

يكون ذلك بالمراقبة وإظهارها هوّ نافع وما هوّ ضار.لكن حسب رأي الكواكبي فإن هذه المهمة والوظيفة صعبة في عهد الاستبداد، فتلك المبادئ التي جاءت بها الشريعة لا مجال لها في ظل السّلطة الاستبدادية .لذلك نجده جاء بمثال حول فساد الأخلاق من طرف المستبدين

[1] عبد الرحمن الكواكبي : طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص : 111.
[2] المصدر السابق ص : 110

فهيّ كما يقولان" الأقوام كالآجام إن تركت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها وسقم أكثرها، وتغلب قويها على ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحشة، وأنّ صادفت بستانيا يهمه بقاؤها، وزهوها فدبرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسنت ثمارها. وهذا مثل الحكومة العادلة، وإذا بليت ببستاني جدير بأنّ يسعى حطابا لا يعنيه إلاّ عاجل الاكتساب، أفسدها وخربها، وهذا مثل الحكومة المستبدة "[1].

تعتبر الأخلاق عند الكواكبي كالتراب التي تحتاج إلى بستاني يعتني بها، كذلك الأخلاق فهيّ بحاجة إلى من ينميها ويتعامل بها ولا يفسدها. لقد صنف الكواكبي الأخلاق إلى ثلاث أنواع وهيّ ما يسميها بالخصال الأخلاقية وهيّ: "النوع الأوّل والتي تتمثل في الخصال الحسنة الطبيعية، كالصدق والأمانة والهمة والمدافعة والرحمة، والقبيحة كالرياء والاعتداء والجبانة. ويتمثل النوع الثاني في : الخصال الكمالية التي جاءت بها الشرائع الإلهية كتحسين الإيثار؛ والعفو وتقبيح الزنا والطمع. والنوع الثالث يتمثّل في : الخصال الاعتيادية وهيّ ما يكسبه الإنسان بالوراثة أو بالتربية أو بالألفة فيستحسن على حسب أمياله مالم يضطر إلى التحول عنها "[2].

يرى الكواكبي أنّها خصال تتشابك فيما بينها ويؤثر بعضها في بعض وذلك وفقا لشروط كالمحيط الذي توجد فيه والتربية والشخصية التي تنمو فيها ، فكل خصلة من تلك الخصال لها أثر على الخصلة الأخرى، إلاّ أن أسير الاستبداد والذي يعيش في ظل دولة مستبدة لا يرث سوى الخصال السيئة. وذلك يؤدّي إلى فساد الأخلاق الطبيعية والشرعية والاعتيادية ، وتفسد جميع طباعة ويفقد ثقته بنفسه، وهنا يظهر الكواكبي أثر الاستبداد على أخلاق الفرد وحتى على طباعة وآرائه حيث أنّه يعيش سيء الظن ، لواما نفسه على إهماله شؤونه، فكل هذه الصفات تظهر بسبب تلك الظاهرة التي تجعل من الإنسان أسيرا في ذاته وجاهلا بحقيقة ما يعيشه.

تحدث الكواكبي عن أثر فساد الأخلاق على الأمّة حيث أنّها تكون غير قابلة للخطاب ويرى أن معاناة إصلاحها من أصعب الأمور التي يواجهها الإنسان، وفسادها ينتشر داخل الأمّة

[1] عبد الرحمن الكواكبي طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص : 110 - 113
[2] نفس المصدر ص : 110 - 113

فبذلك حاول أن يعود بنا إلى عهد الأنبياء عليهم السلام الذين لم يتركوا مجالا لتلك الظاهرة التي تجعل من الأخلاق صفات سيئة كداء تصاب به الأمم ويصبح كعدوى يعم الأمّة بكاملها لذلك أراد الاحتذاء بالطريقة التي اتبعها الأنبياء لمواجهة الاستبداد ومعالجة ذلك الداء الذي أصاب الأمّة وذلك " بتقوية حسن الإيمان المفطور عليه وجدان كلّ إنسان، ثم جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته، أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدوا منبع الفساد "[1]،

يمكن القول بأنّ الكواكبي أراد انتهاج نفس المنهج حيث أنّه حاول تنوير عقول الأفراد، وتوعيتهم بمساوئ تلك الظاهرة التي أعمت أبصارهم، وجعلتهم أتباعا لأسيادهم المستبدين دون وعيهم بذلك. تمكن الحكماء القدماء من تطبيق ذلك المنهج في سياستهم، حيث أنّهم اعتمدوا على المبادئ الدينية، إلاّ أنّه في ما بعد ظهر أولئك الذين ادعوا بأنهم يؤمنون بالعقل، لكنهم خرجوا عن نطاق الدين. لذلك انتقد الكواكبي هؤلاء العلماء والفلاسفة الذين حاولوا إبعاد أممهم عن المبادئ الدينية؛ والاعتماد على العقل دون اللّجوء إلى الدين، فهوّ لم يتقبل ذلك الإهمال للتوجيه الديني.

جعل الكواكبي الدّين كمراقب أساسي لعملية التربية، فهوّ بذلك لمّح إلى وجوب مراقبة الحكومة، وعدم فصل الدّين عن السياسة.أكد على دور الأخلاق والدين من خلال مقارنته الحكماء والفلاسفة الغربيين؛ والأنبياء الذين سلكوا الدرب الصحيح في تاريخ الأمم، فقد قارن بين الغربيين والشرقيين، وبين الحالة التي يعيشها أسير الاستبداد في كلّ العالمين. وأقام مقارنة بين المجالين السياسي، والتقدم العلمي. حيث أن الدّول الغربية وصلت إلى درجة من التقدم، والرقي لذا اعتبر بأنّ الشرقي هوّ ابن الماضي والخيال، بينما اعتبر الغربيّ هوّ ابن المستقبل والجد.فالغربي يسعى دائما إلى التجديد، وتطوير نفسه، أمّا الشرقي فبقي متأثرا بالماضي، ويتعامل معه بالعودة إلى العادات والتّقاليد القديمة. ينتج عن هذا أنّه لا يحدث أي تغيير في حياة الشرقي، ولا أي تقدم؛ أو تطوّر في أي مجال من المجالات. وبرغم من ذلك وعدم إمكانية الشرقيين من إحداث أي تغيير إلاّ أن الكواكبي لم يستغني عن دور الدّين في

[1] عبد الرحمن الكواكبي :المصدر السابق ص ،117

بلوغ الرقي والتقدم، " الدّين يفيد الترقي الاجتماعي إذا صادف الأخلاق لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، تلك النّهضة التي كنا نطلبها منذ ألف عام عبثا"[1].

نجد بأن معظم انتقادات الكواكبي تشير إلى وجود إعادة النّظر في الدين، لأنّه يساعد على إظهار الحقيقة، فقد انتقد العصر والزمان الذي يشبه إلى حد التطابق الزمن الذي نحن عليه،حيث لم يعد للدّين المكانة التي كان فيها؛ لأنّ النّاس لا يتقيدون بالمبادئ والقواعد الدينية التي تنمي الأمم وتطورها. بل بالعكس فهم يأخذون ما يرضي رغباتهم وحاجياتهم الشخصية ومنافعهم.لكن يمكن القول أن المقارنة التي قام بها الكواكبي بين أخلاق الشرق، وأخلاق الغرب لها مهمة ووظيفة؛ تتمثل في لفت نظر الشرقي. ويدرك بأنّ الغرب قد سبقه إلى التطوّر والرقي، سواء في المجال السيّاسي أو العلمي فهيّ على حد قول جورج كتورة تعتبر على النحو التالي" دافع تحريضي"[2].

لقد آمن الكواكبي بقوة الغربيين الذين تمكنوا من رسم طريق التقدم العلمي؛ والسياسي والأخلاقي. فقد كان من المتوقع أن تثير هذه المقارنة ردة فعل عند الشرقيين، ويسعون للتقدم والتطور كما فعل الغرب الذي انطلق أساسا من تربية الإنسان.فالأخلاق متصلة بالتربية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر المسير الأساسي للأخلاق فهيّ تعتبر من نتائج التربية، فالكواكبي يؤكد على أن الاستبداد سابق على العملية التربوية.

لقد اعتبر الكواكبي التربية والاستبداد عاملين متعاكسين، فالاستبداد يهدم ما تبنيه التربية؛ مثلما يدمر الأخلاق حيث يستبيح الكذب؛ والخداع؛ والنفاق؛ والتذلل، وعليه تكون التربية قد تخلت وانحرفت عن دورها في ترسيخ الخلق الحميد في الإنسان. لأنّ التربية تعتبر أساس الأخلاق والقاعدة المبدئية لظهور الأخلاق داخل المجتمع. فالبيت يعتبر المدرسة الأولى أو المرحلة الأولى للتربية. فالأسرة هيّ المربي الأساس حيث أن للوالدين مسؤولية في تربية الأطفال؛ وهما اللذان يرشدانهم إلى الطريق الصحيح والصالح. فهذا الطريق لن يكون في

[1] عبد الرحمن الكواكبي : نفس المصدر ص : 123.
[2] .جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص :104

ظل الاستبداد الذي يستبيح زرع الخوف والقوة، وهذا يناقض أسس التربية السليمة أهمّها " الابتعاد عن الترهيب واعتماد الإقناع "[1].

أراد الكواكبي إعادة بناء ذلك الإنسان الذي شوهه؛ ودمره الاستبداد وأفقده إنسانيته؛ أو حاول أن يدله على الطريق الصحيح من أجل ذلك؛ حيث أنّه يشجع على طلب العلم من أجل الرقي والتطور؛ وأنّ يصل إلى مكانة رفيعة داخل المجتمع. لقد شبه الكواكبي الإنسان بغصن رطب، فأي شيء يمكن أن يحركه، ويغيره؛ فكذلك الإنسان تغيره التربية؛ وتجعله يميل إلى الخير أو إلى الشر.وذلك يكون حسب فطرته وعليه اعتبر التربية ملكة يتحصل عليها الإنسان بالتعليم؛ والتمرين؛ والقدوة؛والاقتباس. فالإنسان بحاجة لهذه الملكة التي ترشده في حياته إلى الطريق الصحيح؛ فكما يقول الكواكبي " التربية علم وعملٌ فهيّ تعلم الأجيال الصاعدة كيف يتعاملون مع الغير، فهيّ كما يقول يمكن أن تكون شرا؛ ويمكن أن تكون خيرا، وعليه يكون الاستبداد كريح يفسد الدين؛ والأخلاق، فلكون الدّين أهم فروع التربية؛ بذلك يكون الاستبداد قد قضى على أهم فرع وأهم قاعدة لبناء المجتمع.يعتبر الكواكبي عملية التربية بحاجة إلى تنظيم لا بد من تتبعه، فالكواكبي حدد ذلك وهذا ما نلاحظه في قوله " التربية تربية الجسم وحده إلى سنتين، هيّ وظيفة الأم أو الحاضنة ، ثم تضاف إليها تربية النفس إلى السابعة وهيّ وظيفة الأبوين والعائلة معا ثم تضاف إليها تربية العقل إلى البلوغ وهيّ وظيفة المعلمين والمدرس ثم تأتي تربية القدوة بالأقربين والخلفاء إلى الزواج وهيّ وظيفة الصدفة ثم تأتي تربية المقارنة وهيّ وظيفة الزوجين إلى الموت أو الفراق ولا بد أن تصحب التربية من بعد البلوغ تربية الظروف المحيطة وتربية الهيئة الاجتماعية وتربية القانون أو السير السيّاسي وتربية الإنسان نفسه[2]

قسم الكواكبي عملية التربية إلى مرحلتين الأولى تتمثل في تربية الجسم؛ والعقل معاون يكون بالتعلم والتدريب والعمل، إلاّ أن التربية ليست مجرد ذلك. بل هيّ عملية اجتماعية وذلك يرتبط بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد كذلك الظروف السيّاسية فكلما تغيرت هذه الظروف تتغير التربية، فكل ما يحيط بالفرد له دور في تكوين شخصيته،" فالإنسان ابن

[1]ماجدة حمود: فارس النّهضة والأدب عبد الرحمن الكواكبي ص: 63.
[2]عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص 125

محيطه وبيئته، ولا يكفي أن نعطي أولويات للبيت على المدرسة؛ أو للمدرسة على البيت؛ ولا للملقن على المعلم؛ ونتناسى المجتمع الذي يعتبر القوّة الضاغطة بالدّرجة الأولى"[1].

يتبين لنا من خلال هذا الطرح بأنّ التربية عملية اجتماعية أيضا؛ مرتبطة بجميع الأفراد. يجب أن يكون هناك منظم؛ أو مشرف يشرف على هذه العملية. وذلك يكون من طرف سلطة منتظمة؛ فكما يقول الكواكبي أن الحكومة المنتظمة هيّ التي تتولى ملاحظة تسهيل تربية الأمة. وذلك يكون بوضع قوانين للزواج، فالكواكبي يبرز الدور الذي تلعبه الدّولة في تنظيم المجتمع. فهيّ تحرص على أن يعيش مواطنيها في أمن واستقرار. وذلك بتوفير إمكانيات العيش، وتوفير العمل وطرق الكسب وحرصها على أن يعيش في ظل العدالة والحرية، كما أنّه وصف حالة الإنسان الذي يعيش في ظل الاستبداد حيث أنّه يعيش خاملا ضائع القصد، فأسير الاستبداد يعيش في متاهة لا يدري ما يفعل يفقد جميع مبادئه وقيمه الأساسية التي تشكل شخصيته الإنسانية؛ أهمّها التربية فهيّ تعتبر ضرورة اجتماعية، يجب أن يتحصل عليها كلّ فرد من أفراد المجتمع؛ إلاّ أن هناك فئة في المجتمع اعتبرها الكواكبي بعيدة عن تلك العملية؛ أي العملية التربوية خاصّة بالأوضاع السيّاسية السّائدة في زمن الاستبداد.لقد وصف حال الإنسان الذي يعيش، وتربى في جو فقير منذ أن كان جنينا في رحم أمه إلى غاية كبره. أي أن الإنسان الفقير لا يعطي أبناءه العناية اللازمة ولا التربية التي تليق بهم.إن تصوير الكواكبي لتلك الحالة تظهر مدى أهمية، ودور الحالة الاجتماعية في تسهيل العملية التربوية، والدور الذي تلعبه في تلقين وتعليم الأولاد، وتربيتهم التربية الصالحة. فكما قلنا سابقا أن التربية مرتبطة بالمحيط الاجتماعي، والسياسي فمن أجل تغيير هذا النّظام لا بد من توفير الإمكانيات اللازمة أهمّها التربية.

نجد بأن اهتمام الكواكبي قد انصب على التربية العامة التي ترتبط بالمحيط؛ والمجتمع؛ والأمة بصفة عامة؛ لأنّ هدفه هوّ بناء دولة قائمة على أسس؛ ومبادئ متينة؛ وإصلاح ما دمره الاستبداد. وعليه فإن الإصلاح يكون بالعمل داخل ذلك المحيط الذي يجب تغييره. لذلك يرى الكواكبي إن الاستبداد يجب أن يتحول إلى عدالة؛ وحرية ولهذا يقول في هذا الصدد "

[1] جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص :108.

يعيش الإنسان في ظل العدالة والحرّية نشيطا على العمل بياض نهاره وعلى الفكر سواد ليله، إن طعم تلذذ، وانّ تلهى تروح وتريض .... أمّا أسير الاستبداد فيعيش خاملا مدا ضائع القصد،حائرا لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه....."[1]نلاحظ بان الكواكبي قارن بين الإنسان الذي يعيش حرا يتمتع بجميع حقوقه وبين أسير الاستبداد الذي يفتقد لتلك الحقوق وطريقة عيشه مختلفة عن الآخرين ، فيمكن القول ان لهذه المقارنة دافع وهدف يتمثّل في توعية وتعليم الأفراد مدى صعوبة العيش في محيط يرأسه المستبدون الذين قضوا على جميع مقومات العيش.

ظل الاستبداد تكون التربية غير مقصودة؛ ولا مقدور عليها فمفكرنا يرى بأنّ التربية مهمة قائمة على مبدأ الإقناع، فهوّ خير من الترهيب والترغيب، فقد أتى الكواكبي بنصائح وإرشادات حول التربية الصالحة، حيث أنّه يرى أنّها يجب ان تقوم على الحرّية بين المعلم والمتعلم، لأنّ الحرّية تنمي رغبة الإنسان، وتساعده على التعلم بسهولة وبعد هذه القاعدة تأتي قاعدة إعطاء المعلومات بالتدرج، وأخيرا يجب الاهتمام بميول المتعلم وأهوائه. كذلك الابتعاد عن الرغبة في الحصول على المتعة، وراء ذلك العلم حيث أنّه يجب أن يكون خاليا من أي منفعة مادية؛ أو شخصية؛ فالتعاليم والقواعد التي جاء بها الكواكبي تنسجم مع التعاليم، التي جاءت بها الشريعة الإسلام متعلقة بالفعل؛ وتهذيب النفس.

يرتبط العقل بتربية الجسم؛ وفي هذا السياق يقول: "إن العقل والجسم متصاحبان صحة واعتلالا؛ لهذا يقتضي الإسلام تعويد الجسم على النظافة، وعلى تحمل المشاق؛ والمهارة في الحركات والتوقيت في النوم؛ والغذاء؛ والعبادة؛ والتدريب في العمل؛ وفي الرياضة؛ والراحة؛[2]أكد الكواكبي على أن تربية العقل يجب أن تصحبها تربية الجسم والنفس حيث أن تربية النفس تكون بغرس الإيمان وذلك من أجل معرفة الخالق والخوف منه وذلك من أجل توعية الفرد وغرس الضّمير الديني في الإنسان. لذلك يرى أن أية نهضة تربوية لا تكون إلاّ بعد القضاء على الاستبداد؛ الذي يشوه ويدمر العقول والأرواح، ويجعلها خالية من أي هدف والوصول إلى مرحلة التطور، والترقي الذي خصص له فصلا وهو الفصل الأخير من كتابه

[1] عبدالرحمنالكواكبي : طبائع الاستبداد ومصارعالإستعبادص :128
[2] عبد الرحمن الكواكبي: نفس المصدر ص:141

طبائع الاستبداد ويمكن اعتباره هدف هذا الكتاب، فهذا المصطلح اختاره الكواكبي للتعبير عن حالة التطوّر الاجتماعي؛ التي أراد الوصول إليها. إذ اعتبره كحركة جسمية؛ ونفسية؛ وعقلية؛ وهذه الحركة يقابلها الهبوط؛ وهو كما يقول أنّه الحركة إزاء الموت، أو الانحلال. فالترقي يقابله انحلال، فقد اعتبر الترقي، من المؤشرات بالحياة. أي ان الأمّة التي وصلت إلى درجة من الترقي هيّ ببساطة أمة حية.

إن الترقي حركة، فالإنسان في حياته عرف نوع من الحركة، فمعيار نجاح هذه الحركة يكمن في بلوغ درجة من الترقي. وعليه يجب أن تكون الحركة مستمرة، لأنّه إذا توقفت تلك الحركة فيؤدي ذلك إلى هبوط. وانطلاقا من هذا يمكن القول أن تحليل الكواكبي يمكن تطبيقه على الأمّة العربية، أو على الشّرق بصفة عامة، حيث أن العلم بدأ في الأمّة العربية، إلا أنّه لم يستمر داخل هذه الأمة. بل انتقل إلى الغرب واستمرت حركته إلى غاية بلوغهم درجة من التقدم، والتطور. أمّا الشّرق فيمكن القول بأنّ حركة العلم توقفت، وبذلك ظهر الانحلال الذي يعتبر مناقض للترقي. وهذا ما يظهر في الواقع؛ حيث أن الغرب في تطوّر مستمر، أمّا أمة الشّرق فهوّ لازال في هبوط دائم.

لابد من التنويه إلى كون الكواكبي قد عرّف الأمّة على أنّها مجموعة أفراد يجمعهم نسب، أو وطن، أو لغة أو دين. فكل ما يتعلق بالفرد يتعلق بالأمة. وكلّ ما تطوّر الفرد، تطورت الأمّة باعتبارها بناء من مجموع الأفراد. فكما يكون ذلك البناء تكون الأمة، فالفرد الواحد يؤثر في الأمّة بكاملها، فهوّ يؤكد على دور الفرد في المجتمع إذ يقول في هذا السياق" أن للأفراد دورهم الإيجابي في عملية البناء، والمجموع ليس سوى حاصل ما يقوم به الأفراد " [1]ان الترقي الذي يسعى إليه الإنسان على مستويات؛ أو درجات مختلفة؛ والمستوى الأوّل يكمن في الترقي في الجسم صحة وتلذذا. فهذا المستوى متعلق بالفرد، وانطلاقا من هذا المستوى يترقى الإنسان والإنسانية بكاملها.

يكون الترقي في جميع المجالات انطلاقا من الجسم؛ ثم الروح والنفس، ثم العقل وذلك بتهذيبها بالعلم والقوّة والأخلاق، فالكواكبي يسمي هذا الترقي بالكمال. فالنفس البشرية لها

[1]جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص : 117

حياة أخرى تترقى إليها، وهيّ تتعلق بالدين، والدور الذي تلعبه الأديان في تهذيب النفس. فهيّ تساعد على ترقي الإنسان؛ خاصّة تلك الديانات التي قالت بوجود حياة أخرى، فبذلك يسعى الإنسان لبلوغ تلك الحياة؛ التي تنتظره وذلك يكون جزاء على أعماله، فهيّ تعتبر شرط الوصول إلى الوجود الآخر، وهذا ما نجده في الديانة الإسلامية. لقد جاء القرآن الكريم بتعاليم تهدف إلى القيام بالإعمال الصالحة من أجل الجزاء، والمكافأة، فكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان يحاسب عليها، وهذا ما يدفعه إلى القيام بأعمال صالحة، ونافعة والرغبة في الوصول إلى أقصى درجة من التطور، والتقدم.

يمتلك للدّين دور هام في بلوغ الترقي، لكن ما نلاحظه في الشّرق لا يدلّ على ذلك، حيث ان ما جاء به القرآن، ووصلت إليه الدّول العربية لا يمكن مقارنته مع الغرب، حيث ان هذه الأمّة لازالت لم تصل إلى درجة من التطور، والتقدم . يعتبر الترقي هاجس كلّ إنسان، فهوّ يسعى دائما للوصول إلى درجة من العلم، ثم الترقي، إلاّ ان ذلك يكون مرفقا بصعوبات، أي تعترضه عوائق، أو موانع كما يشير الكواكبي، ومن بين هذه العوائق نجد: القدر، والاستبداد؛ إلاّ ان القدر يعتبر كعجز طبيعي، لا يمكن تجاوزه، أمّا الاستبداد فهوّ يسلب إرادة الإنسان، وهيّ تعتبر أساس الترقي. فإذا سلبت سيؤدي ذلك إلى تأخر الإنسان، والأمة بكاملها، ثم انحطاطها " وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة ان يحول ميلها الطبيعي، من طلب الترقي، إلى طلب التسفل، وعندئذ يصير كالعلق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، فلا ينفك عنها حتى يموت؛ ويموت هوّ بموتها "[1]

وصف الكواكبي حركة الترقي بكونها ليست مستمرة، ومتواصلة فهوّ شبهها بالحركة الدودية، التي تحصل بالاندفاع والانقباض. فالإنسان تسيره، أو تدفعه غرائزه، وحاجياته النفسية، إلاّ أنّه يجد أمامه موانع أو حواجز طبيعية، وهذا ما سماه الكواكبي الانقباض، فالإنسان يتحرك بدافع معين، وتتوقف حركته، أو يمكن القول أنّه يرجع إلى الوراء، وذلك بسبب ذلك الحاجز الذي يمنعه من الوصول إلى هدفه، فبذلك يبقى في صراع دائم سواء مع الطبيعة، أو مع المجتمع. تُبنى شخصية الإنسان من هذا الصراع، فهوّ بذلك يمكنه ان يصل

[1] عبد الرحمان الكواكبي طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص: 143

إلى الرقي المنشود. لكن ذلك وفقا لتوازن حركة الاندفاع والانقباض، حيث أن الكواكبي شبهه بالتوازن في قوة التيار أهمية قصوى للعقل، خاصّة إذا تحرر من القيود التي تعرقل حركته خاصّة التقليد. فالعقل يجب أن يتغلب على النفس، وذلك يكون بالعمل على الحد من اندفاعها في اتجاه الرغبات، التي لا تتوافق مع أحكام العقل وميلها للشر.

ينتصر العقل على النفس ويكون المجتمع يسير وفق أحكام العقل التي تمكنه من الوصول إلى الرقي، لذلك تطرق الكواكبي لدراسة الوضع الذي يغيب فيه العقل، أي الحالة التي يسيطر عليها الاستبداد على العقل، فقد سمى تلك الحالة بالمسكين، فهوّ يرى ان المسكين ليس بالفقير الذي لا يملك المال، بل هوّ الذي تتغلب عليه النفس بشهواتها، وغرائزها وتدفعه إلى الهلاك، فأسير الاستبداد هوّ الأجدى بهذه الصفة. لذلك نجد الكواكبي يدافع على ذلك الرأي القائل أنّه يجب الضغط على العقول لتنمو. وذلك من أجل تقدم وترقي المجتمع. كما أنّه دعى للعلم والتربية الحسنة. ودافع عن الدّين ولم يعتبره عائقا أمام ترقي المجتمع، فهوّ ينتقد أولئك الذين يقولون أن الدين، والعقل ضدان فبرأيه أن هذا الرأي لا يصح إلاّ على الأديان الخرافية.فهو يرى أن الدّين المبني على العقل هوّ الدين الصحيح كالإسلام، فبذلك يبعده ويسلمه من قيود التفكير، فهوّ قائم على العقل فبذلك يهذب الأخلاق، ويمنع الفكر من الوقوع في المتاهات فقد مكن الإنسان من الخروج من الأوهام، والخرافات، والتّقاليد البدائية، فهوّ بذلك حرر إرادة الإنسان وعلمه الصبر، والثبات وبهذا دافع الكواكبي عن الدّين وعن الإسلام كدين يؤمن بالعقل، فهوّ يدعو للأخذ به وعلى حد قوله: " إذا أخذنا الدّين وقرأناه بالتروي في معاني ألفاظه العربية، وأسلوب تركيبه، مع تفهم أسباب نزول آياته وما أشارت إليه، ومع التبصر في مقاصده الدقيقة وتشريعه السامي.... فحينئذ لا نرى فيه من أوله إلى أخره غير حكم يتلقاه العقل بالإجلال والإعظام، إلى درجة انقياد العقل طوعا أو كرها للإيمان "[1] فقد أعتبر ان من ينكر دور الدّين هوّ الجاهل لتلك الأديان الصحيحة .

ينتقل الكواكبي من طريقة في الكتابة؛ والتحليل إلى طريقة أخرى؛ وهيّ الطريقة الخطابية. فالخطابات التي جاء بها ووجهها إلى بني قومه، وإلى الإنسانية جمعاء. فهوّ يخاطب أولا

[1] عبد الرحمان الكواكبي،طبائع الاستبداد و مصارع الاستبداد ص : 146

قومه وذلك من أجل إيقاظهم من غفلتهم، واصفا إياهم بالخاضعين للذل، والتأخر فشبه نومتهم بنومة أهل الكهف، وجعل أهم أسباب تأخرهم التقليد، والتبعية وغياب الحس بالإبداع، فالحالة التي أصبح عليها الإنسان العربي لا تستطيع الانتظار ولا يمكن السكوت عنها ولابد من التضحية " فإذا كان التراجع والتأخر هوّ المسير للمواقف والأشخاص وللأمم، وهذا ما يوازي الموت الإفرادي أو الجماعي, فلماذا ينتظر المرء هذا المصير المحتوم "[1]

نجد أنّه وجه خطابا للمسلمين بصفة خاصّة فقد أكد على أن الدّين لم يمارس كما يجب فبذلك يتهم بأنّه السّبب في الداء الذي أصاب الشرق، فالممارسة السيئة للدّين بسبب انحطاط الشرق. لكن إذا عدنا إلى جوهر الدين، فهوّ لا يقول بالظلم ولا يؤمن بالاستبداد، بل جاء بتعاليم ومبادئ تأمر بفعل الخير وتنهى عن فعل الشر. إلاّ أن المسلمين لم يتقيدوا بتلك المبادئ ولم يعملوا بها.

نجد في الخطابات التي وجهها الكواكبي سواء للمسلمين، أو غير المسلمين يظهر نوع من النصح، والإرشاد بالرغم من حدة اللهجة، التي ألقاها بها. فهوّ ذكر الجوانب السلبية لتلك الأمم، وذكر نقاط ضعفها، خاصّة تخليها عن الدين، فهوّ دعا إلى العلم والاتحاد، كما أنّه وضع مقارنة بين الشرق، والغرب بنفس الأسلوب الخطابي. فبعدما كان الشّرق مصدر وسيد العالم، أصبح مختل النظام، فبالرغم من وفرته للموارد الأولية من أراضي، ومعادن إلاّ أنّه يفتقد إلى آلية التصنيع. كما أن الاستبداد استولى على عقولهم، فبذلك استولى الغرب على ذلك العلم وطوره، وطور نفسه وبذلك أصبح الشّرق بيد الغرب، فهم يعملون بمبادئه وقوانينه. وكلّ ما وصل إليه من تقدم، فبوصفه الحالة السيئة التي وصل إليها الشّرق من فساد إداري، وسياسي، فهوّ يتمنى الوصول، واللحاق بالغرب.

بعد ما وصف الكواكبي حالة المجتمع الشرقي والغربي، انتقل إلى وصف حالة الترقي التي أراد الوصول إليها، والذي يريده لقومه. فقد قال أنّه لابد من الترقي الشخصي، أي أن الفرد يعيش مستقلا كأنه خلق وحده لا سلطان عليه يعيش حرا مطلق الحرية. فهذا الإنسان الذي وصفه الكواكبي هوّ الإنسان في محيطه، فهوّ إنسان ينتمي إلى جماعة، أو عائلة وعليه لابد

[1] جورج كتورة ، طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص : 122

ان يكون عضوا فعالا داخل هذه الجماعة، فالترقي المنشود مرتبط بفعل الفرد داخل الجماعة. فبإصلاح الفرد تصلح الجماعة. فالفرد الذي لا يؤدّي أية وظيفة داخل المجتمع، ولم يقم بأي عمل صالح، فهوّ يعتبر شأنه شأن الميت، فقوة الفرد تظهر في عمله، والعمل سبيله العلم. فبذلك يبقى العلم أساس الحياة، بهذا حدد الكواكبي مشكلة المجتمع العربي، وهيّ عدم وصوله إلى درجة العلم التي تمكنه من العمل. إلاّ أن هذه الكماليات لا يمكن الحصول عليها في ظل الاستبداد ولا يمكن أن تتحقق إلاّ في حكومة منظمة، فما أراده الكواكبي هوّ استبدال الاستبداد بنظام أكثر حرية حيث أن التقدم السيّاسي هوّ شرط الترقي، فالإصلاح الذي أراده هوّ أولا وقبل كلّ شيء الإصلاح السياسي، وتحقيق العدالة والمساواة.

- **المبحث الأوّل: مشروع التجديد والإصلاح السيّاسي**

اهتم الكثير من المفكرين العرب بدراسة الجانب السيّاسي خاصّة التجديد؛ فهم يسعون إلى الإصلاح بجميع صوره, فقد حللوا ودرسوا أحوال المجتمع الذي يعيشون فيه وحددوا أسباب التخلّف والانحطاط واقترحوا العلاج لذلك, فكما لاحظنا فإن الكواكبي من بين هؤلاء المفكرين, فقد اهتم بالوضع السيّاسي في الدّول العربية ودرس بعمق الداء الذي أصيبت به الأمّة بكاملها وهو الاستبداد. لقد تطرق في كتابه طبائع الاستبداد لتعريف الاستبداد وبين علاقته بمختلف المجالات منها الدّين والعلم، والمال، والمجد، والأخلاق، والتربية، وكذلك بيّن كيفية التخلص منه.فهوّ يعتبر الفصل الأخير من كتابه فقد حاول فيه إيجاد الحل أو العلاج المناسب لتلك الظاهرة والبحث عن البديل للاستبداد, فهدف الكتاب يكمن في هذا الفصل حيث أنّه حدد فيه أوجه أو طرق العلاج والإصلاح.

انطلاقا من كل هذه الأطروحات التي قدمها الكواكبي؛ ارتأينا أن ندرج هذا المبحث، حيث أننا سنحاول أن نتطرق فيه لدراسة المشروع الذي جاء به، فوضعه تحت عنوان " الاستبداد وسبل التخلص منه " ففي هذا الفصل يظهر الطابع السيّاسي المحض لكتابه. فهوّ عبارة عن تلخيص للنتائج التي توصل إليها ويمكن اعتباره كباب للخروج من ذلك الوضع المزري الذي كانت فيه الأمّة العربية ومن خلاله يتطلع الفرد للمستقبل ويسعى للعمل من أجل بلوغ الترقي والتطور والخروج من بحر الظلمات والاستبداد.

استهل هذا الفصل بالتطرق إلى ذكر الحالة التي كان فيها الإنسان وكيف انتقل من الحالة البدائية إلى الحالة المدنية، حيث أن الإنسان عاش كالحيوان فهذه الحالة سماها الكواكبي " بدور الافتراس " وبعدها انتقل إلى الحالة البدوية التي سماها " بدور الاقتناء " ثم ترقى إلى الحالة المدنية ففي هذه الحالة ظهرت أنواع كثيرة من الحكومات ومن هنا ظهرت المشاكل والتقلبات السياسية. لذلك هوّ يرى أن" تقرير شكل الحكومة يعتبر من أقدم المشاكل التي يعاني منها البشر"[1] فشكل الحكومة هيّ أول إشكالية سيّاسية تطرق إليها المفكرون،والفلاسفة، والباحثون

[1] عبد الرحمان الكواكبي : طبائع الاستبداد و مصارع الاستبداد, ص: 172

في مجال السياسية, فمنذ ظهور ما يسمى بالدولة خاصّة في عهد اليونان تعتبر هذه الإشكالية من أبرز الإشكاليات في الميادين السياسية. يؤكد الكواكبي على أن المشكلة السيّاسية من أبرز المشاكل التي يعاني منها المجتمع، حيث أن المجتمع الذي لم يضع حلا لهذه المشكلة فيبقى دائما في حالة مزرية لذلك لابد من إيجاد حل لها والاهتمام بها " فكل انتصار في الاجتماع يستند إلى انتصار في السيّاسة "[1]تعتبر السياسة القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.وهذا نظرا لكون الكواكبي قد وصف حالة المجتمع، والدولة بصفة عامّة في عصره.فهذا لا يدلّ أنّه اهتم فقط بالعصر الذي عاش فيه إنما نجده قد قدم حلولا؛ وأوجه العلاج للعصور اللاحقة.فتلك الحلول التي جاء بها لا تقتصر فقط على العصر الذي عاش فيه؛ إنّما يمكن القول أنّها جامعة، وصالحة لكلّ العصور، فالأفكار التي جاء بها ليست مجرد تعبير عن الأحداث، إنّما حتى في العصر الحالي لازلنا بحاجة إلى أفكاره السياسية.

اعترف الكواكبي بانّ الشّرق لازال فاشلا في الميدان السيّاسي، أمّا الغرب فيعتبر المصدر الأساس لعلم السياسة. فالغرب توصل إلى تطوير مبادئ وقواعد سيّاسية، لا تتنافى مع مضمون الدّين لذلك يمكن للشّرق أن يعتمد عليها، وذلك تماشيا مع المبادئ دينية خاصّة؛إذا كانت غاية تلك المبادئ منسجمة مع الدين، لذلك لا مانع في تطبيقها إذا وجدت الإدارة أو الحكومة التي تحسن استغلالها وتطبيقها. فالحكومة تبقى دائما المبدأ الأساسي في المجتمع، فهنا يلتقي الكواكبي، والطهطاوي الذي هوّ أيضا رأى في الفكر العربي ما هوّ نافع، فقد جاء بمشروع سياسي غربي أراد تطبيقه على الدّول العربية؛ فهوّ قائم على مبادئ وأسس غربية.برغم من أنّ الكواكبي يدعو للعودة إلى الخلافة، إلاّ أنّذلك لم يمنعه من الأخذ بما توصل إليه الغرب، خاصّة إذا تمكن الشّرق من تطبيقه على أحسن وجه.

إذا أدت تلك المبادئ إلى نجـاح الشّرق في المجال السيّاسي فذلك لا يعكس ما جاء به الكواكبـي حيث أنّ هدفـه هوّ الإصلاح السيّاسي والوصول إلى إقامة دولة صالحة فلا تهمه في ذلك طريقة الوصول إلى ذلك, إنما ما يهمه هوّ التقيد بالمبادئ الدينية. حيث أنّه اعتبر أنّ أوّل سبب أدّى إلى تخلف الأمّة العربية؛ هوّ ابتعادها عن تعاليم الدّين وعدم التقيد بها. كذلك الاعتماد على العقل في تسيير الشؤون السيّاسية يقول في هذا السياق: " يكفي أن يقرّر الإنسان بطريقة عقلية، ما هوّ

[1]جورج كنورة ، طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد, ص : 131

نافع له وما هوّ ضار حتى يكون اختياره في المكان الصحيح "[1]هذا ما جاء به الكواكبي في مباحثه سواء كانت أخلاقية أو سيّاسية، فقد جاء بقواعد بديهية سماها " مباحث " فهيّ 25 مبحث تطرق فيها لمعالجة قضية سيّاسية واحدة؛ وهيّ الحكومة أو الدولة.لقد وضع هذه المباحث بطريقة جدلية؛ تكثر فيها علامات الاستفهام والتعجب.فما نلاحظه أنّه في هذه المباحث يتحدث عن شيء وينتقل إلى نقيضه، فهدفه هوّ تأكيده على أنّعكس السائد هوّ الصحيح.

تعتبر هذه المباحث اختصارا لبعض المواضيع السيّاسية التي تبحث في الفكر السيّاسي الغربي. كما أنّها عبارة عن قواعد ومبادئ؛ لابد من التقيد بها. حيث أنّه بدأ حديثه عن الأمّة حيث أنّه عرفها بوجهين متناقضين، فالتعريف الأوّل هوّ السائد في الأمّة العربية أي أنّ هذه الأمّة هيّ التي يليق بها هذا التعريف: " فهيّ ركام مخلوقات نامية، أو جمعية عبيد للمماليك متغلب، وظيفتهم الطاعة والانقياد "[2]ولكن من جهة أخرى نجد بأن الكواكبي جاء بتعريف يناقض التعريف الأول، حيث أنّه أراده أن يكون سائدا وينطبق على الأمّة العربية.

لقد انتقل من الحديث عن معنى الأمّة إلى الحديث عن معنى الدّولة أو الحكومة. ثم قام بالبحث في الحقوق بمجاليها، أي حقوق الفرد، وحقوق الحكومة، فلابد من التساوي في الحقوق، وهذا ما نجده في المبحث الرابع، فهوّ يقول ما يلي: " إن الحقوق يجب أن تكون محفوظة للجميع على التساوي والشيوع "[3] لقد ناد بالمساواة في الحقوق في جميع المجالات، كما أنّه ناد بالحرّية الفردية حيث أن للأفراد حقوق شخصية، والحكومة لا تملك أية سلطة أو سيطرة عليها. إن جميع أبحاث الكواكبي حول الدّولة وسلطاتها ووظائفها، وإمكانية الفصل بين السلطات، قد جاءت كأبحاث تخص جميع مبادئ وقواعد الدّولة،وأسس قيامها من أمن؛ وعدالة؛ وقوانين؛ وتوزيع الأعمال؛ وصولا إلى البحث في الترقي ومجالاته. كذلك ما يتعلق بالعمران. ثم قدم لنا مبحثا خاصا حول التخلص من الاستبداد التي هي وظيفة عقلاء الأمة. فالكواكبي لم يقدم تفصيلا لهذه المباحث حيث أنّه ترك ذلك للكتاب من ذوي الألباب، فما يريد الوصول إليه هوّ التخلص من الاستبداد؛الذي سيطر على البلاد. أظهرت هذه الأبحاث جزءا من فكر الكواكبي السيّاسي،وموقفه من الوضع السيّاسي القائم آنذاك.وبينت وجهات نظره في المسألة. وذلك يظهر

[1]جورج كتورة :طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ص : 132
[2]عبد الرحمان الكواكبي : طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد, ص : 173
[3]المصدر السابق: ص: 174

من خلال النقاط الايجابية التي جاء بها في تلك المباحث؛ فإذا عدنا إلى ما جاء به، يمكن القول بأنّ الحكومة بالنّسبة له لابدّ أن تكون انتخابية؛ فهو يحدد مصدرها على النحو التالي:"لابد أن تكون الحكومة الانتخابية نابعة من إرادة الأمّة؛ وهذا لأجل إدارة شؤونها المشتركة "[1]لابد أن الغرض المحدد من هذه الصيغة هو أن الحكومة إذا كانت انتخابية؛ فهذا يعني بأنه لا يحق لها أن تستبد، لذلك لابدّ من وضع القوانين التي تنظم العلاقة بين الحاكم؛ والمحكوم. وهنا أيضا يظهر بأنّ موقف الكواكبي يشبه موقف الطهطاوي؛ الذي أقر بوجوب توفر قانون ينظم العلاقات بين القوّة الحاكمة، والقوّة المحكومة.

أمّا فيما يخص مبحث الحقوق فهوّ نصير الحرّية سواء حرية الفكر أو العمل. حيث أنّه رأى أنّ الحكومة لا تتدخل إلاّ في الشؤون العامة، ولابد لها أن تعمل على تأمين حريات الفرد وأنّ تحفظ حقوق المواطنين وذلك يكون بالتساوي بين جميع المواطنين. بذلك يظهر ما يسمى بالطاعة، أي طاعة المواطنين للحكومة.إلاّ أنّ هذه الطاعة يجب أن تكون بقناعة أي ليس بالذل، ولذلك لابد للحكومة أن تحفظ الأمن العام؛ كي يقوم بتأمين العدالة القضائية. كما أنّ الكواكبي دعا إلى الفصل بين السلطات، فقد قسّمها إلى ثلاثة أنواع؛ إلاّ أنّه يختلف عن التقسيم المتعارف فجاء بما يسمى بالسلطة السيّاسية،والدينية والتعليم، فهوّ يرى أنّه لا يمكن أن تجتمع في شخص واحد، فلا إتقان إلاّ بالاختصاص كما حسبه. فكلّ حسب اختصاصه كذلك مبدأ أفصل السلطات يؤمن عدم سوء استعمال السلطات.

انتقل الكواكبي أخيرا إلى ما يجب أن تهتم به الحكومة كالصناعة، والزراعة، والتجارة. فهيّ تعد مصدر من مصادر الثروة فالكواكبي يرى أنّ لهذه الموارد دور في تحقيق الترقي، لذلك نجده وضع مبحثا خاصا بالترقي فهوّ يعتبر من مهام الدولة.فهوّ دعا إلى توسيع دائرة العلم والتشجيع على ذلك. كما أنّه ناد بالحرّية في التعليم. فكلّ هذه المباحث تتعلق بشكل الحكومة.أما المبحث الأخير الذي يهدف فيه إلى الحد، والقضاء على ظاهرة الاستبداد.فهوّ من أهم المباحث لأنّه يمكن القول أنّه كخلاصة نهائية لكتابه؛ حيث أنّه المبحث الوحيد الذي فصله وتعمق فيه. فبرغم من عدم فصله للمباحث الأخرى، إلاّ أنّه بين الهدف من عرضه لها. فهوّ يكمن في إظهار شكل الحكومة التي يجب أن يعتمد عليها الإنسان العربي؛ و ما نلاحظه أنّه وضع مقابلة بين

[1] عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص : 174

نقيضين،إذ اعتبر بأنه على الفرد أن يختار الأفضل، فإذا اعتمد على العقل فحتما سيختار الشكل الأصح، والمناسب فلابد من اختيار الحرّية بدل الاستبداد. لقد ترك مجال الاختيار للفرد، وذلك بدافع إعمال العقل، ومقارنة الوضع القائم بما جاء به من أفكار جديدة، ومبادئ تمكنه من إنشاء دولة قائمة على العدل والمساواة. لقد أقر بوجوب مراقبة الحكومة فالأمة، أو الشعب له حق الاطلاع على ما تقوم به الحكومة حرصا على حقوقه الأساسية.

هذه المباحث " قائمة على رفض الكواكبي لظاهرة الاستبداد "[1] وهذا ما نلاحظه في المبحث الأخير ويتمثل في السعي في رفع الاستبداد، فهوّ من أهم المباحث لأنّ التخلص من هذه الظاهرة يعتبر هاجسا؛ وهدف الكواكبي ويعتبر الدافع لتأليف كتابه " طبائع الاستبداد " فكما قلنا أن هدفه هوّ الحد من تلك الظاهرة وإصلاح الأوضاع، والعودة إلى الشكل الأوّل للحكومة أي الخلافة القائمة على الشورى. لذلك نجده في المبحث الأخير وضع قواعد اعتبرها مناسبة لرفع الاستبداد وهيّ كالتالي:

1"- الأمّة التي لا يشعر كلّ ها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

2- الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج .

3- يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد [2]

يرى فالقاعدة الأولى فيها أن الأمّة التي تكون تحت نار الاستبداد كالجسم المريض. فإذا انتقل هذا المرض من عضو إلى عضو، فسيؤدي ذلك إلى الموت. فكذلك الدّولة التي تعرضت لظاهرة الاستبداد،فسيؤدي ذلك غلى انحطاطها، وانحلالها، فالأمة التي لا تسعى جاهدة من أجل الحرّية أي الحرّية التي تأتي بعفوية فهيّ تزول كما أتت بعفوية، لذلك على الفرد و على الأمّة أن تعمل للحصول على الحرّية، فلا شيء يأتي بعفوية أو دون العمل، فهذا الأخير يعتبره الكواكبي أساس الترقي الذي ينشده.كما أنّه رفض الحرّية التي تأتي بالثورة، فهيّ لا تفيد في شيء " إنّ الثورة غالبا تكتفي بقطع شجرة الاستبداد،و لا تقتلع جذوره. فلا تلبث أن تنمو وتنبت وتعود أقوى ممّا كانت أولا "[3]فالكواكبي برغم من مناداته للحرّية،ودعوته للحصول عليها

[1] عاطف العراقي: العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر, ص: 174
[2] عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص:177
[3] المصدر نفسه, ص : 179

والقضاء على الظاهرة؛التي جعلت من الحرّية حلم كلّ مفكر عربي. فهوّ يرفض أي عمل ثوري وهو ضد العنف وضد الحروب، فبرغم من المبادئ التي تحملها أي ثورة إلاّ أنّها تترك أثارا سلبية؛ فالثورة الفرنسية مثلاً جاءت بمبادئ سيّاسية؛ وأيقظت الفكر العربي ممّا دفعه للبحث عن حقوقه؛وحرياته وأدى ذلك إلى تغيير النّظام خاصّة في مصر، حيث تمكن الشعب المصري من إسقاط نظام الممالك؛ إلاّ أنّها ولدت نوعا من الإرهاب بفتكها للدماء وقتل الأرواح البريئة. ربما لهذا السّبب يرفض الكواكبي أي عمل ثمري.كما أنّه يتقيد بما جاء في الشريعة الإسلامية حيث أنّها نهت عن التقاتل بين النّاس، وبين أبناء الأمة. لهذا يرفض أي تصرف عنيف ضد السّلطة،أو الحكومة برغم من أنّها سلطة مستبدة، فلا يرد الإساءة بالإساءة.

لذلك جاء بخطوات من اجل الإصلاح،أولها بث نوع من الوعي بالأوضاع السيئة للأمة؛ التي أدت إلى انحطاطها وانحلالها "فإذا وجد في الأمّة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولا أن يبث فيها الحياة وهيّ العلم أي العلم بأنّ حالتها سيئة".[1]إن الوعي هو مصدر التغيير؛ فالإنسان عندما يستوعب ويعلم مدى صعوبة الظروف التي يعيش فيها فهوّ بذلك يسعى جاهدا ويحمل في ذاته هدفا يجب الوصول إليه وتحقيقه بشتى الطرق.وعليه لابد من العلم والوعي فهذه المهمة، أي مهمة نقل الوعي في الأمّة تعود إلى العلماء والمصلحين الذين يسعون لإصلاح الأوضاع السّائدة.فالخطوة الأولى للإصلاح هيّ الوعي فقد وضع شروطا يجب أن يتقيد بها من يحمل تلك المهمة، فمنذ نشأته يهتدي إلى ذلك،

وضع إحدى عشر نقطة عبارة عن صفات يتقيد بها الفرد.ويعد بها نفسه من أجل القيام بتلك المهمة. فالأمر المهم في هذه المهمة الإرادة، والشعور بالاستعداد للخوض في مهمة الإصلاح فالنقطة الأولى تتمثل في تزويد الفرد ذاته بالعلوم النافعة، كالحقوق والسيّاسية،والاقتصاد، والفلسفة العقلية، والتاريخ، وعلوم الإدارة والعربية.تساعد هذه العلوم المصلح على القيام بعلاقات اجتماعية، فبذلك يكون على علم بما يحدث في المجتمع، فالفرد الذي يتحصل على جميع هذه العلوم، فهوّ يكون على ارتباط دائم بالمجتمع؛ لذلك اشترط الكواكبي على أن هذا الفرد يجب أن يكتسب موقعا اجتماعيا محترما. وذلك من خلال وظيفته في المجتمع، وزيادة على هذا لابد للفرد المصلح أن يعد نفسه أدبيا،وذلك من الناحية الأخلاقية، والاجتماعية لحرصه

[1] عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص: 180

على اكتساب الأخلاق، والصدق، والأمانة،والثبات على المبادئ والمحافظة على آداب القوم، وعادتهم؛ ووجوب إظهار الشفقة على الضعفاء والغيرة على الدّين والوطن. وما نلاحظه هوّ أنّ الكواكبي اشترط على أن يكتسب الفرد المصلح سلوك وتصرفات تؤكد على تعالي نفسه، وذلك من أجل الحرص على سلامته اتجاه المستبد؛ فهوّ لا يجب أن يفضح أمره وذلك من أجل كسبه موقع هام داخل المجتمع،ويتمكن من إبلاغ رسالته فما نلاحظه هو أن الكواكبي قد أكد أو أصر على الجهد الفردي في عملية الإصلاح، فهوّ ينطلق من الفرد أولا. ثم الجماعة فصلاح الفرد يؤدّي إلى صلاح الجماعة. حيث أن الجماعة التي يكون فيها فرد واحد غير صالح يؤدّي ذلك إلى انحطاط تلك الجماعة.

بإمكان الأفراد تحويل جهدهم الفردي إلى جهد جماعي. ولكن لتلك الجهود أن تتضافر فيما بينها، وهذا ما يعيدنا إلى فكرة أن الكواكبي جعل الأفضلية للجهد الفردي. فالدولة التي أراد تأسيسها الكواكبي تعتمد على إنسان واحد صالح وهو يقول في هذا السياق: " يكفي أن نضع في رأس السّلطة إنسان صالحا حتى نحصل على سياسة صالحة "[1] نجد هذه الفكرة عند الفارابي الذي وضع برنامجا؛ لإعداد رئيس المدينة؛ وهذا ما نجده في كتابه " أراء المدينة الفاضلة ".

تحدد صفات الحاكم صفات المجتمع وسياسته، إذ يمكن القول بأن هذه العبارة هيّ التي سادت منذ البداية حتى عصر الكواكبي. وانطلاقا منها يمكن استبدال الحاكم المستبد، بحاكم أفضل وذلك يكون بطرق سلمية دون ثورة؛ أو حرب. لهذا يرفض الكواكبي أي عمل ثوري.هذا ما نجده في القاعدة الثانية، فهيّ مكملة للقاعدة الأولى.فالاستبداد لا يقاوم إلاّ بالعلم. فالأمة يجب أن تعي وتعلم، وذلك من أجل أن تترقى، إلاّ أن ذلك يحتاج إلى وقت طويل.وهذا لمدى تأثير الاستبداد في نفوس الأفراد فثقتهم به تكون أكبر من ثقتهم بالعلماء، والمصلحين"لأن العلماء مهما ترقوا في الإدراك، لا يسمحون باستعمال القشعريرة بالعافية، إلاّ بعد التروي المديد، وربما كانوا معذورين في عجم الوثوق، والمسارعة لأنّه ألفوا أن لا يتوقعون من الرؤساء، والدعاة إلاّ الغش والخداع غالبا "[2] فبذلك تكون عملية التوعية صعبة تحتاج إلى زمن طويل. فإلى جانب هذا الاستبداد أقوى من العلم فهوّ حافل بأنواع القوات كالجند، والمال ورجال الدّين وأهل

[1] جورج كتورة :طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد, ص: 140
[2] عبد الرحمان الكواكبي: طبائع الاستبداد و مصارع الاستبداد: ص: 182

الثروات، وجميع هذه القوات تجعل الاستبداد أقوى من قوة الفكر العام. وعليه لا بد من قوة أخرى من أجل التغلب على قوة الاستبداد، وهيّ العزيمة والاستعداد والثبات.لا ينبغي مقاومة الاستبداد بالعنف، وذلك لتفادي الفتن بين النّاس كذلك عدم إلحاق الضرر بالأفراد الذين لا علاقة لهم بالاستبداد، أو المستبد.نجد بأن الكواكبي يحاول دائما تفادي مثل هذه النتائج، فلهذا جاء بنقاط يمكن الاعتماد عليها من أجل قلب الأوضاع على الاستبداد والمستمدين.فهيّ تتعلق بالأعمال التي يقوم بها المستبد، فهيّ تثير غضب العامة وتدفعهم للعصيان لخسارته في حرب أو إهانته للدّين،وابتعاده عن الأصول، الدينية أو مطالبته لأموال كثيرة لا تقدر عليها العامة. فكل هذه الأعمال والظروف يجب الاستفادة منها، إلى جانب الظروف الذاتية، وهذا كلّهمن أجل مواجهة شخص مستبد، فالكواكبي هنا يهتم بالحاكم أكثر من الدّولة كإدارة عامّة ذات أجهزة إدارية مختلفة، فهوّ يعترف فقط بشخص المستبد.فما نلاحظه أنّه لا يجب التركيز فقط على شخص واحد للقضاء على الاستبداد. إنما لابد القضاء على جميع أعوانه الذين يشكلون تلك الإدارة المستبدة.

يلخص الكواكبي في مضمون القاعدة الثالثة؛ ما يجب أن نستبدل به الاستبداد.فهيّأنّه لابد من وضع خطة؛ أو مشروع بديل لذلك النّظام الذي سيتم إزالته، أو إسقاطه؛ فتلك الخطة لابد أن يوافق عليها الرأي العام. وذلك لعدم انضمام العامة إلى صف المستبد فتضيع الجهود المبذولة. كما أن معرفة الغاية شرط الاستعداد للتغيير، لأنّه إذا لم توضع غاية نهائية لتلك المهمة، فذلك سيؤدي إلى فساد العمل الذي قام به المصلحون. وتتكاثر الفتن، وتظهر الحروب داخل الأمّة.فهذا ما نلاحظه في العصر الحالي داخلا للدّول العربية، التي تمكنت من إسقاط النّظام القائم.لكنها لم تتمكن من إيجاد بديل أفضل.

بقيت الأمة العربية في حروب دائمة حيث كثرت الآراء، فكل رأي مخالف للأخر،وكثر الفساد، والقتل، وهذا ما لا يريده الكواكبي ويرفضه. لهذا جاء بهذه القاعدة فلا بد من العمل بها وعليه "يقر بوجوب تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أن يستبدل بها الاستبداد[1] "إلا أنّه لم يضع تفصيلا لهذه القاعدة، ولم يذكر ما هوّ شكل الحكومة التي أراد تأسيسها.لكن من خلال دراستنا لفصول كتابه، ومن خلال سياقه الفكري؛ لاحظنا أنّه أراد للأمة العربية أن تعود إلى الدّولة

[1] المصدر السابق ص 186

البدائية منذ ظهور الإسلام، وهيّ الخلافة الراشدة القائمة على مبدأ الشورى. لذلك بدا اهتمامه بالرأي العام واضحا؛ فالشورى تعتبر من المبادئ الأساسية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.فهوّ يدعو الأمّة العربية للاعتماد على المبادئ الدينية في أمور السياسة. إذن لابد من وضع خطة وبديل وذلك يكون بصراحة وإخلاص. كذلك يجب إشهارها بين عامّة النّاس،وإقناعهم بها، وإرضائهم، وذلك حسب رأي الكواكبي يكون باستعمال أساليب دعاية حديثة وسائل الاتصالات.حيث أنّه أرجع فشل الإمام علي ومن وليه من أئمة أهل البيت في عدم تمكنهم من تبليغ دعوتهم إلى الصعوبة في المواصلات، وفقدان وسائل الاتصال، فالكواكبي يدعو إلى الاستفادة من الوسائل الحديثة، وما وصلت إليه العصور من تطوّر في مختلف المجالات خاصّة الإعلام والمواصلات.

جاء الكواكبي بالقواعد التي بإمكانها للقضاء على الاستبداد؛تحمل جملة من الحقائق حول فكره، كرفضه للعنف مثلاً، وذلك من خلال رفضه للفتنة، وهذا ما نجده في معظم دراساته، حيث دعا إلى توضيح الأمور والخطوات في الأمّة لعامة النّاس.ولذلك يجب توضيح الغايات والأهداف الموجودة في عملية الإصلاح. صحيح أنّه يدعو إلى المقاومة وإسقاط النّظام،لكن بدون الحروب وبدون أسلحة وبدون فتن. فالمقاومة التي يدعوا إليها الكواكبي، هيّ مقاومة هادئة سلاحها الوعي والعلم, ومن هنا تظهر النزعة التفاؤلية لهذا الفكر.

تفاءل الكواكبي بالمستقبل الذي يبنى على العلم، وغيرها من الصفات التي تغير شخصية الإنسان.وتجعل منه إنسانا سعيدا ذلك الإنسان، الذي يريده الكواكبي وذلك يظهر في خاتمة كتابه بقوله " إني أختم كتابي هذا بخاتمة بشرى وذلك بواسطة العلم وما بلغ إليه، تدل على أنّه يوم الله قريب. ذلك اليوم الذي يقل فيه التفاوت في العلم و يفيده من القوة،وعندئذ يحدث التكافؤ فيقوة البشر، فتنحل السّلطة ويرتفع التغالب، فيسود بين النّاس العدل والتوارد، فيعيشون بشرا لا شعوبا، وشركات لا دول، وحينئذ يعلمون ما معنى الحياة الطيبة : "هل هيّ حياة الجسم وحصر الهمة في خدمته؟ أو هيّ حياة الروح وغذاءه الفضيلة ؟ ويومئذ يتسنى للإنسان أن يعيش كأنه عالم مستقل خالد كأنه نجم مختص في شأنه، مشترك في النظام، كأنه ملك وظيفة تنفيذ أوامر

الرحمان الملهمة للوجدان. "[1]لقد كان هدف الكواكبي هوّ الوصول إلى تكوين إنسان سعيد، فهوّ لا يرى هدفا للإنسان غير السعادة التي تعتبر كمال في الجسم. أكد الكواكبي كذلك على مستقبل العلم؛ والذي يظهر الوجه الإصلاحي لفكره.والذي يمكن تسميته بالإصلاح الواعي، حيث أنّه أصر على الاعتماد على المبادئ العقلية، والدينية. فقد وضع العلماء في قمة المصلحين، وجعلهم الفئة التي بإمكانها أن تسيطر على عقول العوام؛ الذين أعميت أبصارهم. وفي هذا الشأن بالذات تقول ماجدة حمود: " لذلك اعتبر رجل العلم طبيب يعتني بالعوام ويهتم به وذلك من أجل يقظتهم وتنوير عقولهم، ليستطيعوا رؤية الحقيقة ويقارعوا الاستبداد على أسس سليمة."[2].

إن سعادة الأمّة ورقيها مرتبطة بطائفة من العلماء والمثقفين. لذلك يكون بتنوير العقول بالمعارف المختلفة؛ التي تمكنه من العيش بسعادة داخل أمته. إن هم الكواكبي الوحيد؛ هوّ القضاء على تلك الظاهرة التي اعتبرها أصل البلاء؛ الذي كان سائدا في العصر؛ الذي عاش فيه حتى يومنا هذا.فلابد من القضاء على تلك السّلطة المستبدة التي سيطرت على جميع الميادين، سيّاسية أو اقتصادية، أو اجتماعية.كما أنّها سلبت شخصية الإنسان،لذلك أراد الكواكبي ان يرد الاعتبار للإنسان، وذلك بدعوته إلى إعادة الخلافة إلى العرب. وهذا ناهيك عن أفكاره ذات الأبعاد الاجتماعية، والسيّاسية " يقال أيضا عن اهتمامه بالدعوة إلى القومية العربية. حيث أنّه جاء ببرنامج سياسي يهدف أساسا إلى استقلال الأمّة العربية عن الخلافة، وذلك بمطالبته بالقومية فهوّ يعتبر أحد روادها.

[1]عبد الرحمن الكواكبي :طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد, ص: 188
[2]ماجدة حمود : فارس النّهضة والأدب عبد الرحمان الكواكبي, ص : 75

- **المبحث الثاني: الإصلاح عند الكواكبي بين التنظير والفعل**

لابد من التنويه بأنّ الكواكبي قد عمل في الصحافة، حيث بدأ بالكتابة في هذا المجال منذ شبابه؛ لكنّه أحس بأنّ العمل في صحيفة رسمية يعرقل طموحه في تنوير العامة، ويمنع تزويدها بالأخبار الصحيحة، لذلك رأى ان ينشئ صحيفة خاصّة لاعتقاده أنّه يستطيع الكتابة فيها بحرية أكثر من الصحيفة الرسمية التابعة للدولة، فأصدر صحيفة "الشهباء" عام 1877، إلاّ ان هذه الصحيفة لم تستمر طويلا، فقد أغلقت بشكل نهائي لأنّ السّلطة لم تستطع تتحمل جرأته النقدية. دفعه هذا به إلى إصدار جريدة "الاعتدال" عام 1879، لكن السّلطة آنذاك عملت على تعطيلها، وبعد أن تعطلت صحيفتاه انكب على دراسة الحقوق حتى برع فيها.

أحس الكواكبي بأنّ السّلطة تقف في وجه طموحاته وتعرقل مشاريعه الإصلاحية، بل وصل الأمر بها إلى عزله فصله عن العمل، لذلك انصرف إلى الاشتغال بعيدا عنها. انطلاقا من محاولات الكواكبي الفعلية للإصلاح يمكننا القول بأنّ عصر النّهضة هوّ عصر يمكن اعتباره كعصر الإصلاح والتغيير. لأنّه العصر الذي أيقظ المفكرين العرب، وكان ظهورهم لدليل على ذلك. فكل منهم جاء بمشروع حاول تطبيقه على نمط الحياة العربية، خاصّة في المجال السياسي؛ لأنّ الدّول العربية عرفت انحطاطا وتخلفا ملحوظا في هذا المجال، والسّبب في ذلك يكمن في تلك الظاهرة التي استولت على الحكم العربي. حيث ان الدّولة العثمانية أصبحت مسيطرة على الحكم والسّلطة بصفة عامة.

قد كانت دولة استبدادية ترفض أي دعوة للإصلاح والتغيير، وهذا ما أدّى بالكواكبي إلى تأليف كتابه" أم القرى" الذي حاول فيه مقاومة ظاهرة الاستبداد وإصلاح المجتمع والأمة بأكملها فقد واجه السّلطة العثمانية، وبدأ بتوعية الشعوب العربية بعمله في الصحافة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وكذلك عبر الممارسة العلمية « نتيجة للإصلاحات التي أدخلها إلى الدّولة عزل من منصبه كرئيس للبلدية ، كما أنّه حول مكتبه إلى مركز لوقع الشكاوي ضد الولاة الفاسدين وكتابة مظالم الفقراء وإرسالها إلى السلطان فبذلك لقب بابي الضعفاء »[1]ان الأعمال التي أداها الكواكبي داخل الدّولة يجعلنا نقول بأنّه يمكن اعتباره بمثابة رجل دولة، فقد مكنته وظيفته من

[1] د/ ماجدة حمود: عبد الرحمن الكواكبي فارس النّهضة العربية، من منشورات اتحاد العرب ، دمشق 2001 ص :17

معرفة جذور الحكم، وفهم الواقع المزري الذي تعيشه الشعوب العربية، وذلك التخلّف والانحطاط الذي حل بالأمة. ففي هذا الكتاب حاول التطرق إلى فهم تلك الظاهرة والداء الذي أصاب المسلمين ومعرفة أسبابه وآثاره. كما أنّه حاول أن يبين أهم الوسائل التي تخرج الأمّة الإسلامية من ذلك التخلّف والانحطاط السياسي.

واجه الكواكبي أول مشكلة مع الاستبداد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فوعيه بهذه الظاهرة كان في سن مبكرة. لقد واجهها في جميع أعماله منذ ان بدأ العمل في الصحافة، وفي جميع سلسلة أعماله وعليه نجده في كتابه طبائع الاستبداد وضع لهذه الظاهرة مفاهيم وتعاريف كثيرة وصف فيها ملامح تلك الظاهرة ومواصفاته. فقد عرف الاستبداد لغة على النحو التالي: «أنّه غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة »[1] فبهذا المفهوم يمكن القول ان الحاكم يستقل بالسلطة لنفسه ويبتعد عن أي مشاركة في إصدار القوانين فهوّ الذي يشرع ويطبق ولا يقبل أي نصيحة من طرف الآخرين، ففي هذا المفهوم عرف الاستبداد لغة فهوّ مفهوم عام يشمل جميع أنواع الاستبداد، إن الشخص الذي ينعزل برأيه ويتقبله دون مشاركته الآخرين مهما كان رأيه، فهوّ بذلك يعتبر حاكم مستبد يسلط حكمه على الشعوب، وذلك باستعمال العنف والقوة. فالحاكم يكون حرا في حكمه فبذلك يقف حاجزا أمام حرية الآخرين، فالكواكبي كما قلنا سابقا عايش ذلك الاستبداد من طرف الحاكم العثماني عبد الحميد الذي تسلم كما يؤكد ذلك أحمد برقاوي « لقد اعتلى عبد الحميد السّلطة 1887 عبر انقلابه ضد أخيه السلطان مراد»[2]، لقد جاء في بداية حكمه بدستور يحمي حقوق المواطنين، ويجعلهم متساوين أمام القانون. فكانت الدّولة في ظل الدستور دولة برلمانية، إلاّ ان السلطان عبد الحميد ألغى ذلك الدستور مدة ثلاثين عاما، كرس خلالها ديكتاتورية فظة واستبدادا مروعا.

اصدر السلطان قوانين مجحفة في حق الشعوب. وكان يرفض أي فكرة تنويرية، حيث أنّه سعى دائما للقضاء على أصحاب الآراء التنويرية وجميع المفكرين الذي يدعون للإصلاح حيث أنّهم هاجروا إلى مصر وكان من بينهم عبد الرحمن الكواكبي« لقد منع السلطان عبد الحميد

[1] عبد الرحمن الكواكبي،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،ص :37
[2] أحمد برقاوي، محاولة في قراءة عصر النّهضة ، ص:65

استخدام مصطلحات " الدستور" و"الثورة" و"الاستبداد" و"مجلس النواب"، وتحولت المطبوعات في عهده إلى وسيلة من وسائل تكريس الأفكار الرجعية»[1]

أمام هذه القوانين الاستبدادية التي سلطها ذلك السلطان انهزمت الدّولة العثمانية أمام روسيا، ممّا فتح الطريق للغرب لاقتحامها واحتلالها الدّول العربية. إذ يمكن القول بأنّ الكواكبي عرف الاستبداد انطلاقا ممّا شاهده من ذلك السلطان المغرور؛ الذي لم يكن واعيا بذلك الاستبداد والطغيان الذي فرضه على الشعوب، ممّا أدّى إلى انهيار الدّولة العثمانية. وعليه ظهر ذلك المفكر المصلح الذي كان يهدف الى إصلاح الأمة؛ والحكم بداية من حلب ثم مصر. لكنّه قبل التطرق أو البداية في الإصلاح؛ بدأ في دراسة ذلك الداء الذي أصاب الأمة، وقام بمحاولة تعريفه وإعطاءه مفاهيم عديدة، وذلك من أجل التعرف على أسبابه وأثاره ومجالاته انطلاقا من إلمامه بعلم السيّاسية الذي عرّف علم السيّاسة على النحو التالي: « أنّه إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة [2]

يرى الكواكبي بأنّ أول مبحث من مباحث هذا العلم هوّ الاستبداد، فلا بد من التطرق إليه لتشخيصه وتعريفه. فقد اعتبره مناقض لعلم السياسة. أنّه التصرف في الشؤون بمقتضى الهوى، فالحاكم يكون عبد لأهوائه ورغباته، وعليه نجده بأنّه تطرق لمفهوم الاستبداد في اصطلاح السياسيين، وذلك بذكر مرادفاته. فما تلاحظه هوّ ان لهذه الكلمة مرادفات كثيرة تستخدم في المجال السياسي؛ فكلها تخدم مصلحة وهدف واحد؛ متمثل في الظلم والسّيطرة والطغيان.

ذكر الكواكبي الكلمات التي تستخدم في مقام من استبداد المتمثلة في: استعباد اعتساف، تسلط، تحكم، طغيان...فكلها معاني للاستبداد كما أنّه وضع ما يقابل هذه الكلمات وهيّ: مساواة، حس مشترك، تكافؤ وسلطة عامة. « يراد بالاستبداد طغيان الحكومات لأنّها أعظم مظاهر الأضرار؛ التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة، وأما تحكم النفس على العقل وتحكم الأب والأستاذ والزوج؛ ورجالات بعض الأديان؛ وبعض الشركات؛ وبعض الطبقات؛ فيوصف بالاستبداد مجازًا أو مع الإضافة. كما أنّه ركز على معنى الاستبداد عند السياسيين فقال: ان الاستبداد إصلاح السياسيين؛ هوّ تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة؛ وبلا خوف تبعه. وعرّفه

[1] المرجع السابق ص: 110
[2] عبد الرحمن الكواكبي،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ،ص: 34.

بالوصف فهوّ يرى أنّه صفة للحكومة المطلقة العنان؛ التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية لأمن عقاب محققين » [1]

لابد من لفت الانتباه إلى كون الكواكبي قد فرق بين الاستبداد لغة والاستبداد عن طريق ذكر المرادفات، والاستبداد عن طريق الوصف. فما نلاحظه أنّه ركز على الجانب السياسي؛ حيث أنّه في كلّ التعاريف التي قدمها هناك علاقة بين الاستبداد والحكومة؛ حيث أنّه اعتبر بأنّ صفة الاستبداد لا تشمل فقط الحاكم الفرد المطلق بل تشمل أيضا حكومة الجمع "[2]. فهوّ يقول أن الاستبداد تشمل سلطة الحاكم الفرد المطلق، والحكم الفرد المقيد كما أنّها تشمل حكومة الجمع، حيث أنّه يرى أن الاشتراك في رأي لا يدفع الاستبداد، فإن اتفقت عدة آراء حول موضوع أو قانون مهما كانت نتائجه، فذلك حتما سيؤدي إلى ظهور الاستبداد والطغيان، وذلك بفرض تلك القوانين على الشعوب بالقوة.

بيّن الكواكبي -كذلك- أن الاستبداد مراتب، وأكثرها شدة هيّ حكومة الفرد المطلق؛ الذي يملك بيده جميع القوانين والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة، فهوّ الوارث للعرش، القائد للجيش؛ والحائز على سلطة دينية. إذا اجتمعت هذه الصفات في يد شخص واحد؛ سيؤدي ذلك إلى هلاك الأمة، وهنا تظهر الحاجة الملحة إلى مبدأ فصل السلطات داخل الدولة؛ وعليه يجب توزيع المهام على فئات المجتمع؛ وذلك يكون حسب القدرات والكفاءات. وهنا يمكننا العودة إلى رأي أفلاطون الذي يرى أنّه من الواجب تقسيم المجتمع إلى طبقات، اذ لكل واحدة منها مهامها الخاصة بها، ولا تتدخل أي طبقة في عمل الطبقة الأخرى.

لكن ما نلاحظه عند الكواكبي أنّه قال بوجوب مراقبة الحكومة، ومحاسبتها بلا تسامح. فالطبقة الحاكمة يجب ان تراقب من طرف الطبقات الأخرى، وذلك لعدم الوقوع في الاستبداد والقمع، كذلك من أجل الحفاظ على حقوقها وحرياتها. « لقد كان الكواكبي حريصا على ان يبين لنا ان الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد؛ ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة»[3] يرى الأمم المتمدنة بالرغم من تخلصها من الجهالة؛ إلاّ أنّها لم تتخلص بشكل نهائي من

[1] عبد الرحمن الكواكبي. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.ص: 37
[2] عاطف العراقي :العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع 1998،ص :95
[3] عاطف العراقي .العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر.ص165

الاستبداد، وذلك لوجود وسيلة الجندية التي تعبر من وسائل الاستبداد. تكون الحكومة استبدادية اعتمادا على وسيلتين هما الجهالة والجندية؛ كما يقول الكواكبي فهما: اكبر مصائب الأمم وأهم مصدر لمتاعب الإنسانية"[1].فهي من أبشع الوسائل حيث أنّها تفسد الأخلاق وتجعل الإنسان في مرتبة الحيوان الشرس، فهيّ بحد ذاتها تعتبر استبداد للإنسان الذي يتقيد بها. (المقصود الجندية)

نجد أيضا بأنّ الكواكبي قد بحث في أسباب الاستبداد فهوّ يقول « إن أقبح أنواع الاستبداد: الجهل على العلم واستبداد النفس على العقل»[2]ان الإنسان الذي لا يتقيد بعقله يستولي عليه الجهل والتخلف، فبذلك يكون الجهل هوّ المسيطر وعليه العلم يعتبر نقيض الاستبداد لأنّه بالعلم يمكن التخلص من تلك الظاهرة وذلك بتوعية الشعوب وإيقاظها لتنادي بحريتها. تطرق الكواكبي لدراسة هذه الظاهرة من جوانب مختلفة، حيث أنّه قدم تعاريف كثيرة لها، فهيّ تشمل جميع المجالات خاصّة المجال السيّاسي حيث اعتبر بأنّ الحكومة هيّ أعظم مظاهره، كما أنّه بين ماهيته ومراتبه. لقد وصفه من نواحي عديدة وذلك من أجل توعية الفرد والشعوب أينما كانت، وفي أي عصر عاشت فيه. ان أفكاره الكواكبي لهي أفكار تنويرية سبقت عصره، وهنا تظهر ملامح عبقريته، كذلك أثار تلك الظاهرة عليه، حيث أنّه ذاق من المرارة ما يكفي ليقف أمام كلّ سلطان جائر. فعل ذلك بكلّ شجاعة وصراحة لقول من الحق والمطالبة بالحرية.

أراد الكواكبي استعادة دور العقل، وحريته التي قضى عليها الاستبداد،وغيّب روح العلم، فمحوره الأساس في هذا الكتاب، هوّ الرقي وطريقة بلوغه والمتمثلة في العلم والحرية. إذ أن صراحته وجرأته جعلت تلك السّلطة المستبدة تلاحقه من بلد إلى بلد آخر؛ حتى تمكنت من القضاء عليه.فكانت تلك الملاحقة وتسميمه بمثابة دليل على أن كلّ ما قاله حول تلك السلطة كان حقيقة مرة. عرّف الكواكبي بمقالاته التي تفضح فساد الولاة، فقد استغلت السّلطة محاولة اغتيال والي حلب من قبل شاب يتدرب على المحاماة في مكتب الكواكبي، فألقت القبض عليه بتهمة التحريض على قتل الوالي، لكنّه خرج من هذه التهمة بريئا. رغم ذلك لم يتخلص من مضايقات والي حلب، وقد استغل حادثة تعرض القنصل الإيطالي للإصابة برمية حجر، وقد كان ذلك

1 عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،ص :39.
2عبد الرحمن الكواكبي نفس المصدرص: 42

بالقرب من بيت الكواكبي ليثبت هذه التهمة. فقبض عليه وصودرت أملاكه، وحكم عليه بالإعدام في محكمة حلب. إلاّ أنّه برئ من هذه التهمة وعُزل الوالي على خلفيتها.

لم تكتف السّلطة بمصادرة حريته الصحفية بمنعه من إصدار صحيفة؛ ومصادرة حريته الشخصية، وذلك بسجنه، والاستيلاء على أملاكه. بل وصل الأمر بالمستبد أن انتزع منه تسيير نقابة الأشراف التي كان قد أسسها.لكن الأذى الأكبر الذي تعرض له الكواكبي من قبل الاستبداد، هوّ سرقة مؤلفاته وأوراقه.ودفعه الاستبداد إلى حد يقترض ليعيش بعد أن صودرت أملاكه. مات الكواكبي مسموما في القاهرة يوم الجمعة في 6 ربيع الأوّل سنة 1320هـ الموافق لـ 13 جوان 1902 م. كانت وفاته زمن الخديوي عباس حلمي؛ الذي كان قد أكرم وفادته وسنوات إقامته في مصر. وقد خصه بجنازة كبيرة وتم دفنه عند جبل المقطم حيث لا يزال قبره حتى الآن.وقد نقش على قبره بيتان من الشعر لشاعر النيل حافظ إبراهيم:

هنا رجل الدينا هنا مهبط التقى هنا خير مظلوم هنا خير كاتب

قفوا واقرؤوا أم الكتاب وسلموا عليه فهذا القبر قبر الكواكبي .

• نقد وتقييم

اقترح الكواكبي أن تكون الحكومات بجميع أنواعها معرضة لهذه الظاهرة، وعليه لابد من فرض المراقبة عليها، لكن ما نلاحظه هو انه حين تطرق لهذه النقطة، أي مراقبة الحكومة؛لم يكشف عن هوية هذا المراقب؟. فهل تكون المراقبة من طرف السلطات الأخرى؟ أو من طرف الرعية أو الشعوب؟ فإذا كانت المراقبة من طرف السلطات الأخرى، هذا يعني أنّه يمكن أن تكون شكلية، لأنّه يمكن القول أن رجال الدّولة يؤيدون بعضهم البعض. وذلك من أجل بلوغ أهدافهم، وأغراضهم الشخصية. فبرغم من وجود مبدأ فصل السلطات؛ إلاّ أن الحكم في الكثير من الأنظمة لم يتغير، ولم يتطور. ولازالت تلك الظاهرة تسيطر إلى يومنا هذا. وهذا ما أنتج أنظمة شمولية، وأنظمة وراثية تحتكر الحكم احتكارا مطلقا. ولذا لابد أن تكون المراقبة من طرف الرعية، الذين سلبت منهم حرياتهم، وحقوقهم. لأنّه يمكن القول أنّهم هم الذين ذاقوا مرارة ذلك الحكم، وتمكنوا من معرفة سلبياته وإيجابياته.

أما في الجانب العسكري فإننا نجد بأن الكواكبي قد انتقد اتكاء الأنظمة على ما أسماه بـًالجندية" أي الخدمة العسكرية والجيش.ووصفها بصفات سيئة، لكن ما نلاحظه هو أن هذه الوسيلة ضرورة للمجتمع وللأمة، وذلك من أجل حمايتها من أي عدو خارجي. وعليه لابد أن يفرق بين الجندية التي تستعمل في مجال الحماية، والتي تستغل في إشاعة الاستبداد.فما نلاحظه اليوم من حروب يظهر ذلك الفرق، فقد وضع الكواكبي مقارنة بين الدّولة المتمدنة والحكومات البدوية. حيث أن هذه الأخيرة لا تعرف الاستبداد لأنّه كما يقول أن الذين يقطنون البادية يسهل عليهم الرحيل والتفرقة إذا تعرضت الحكومة لحقوقهم، وحرياتهم الشخصية. فهو يرى أن أهل شبه الجزيرة العربية لا يعرفون الاستبداد إلاّ فترات قليلة، عكس الدّولة المتمدنة التي تعتبر مصدر الاستبداد. فهوّ يقول أن في ظل تاريخ الحكومات المدنية لا توجد حكومة مسؤولة استمرت أكثر من نصف قرن إلى غاية قرن ونصف.

نلاحظ إذن حسب الكواكبي أن ماهية الاستبداد تعود إلى التطور والتقدم، حيث أن الدّولة المتمدنة تعتبر أصل هذه الظاهرة. لذا يمكن القول بأنّ الدّول الأوروبية تعتبر أكثر الدّول تمدنا إذا فهيّ أكثر الدّول استبدادا. فهل حقيقة أن الدّول المتمدنة عرفت استبدادا كثيرا عكس

الحكومات البدوية ؟ فإن كانت كذلك كيف نفسر الدعوات الإصلاحية التي نادى بها الكثير من المفكرين العرب اللذين تأثروا بالفكر و الحكم الغربي وقالوا أنّه قائم على العدل والحرّية. فالطهطاوي مثلاً الذي جاء بمشروع سياسي أوروبي، حاول أن يطبقه على الدّول العربية، لأنّه رأى بأنّه الحكم الأمثل، الذي يضمن حرية الشعوب، وحقوقهم.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث، المتواضع عن ظاهرة الاستبداد عند العرب، ومكانتها في الفكر العربي. يمكن القول أن هذه الظاهرة شغلت فكر الكواكبي. وجعلته يربط جميع أبحاثه وأفكاره بها. حيث أصبح المجال السيّاسي من أهم المجالات التي يهتم بها. وهذا راجع إلى ما وصلت إليه الأمّة العربية من تخلف في هذا المجال.فالعديد من المفكرين تطرقوا لدراسة تلك الظاهرة من حيث المفهوم؛ والأسباب؛ والنتائج؛ وحاولوا الإتيان بحلول لمعالجة ما أفسدته تلك الظاهرة. وهذا ما نلاحظه عند الكثير من المفكرين الذين جاءوا بمشاريع سيّاسية وحاولوا تطبيقها على الأمّة العربية. وذلك من خلال ما قاموا به من دراسات حول الدّولة العربية إلاّ أن ظاهرة الاستبداد بلغت هدفها، وأصبحت النّظام الأساس الذي تقوم عليه معظم الدّول العربية.فقد تركت أثارا بالغة لم يتمكن الإنسان العربي من تجاوزها. وجعلته كالحيوان على حد تعبير الكواكبي.أصبح الإنسان العربي تسيره غرائزه، وحاجياته. ففي هذه الحالة غيب العقل، وأصبح مهشما.

لقد ساد الاستبداد في الأمّة العربية بكاملها،وقضى على أخلاقها، ومبادئها. وعليه لابد لهذه الأمّة أن تستفيد بمّا جاء به الكواكبي. وأنّ تعمل على تطبيق مشاريعه السيّاسية،وذلك من اجل الخروج من تخلفها، واللحاق بالغرب. وعلى الشعوب العربية أن تستيقظ من سباتها العميق، إذ أنها تعيش أحلاما لا مكان لها في الواقع، ولا تدرك بان السبيل الوحيد لذلك هوّ التجديد، والتغيير. لذلك نجد عبد الرحمن الكواكبي الذي يدعى بشهيد الحرّية، قد دفع حياته ثمنا من اجل إرجاع السيادة، والحرّية للعالم العربي، وذلك بمواقفه الثائرة، وأفكاره التنويرية؛ التي حاول أن ينشرها بطرق سلمية علمية.

لقد لجأ إلى المقاومة بكلّ ما يستطيع من وسائل سلمية، فحتى هجرته تعتبر وسيلة من بين هذه الوسائل. إنه رفض الإقامة بأرض الاستبداد، لأنّه لو بقي فيها ستضطره للسكوت عن الظلم،فهوّ

يعتبر ذلك إعانة للمستبد، وهذا إخلال للتعاليم الدينية التي امن بها. لقد دفع حياته من اجل الحق، فما زالت هذه الكلمة التي نطق بها الكواكبي خير معين للعرب في يقظتهم، وذلك من اجل تجاوزهم تخلفهم. فقد جاء بمنهج نهضوي شمل جميع مجالات الحياة، كالدين، والأخلاق، والتربية، والاقتصاد. فبرغم من اختلاف العصر، الذي عاش فيه الكواكبي، والعصر الحالي إلاّ أن المشروع، الذي جاء به يمكن تطبيقه على هذا العصر.فما درسه من مظاهر ووصل إليه من نتائج هيّ مطابقة تماما لما تعيشه الأمّة العربية اليوم.

أراد الكواكبي الخروج من النفق المظلم الذي أوجده الاستبداد؛الذي مس جميع أنواع الحكومات فقد بين أن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن نطاق الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة."فالكواكبي شن حربا ضد الظلم والفساد الذي أدّى بالخلافة الإسلامية إلى المأزق التاريخي الذي انتهى بانهيارها" [1] كانت معركته نتيجة التسلط والاستبداد الذي مارسه الأتراك العثمانيين في بلاد العرب فكما قلنا سابقا أنّه بدا مشروعه برؤية إسلامية ناصعة؛ فهوّ بذلك يدعو لشن هجوم ضد هذا الضلال وتلك الخرافات وليس المسلمين فقط بل سكان الشّرق الأقصى فحين يتحدث عن أصحاب الديانات مهما كانت فهوّ يظهر تسامحا بالغا.

وضح الكواكبي مدى رفض الدّين للاستبداد. كما أنّه بين دور العلماء في مقاومة الاستبداد هذا من جهة ومن جهة ثانية اعتبر الديمقراطية كسلاح لمواجهة المستبد وهيّ تعتبر طريقا للتقدم لأنّ الأمّة التي تعتمد على الديمقراطية يعتبر أنّها امة حرة لأنّها قائمة على الانتخاب والاختيار من طرف الشعب خاصّة وانه أعطى أهمية بالغة للرأي العام لذلك يعتبر الديمقراطية النّظام السيّاسي الذي يعيد الاعتبار للحرّية الفردية بجميع أنواعها.فما نلاحظه إنما جاء به من قواعد في مؤلفه تعتبر قواعد بإمكانها أن تخرج الأمّة العربية ممّا هيّ عليه اليوم خاصّة إصراره على مراقبة الحكومة فلا بد للشعب العربي أن يكون مراقبا للسلطة وذلك لعدم وقوعها في الخطأ فذلك يكون بتكوين ممثلي الشعب. صحيح أن في النّظام الديمقراطي الذي نعيشه اليوم هناك فئة تمثل الشعب لكن هل بالأساس تعتبر كمراقب لها أم كعون من أعوانها.إذن فالديمقراطية التي نادى إليها الكواكبي ليست بالديمقراطية التي تمارسها معظم الدّول العربية. فلترجع هذه الأمّة

[1] صلاح زكي احمد اعلام النّهضة العربية في العصر الحديث ص:14

إلى المفهوم الصحيح، والسليم للديمقراطية التي شعارها العدل والمساواة القائمة على احترام إرادة الشعوب.

فهرس المصادروالمراجع

المصادر

- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987

- **المراجع**

- أحمد برقاوي، محاولة في قراءة عصر النّهضة ط2، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع 1999
- إمام عبد الفتاح إمام ،الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة 1987
- جورج كثورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987
- علي المحافظة،الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النّهضة الأهلية للنشر والتوزيع 1987
- محمد عمارة: عبد الرحمن الكواكبي الأعمال الكاملة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1975
- ماجدة حمود: عبد الرحمن الكواكبي فارس النّهضة العربية، من منشورات اتحاد العرب ، دمشق، بدون تاريخ النشر.
- مفيد محمد ابراهيم : عصر النّهضة العربية بين الحقيقية والوهم،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع / عمان 1419هـ /1999م

- محمد علي الأحمد:سقوط الخلافة ،عرب بلاد الشام والدولة العثمانية.ط1، دار الاسراء للنشر والتوزيع 1428 م/2007م.
- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة : أين الخلل؟ جذر العطل العميق ط1، دار الساتي.1998
- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، الموسوعة السيّاسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر بدون تاريخ النشر.
- دولة خنافر،في الطّغيان والاستبداد والديكتاتورية بحث فلسفي في مسألة السّلطة الكلية، ط1، دار المنتخب العربي الدراسات والنشر والتوزيع 1415هـ/1995م

فهرس المحتوى

الفصل الاوّل:الاستبداد عند العرب

مدخل.....ص(01)

المبحث الأوّل: مفهوم الاستبداد ..... ص(05)

المبحث الثاني: آراء بعض المفكرين حول ظاهرة الاستبداد .....ص(11)

المبحث الثالث:جذور الاستبداد في الحكم العربي.....ص(14)

-ظاهرة الاستعمار.....ص(17)

المبحث الرابع:ظاهرة الاستبداد في عصر النهضة.....ص(23)

الفصل الثاني :تجليات الاستبداد عند الكواكبي

المبحث الأول : ظاهرة الاستبداد الديني .....ص(33)

المبحث الثاني: الاستبداد والمال.....ص(40)

المبحث الثالث : الاستبداد والتربية (مقارنة بين الشّرق والغرب).....ص(47)

الفصل الثالث: المشروع البديل

المبحث الأول: مشروع التجديد والإصلاح السيّاسي .....ص(59)

المبحث الثاني:الاصلاح عند الكواكبي بين التنظير والفعل .....ص(69)

الخاتمة .....ص(72)

فهرس المصادر والمراجع .....ص(79)

فهرس المحتوى.....ص(81)